

مشاركة النساء

في حراك 17 تشرين الأول

من منظور جندي

المناصفة في موقع القرار

سياسات اصلاحية

المساواة في المواطنة

سياسات اقتصادية عادلة

المحامية إقبال مراد دوغان

أ.د. دكتورة بتول يحفوي



CREADEL
LIBAN

مشاركة المرأة

في حراك 17 تشرين أول

2019 من منظور جندي

رابطة المرأة العاملة في لبنان



و

منظمة creadel



بدعم من

منظمة فريدريش إيبيرت في لبنان



Lebanon Office

إن الآراء الواردة ضمن الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن توجّه منظمة فريدريش إيبيرت

الفهرس

I المقدمة

II المنهجية

1. الأهداف
 2. الإشكالية
 3. التقنيات المستخدمة
- الاستثمار
 - المجموعات المركزة
 - العينة (اختيار المستهدفين)

III تحليل نتائج الاستثمار

الفصل الأول :

- a- واقع المرأة الاجتماعي والسياسي قبل الحراك
- b- القوانين الخاصة بالنساء واقتراحات لديلها

الفصل الثاني:

- a- العينة -خصائص المستهدفين
- b- توزع أفراد العينة حسب العمر
- c- حسب المناطق
- d- حسب الحالة الزوجية- جنسية الشريك
- e- حسب المهنة \ العمل

الفصل الثالث:

1- الاهتمام والنشاط بالشأن العام الاهتمام بالشأن العام

- أ) مدى الاهتمام
 - ب) كيفية الاهتمام قبل وبعد حراك 17 تشرين أول
- الفصل الرابع: المعرفة بالقوانين
الفصل الخامس: المشاركة بالحراك:

- أ) كيفية المشاركة بأنشطة حراك 17 تشرين أول 2019
- ب) أسباب المشاركة (الاهتمامات والأولويات)
- ت) التعرض للعنف
- ث) تقييم المشاركة

الفصل السادس: التحديات والمطالب

A- التحديات

B- المطالب ذات الأولوية

الفصل السابع: النتائج والتوصيات

a- أبرز النتائج

b- التوصيات والمقترحات

آفاق جديدة

المقدمة

آلاف من اللبنانيين واللبنانيات نزلوا إلى الشوارع والساحات حاملين أعلام الثورة ويافطات لمطالب متعددة، عناوين كثيرة وشعارات كبيرة تتلخص بإسقاط الطبقة السياسية الحاكمة وتنفرع إلى المطالبة بالدولة المدنية العادلة ومكافحة الفساد واستعادة حقوق المودعين والأموال المنهوبة. إلى المطالب بالمساواة الجندرية وقوانين مدنية لمكافحة التمييز والعنف والتأكيد على إقرار قانون مدني للأحوال الشخصية والمناصفة في مواقع القرار.

وكان النساء خلقن في يوم واحد – سابقا وفي احتفالات الثامن من آذار كانت التظاهرات النسائية خجولة مع عدد معين من الوجوه تعودت التنظيم وطباعة اليافطات وتنسيق المطالب لينتهي الاحتفال بلسعة ذكورية واستخفاف من قبل إعلامي أو سياسي (طبعاً نستثنى التظاهرة الأخيرة للثامن من آذار في العام نفسه والأعداد الهائلة من النساء الذي لم تشهده بيروت منذ زمن بعيد).

احتلت النساء كما الرجال الساحات في كل المناطق وكل الأوقات (في الليل والنهار وفي المطر والصحو) تقدمت الصفوف وتدافعت مع المتدافعين في وجه الحواجز الأمنية – قفزات وركلات سددها بحرفية عالية في وجه الحواجز وفوق الأسوار، وكأنها مارد واستفاد من قمع الضغوط الاجتماعية والتثمر الذكوري. تعددت الوجوه والأعمار ونمطت سائر المناطق.

مطالب كثيرة تقاطعت بين المطالب بالحقوق الإنسانية والمساواة الجندرية إلى العدالة الاجتماعية إلى مكافحة الفقر والبطالة إلى التغيير الديمقراطي وإرساء الدولة المدنية وإلغاء القوانين التمييزية في العمل والضمان والأحوال الشخصية وإقرار قانون مدني او قانون مواطنة للأحوال الشخصية

مطالب تقاطعت بين الهم المعيشي للمواطنين والهم الإنساني لنساء يعانين من العنف والقتل والحرمان من حضانة الأطفال والتعننت الطائفي والسياسي في حرمان الأولاد من جنسية الأم.

"الثورة أنثى" المرأة أيقونه الثورة صور انتشرت عبر مواقع التواصل.

قد يلجأ البعض إلى القول ان في هذا الكلام مغالاة، ولكن الحقيقة أن المرأة كسرت حاجز الخوف والمواجهة النمطية وكسرت الصورة النمطية للمرأة.

وقد اعتبر بعض المحللين أن مشاركة النساء في الحراك أتى كنتيجة لجهود المنظمات والجمعيات النسوية من حملات المناصرة والمدافعة خصوصاً إبان الانتخابات الأخيرة 2018 حيث فهمت النساء العلاقة بين تركيبة النظام الطائفي والمنظومة السياسية التي تقف عائفاً أمام عدالة التمثيل في مواقع القرار السياسي، وأن نظام المحاصصة حرم النساء من فرص الوصول إلى البرلمان والحكومة وأن قوانين الأسرة (الحضانة – الجنسية) تشكل عائفاً أيضاً أمام تقدم المرأة في المجال العام وخصوصاً السياسي والاقتصادي ويحرمها من حق المشاركة في الحوار الوطني حول الإصلاحات.

شاركت النساء بمسيرات وعناوين هادفة (الجنسية – حماية السلام الأهلي – معاناة النساء في المحاكم الدينية) والمعاناة من هجرة الأولاد بحثاً عن فرص العمل، وهدفت لإسقاط المنظومة السياسية ولتحقيق العدالة والديمقراطية.....

هذه العناوين للمطالب الديمقراطية ميزت مشاركة النساء في حراك 17 تشرين أول 2019.

شاركت في نصب الخيم وإدارة النقاش وإدارة الحوار وصياغة البيانات حول الوضع العام أو الوضع النسوي.

استفاد فيها مارد ما، وجه سهامه إلى السلطة الحاكمة كأنها ترفع عنها ضغوطاً من ذكورية الخطاب السياسي وأهل الأحزاب وتتمهم ورفضهم لخروجها ومشاركتها في الشأن السياسي تحديداً في الانتخابات البرلمانية وفي الحياة الأسرية حيث يمارس القتل والعنف ضدها.

خطوات كبيرة إلى الأمام، تسعى إلى إنجازات غير منقوصة لتحقيق حقوق المواطنة الكاملة كأنها تؤسس لبداية تغيير في الذهنية وفي هدم لبنات في حائط التقاليد والموروث الثقافي هو تحول تاريخي بالتأكيد من المبكر الحديث عن تردداته.

كيف تجلت مشاركة النساء؟ هل كانت مشاركة منظمة؟ هل استطاعت تشكيل تحالفات مع منظمات مدنية أو سياسية لترسيخ أدوار جديدة للنساء أكثر ثباتاً في الدفاع عن قضاياهن والقضايا الوطنية؟ هل تمكنت من تحديد أولوياتها في خطاب واضح يضمن حقوقاً للمرأة قائمة على معايير حقوق المواطنة وحقوق الإنسان ومكافحة كل أشكال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ونبذ التهميش؟ هل تكونت قيادات نسائية قادرة على بلورة هذا الخطاب أم ان غياب القيادة ساهم في تغيرات متعددة وحرّيات خارج المألوف والمتوقع.

كيف كانت المشاركة؟ ما هي أهم المطالب؟ ما هي التحديات؟ ما هي المقترحات؟ تحديات المساواة لمشاركتها في المواطنة. تحديات التغيير الديمقراطي. قدرات النساء الذاتية والموضوعية. ماذا عن هذه المشاركة للنساء ن خلال هياكل المجتمع السياسية والمدنية والنقابية والحزبية؟ إلى أي مدى استطاعت المرأة ممارسة مواظنتها وحقوقها السياسية؟ وهل كانت إنجازات الحراك إنجازات منقوصة أو فرصة ضائعة أو بداية لتغيير قادم يقبل الموازين لصالح حقوق المواظنات النساء؟ هذه الدراسة هي دراسة تحليلية لمضمون إجابات لناشطين وناشطات عبر استمارة الكترونية تم توزيعها في كافة المناطق اللبنانية.

الأهداف

تهدف هذه الدراسة إلى:

-تأثير مشاركة المرأة في انتفاضة 17 تشرين الأول للإسراع في رفع الصور النمطية للمرأة وترسيخ المساواة في المواطنة.
-الكشف عن التحديات أمام استمرار خضوع المرأة للأنماط الثقافية والاجتماعية التي تحول دون تحقيق المساواة في المواطنة.

- الكشف عن التحديات أمام إقرار وتطبيق القوانين دون أي تمييز ضد النساء (قانون مدني للأحوال الشخصية للنساء).

- اعتبار المساواة في الحقوق والواجبات للنساء من الأهداف الأساسية للثورة

- تقديم قراءة للحالة قبل 17 تشرين وإبراز التحولات بعد 17 تشرين أو العوائق التي أخرجت هذه التحولات.

- كما تهدف إلى تقييم المكتسبات التي حققتها النساء وتقديم اقتراحات وتوصيات لإمكانية التقدم لإزالة كل أشكال التمييز ضد النساء.

الإشكالية:

من خلال القراءة المعمقة للقوانين المطبقة والخاصة بالمرأة، نتبين ما يلي:

- ما زالت أكثر القوانين خاضعة لخطاب السلطة الدينية والسلطة الذكورية (خصوصاً قوانين الأحوال الشخصية)

-تواجه القوانين الوضعية والمدنية التي أقرت تحديات كثيرة تحول دون تطبيقها بسبب سيطرة سلطة العادات والتقاليد (الفجوة بين الإقرار والتطبيق)

فهل شكلت ثورة ١٧ تشرين الأول انعطافه واحدة لكسر المحرمات وتخطي المعوقات لسد الفجوة بين التطبيق والإقرار؟

هل يمكن للثورة أن تدفع باتجاه خطاب مدني يؤسس لإصلاحات وسياسات وأدوار جديدة للنساء؟

شكلت ثورة ١٧ تشرين الأول انتقالاً جديداً للعمل النسوي من العمل النخبوي الى جميع الشرائح الاجتماعية طائفاً وطبقياً ولحظة تقاطع وعبور إلى كل المناطق (لامركزية الثورة)، فهل هي بداية تظهر نضال نسوي سياسي وليس فقط نضالاً حقوقياً؟

هل تعتبر ثورة ١٧ تشرين مدخلا لإنتاج سياسي وإصلاحات مبنية على أساس المواطنة والعدالة والمساواة العامة على أساس النوع الاجتماعي؟

ما هي الآليات الضرورية للوصول إلى الأهداف المنشودة لدسترة المساواة والعدالة، وأقرار القوانين المدنية في الدولة المدنية؟

المنهجية:

تزامن إعداد هذه الدراسة مع الظروف الصعبة سياسياً واجتماعياً وصحياً التي تعيشها البلاد وبشكل خاص الانتشار المخيف لجائحة كورونا والتي كانت في مرحلة الذروة ما دفعنا إلى التغيير في أسلوب العمل الميداني باستبدال المقابلات الشخصية بالمخاطبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

كانت الانطلاقة تهدف إلى الوقوف على آراء 500 شخص يشكلون قاعدة المعاينة، ولكن مع تغيير طريقة الاستجواب تم توزيع 1000 استمارة لضمان الحصول على العدد المطلوب. فبعد استبعاد الاستمارات غير المكتملة وغير المستوفية الشروط وامتناع البعض عن الإجابة (أكثرهم من الرجال لأنهم يعتبرون أنفسهم غير معنيين مباشرة بالموضوع) حصلنا على 743 استمارة مكتملة.

أما الطريقة التي تم اعتمادها لاختيار عينة تكون ممثلة إلى حد ما لمجتمع الدراسة وتساهم في التوصل إلى معلومات جديرة بتوفير رؤيا قابلة للتحليل والاستنتاج فهي طريقة التواصل عبر مجموعات واتساب متنوعة نسائية، أساتذة جامعيين الخ.... تتوفر لهم الشروط المطلوبة من حيث العمر، الجنس، المؤهل العلمي، مكان السكن، المشاركة بالحراك..... فتشكلت كمرحلة أولى مجموعات من العناقيد مكونة من حقوقيين، أساتذة جامعيين وغير جامعيين، طلاب الجامعات، عاملين في مختلف القطاعات، ناشطين في هيئات المجتمع المدني، ناشطات في الجمعيات النسائية منتشرون في المناطق والمحافظات، وتوجيه الاستمارة لهم للوقوف على آرائهم الحصول على استنتاجات واقعية وتخدم أهداف الدراسة.

يمكن توصيف العينة التي تم الاستناد إليها بالعينة الملائمة أي الاختيار العمدي بشكل مريح وملائم لأهداف البحث دون التدخل المباشر في ظروف الاختيار والاعتماد أكثر على تقديرات الباحث ومدى استيعابه وفهمه لطبيعة الدراسة والمجتمع المدروس.

القسم الأول: أوضاع المرأة اللبنانية الاجتماعية والقانونية قبل الحراك

إن دور المرأة ومكانتها يتحددان من خلال موقعها في البنى الاجتماعية ومشاركتها في عملية الإنتاج، ومن مدى وعيها وقدرتها على التفاعل وإحداث التغيير في الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي.

وإن التطور في هذا الواقع إنما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلاقة الدولة بالمجتمع، التي قد تتيح فرصة المشاركة نفسها للرجل والمرأة وفق "مفهوم المجتمع الثنائي"⁽¹⁾ أي التوازن والمساواة بين الرجل والمرأة بعيداً عن تخصصية الأدوار الجنسانية.

وفي لبنان وبالرغم من التطور الذي أحرزته المرأة اللبنانية وما رافقه من تحولات في هيكلية الأسرة والمحيط الاجتماعي، والنجاح الذي حققته بدخولها المدرسة والجامعة ونيلها الشهادات العليا، ومن ولوجها إلى سوق العمل ووصولها إلى مراتب عليا أثبتت فيها جدارتها ومشاركتها في الحياة الاقتصادية إذ أنجزت أحياناً ما يعجز الرجل عن إنجازه، وبالرغم من تزايد الاهتمام بقضايا المرأة منذ مطلع هذا القرن من قبل الدولة، وبعد مرور أكثر من ربع قرن على مؤتمر بيكين، ما تزال المرأة اللبنانية أسيرة الصورة النمطية فالمجتمع ما يزال ينظر إليها من خلال هذه الصورة التي تقلص من إمكانية نجاحها و من فعالية دورها وتحّد من مشاركتها في الحياة العامة خوفاً من تخطّيها للمحرمات وتعرضها للتحرش والتعنيف إضافة إلى التشكيك بقدراتها انطلاقاً من هذه الصورة التي ترسمها وكأنها كائن ضعيف عاجز عن القيام بأدوار ومهام يعتبرها المجتمع حكراً على الرجال.

وبذلك لم تتمكن المرأة اللبنانية حتى الآن من تخطي المعوقات ومن التحرر من السلطة الذكورية والحصول على حقوق متساوية تتيح لها فرصة الوصول إلى مراكز اتخاذ القرار وإلى زيادة تمثيلها في المواقع السياسية والقيادية.

فما هو واقع المرأة اللبنانية قبل حراك 17 تشرين الأول؟ وما هي أبرز التحديات التي تعترض مسيرتها وتفرض خضوعها للثقافة التقليدية السائدة في المجتمع وتشكل بالتالي حاجزاً منيعاً أمام تقدّمها وفعاليتها وتأثيرها في الحياة العامة.

الإجابة على هذه التساؤلات ستشكل المحور الأساسي لهذا الفصل استجابة لأهداف الدراسة والتي تتلخص: بالكشف عن الواقع الحالي للمرأة اللبنانية وعن التحديات التي تعترض مسيرتها وتحول دون تحقيق المساواة في المواطنة بينها وبين الرجل وتقف حاجزاً أمام ردم الهوة بين إقرار القوانين وتطبيقها.

الواقع الأسري:

ما تزال المرأة اللبنانية أسيرة الأدوار التقليدية فهي رغم حصولها على قدر عال من التعليم ورغم دخولها سوق العمل لم تتمكن من اكتساب أدوار جديدة تساعدها للانخراط أكثر في مختلف مجالات الحياة، وما تزال أسيرة ثقافة تقليدية تمنح الرجل حق السلطة والسيطرة واحتلال الفرص في العمل وفي المشاركة السياسية إضافة إلى امتلاكه مركز القوة والمسؤولية في الأسرة فالأولاد ينتسبون إليه ويحملون اسمه.

فالتغيير الذي طرأ على شكل الأسرة لم يكن تغييراً فعلياً وعميقاً في مضمونه إنما هو أقرب إلى التغيير الشكلي مع استمرار بقايا ثقافة الأسرة التقليدية التي تدعم سلطة الرجل وسيطرته على الأسرة وأعضائها، وتحافظ على السلطة الذكورية المتمثلة في تقييد الحرية والخوف من الحوار وإبداء الرأي والطاعة العمياء وتبعية المرأة للرجل والخضوع لقراراته حتى فيما يتعلق بشؤونها الخاصة.

العنف ضد المرأة:

من أبرز التحديات التي تواجه النساء هي ظاهرة العنف التي ما تزال منتشرة في المجتمع اللبناني وهي تطل شرائحها كافة.

¹ Dominique Méda: "Le temps des femmes pour un nouveau partage des rôles. Flammarion-Paris 2001

والعنف هو نتيجة عوامل متعددة وظروف مختلفة تتضافر فيما بينها، ومن أبرزها الأنماط الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والأبعاد الطائفية والدينية في ظل انعدام الضوابط والقوانين الرادعة، من هنا فإن الممارسات العنيفة المؤذية للنساء في المجتمع اللبناني هي بنوية.

وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني في لبنان للحدّ من أسباب هذه المشكلة ونتائجها وعلى الرغم من إصدار قانون حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري منذ سنة 2014 لا تزال الوقائع تشير إلى استمرار هذه الظاهرة. فما تزال النساء تتعرضن لأشكالٍ عدة من العنف الجسدي والمعنوي واللفظي ما يؤثر على كرامة المرأة ويحط من قدرها. وقد أشارت منظمة (كفى) إلى أنّ عدد حالات النساء المعنفات يتخطى 300 حالة سنوياً، في حين أن دراسات الأمم المتحدة تشير إلى أنّ ثلث النساء معنفات، وهذه الأرقام ما تزال تسجّل ارتفاعاً ملموساً، فالقانون الذي تمّ إقراره سنة 2014 نتيجة الضغوط الممارسة من قبل منظمات المجتمع المدني والهيئات النسائية وبعد انتشار حالات العنف والقتل وازديادها في المجتمع اللبناني اتضح أن هذا القانون رغم أهميته يعاني من القصور في حماية النساء من العنف كونه لا يتضمّن أي إشارة إلى العنف القائم على الجنس لذا فهو يتطلّب إلحاقه بتشريعات إضافية وتصحيحية تتعلق بالمرأة بشكلٍ خاص وحقها في المساواة.

وقد أشارت إحدى الدراسات⁽²⁾ إلى أن "العنف ضد المرأة ليس نتاج سوء سلوك فردي أو تصرف عفوي فقط بل هو نتاج فعل متجدّر بعمق في هيكلية العلاقة القائمة على عدم المساواة المجتمعية بين النساء والرجال."

التطور التعليمي:

التعليم عامل أساسي في تغيير نمط البناء الاجتماعي وهو يعتبر مقياس مهم لتطور المجتمع وتقدمه، فأهمية التعليم تكمن في التوعية والتنقيف من جهة وفي التطور الوظيفي والتمكين الاقتصادي من جهة أخرى. وتشير الأرقام إلى أن المرأة اللبنانية قد حققت نتائج ممتازة جداً على الصعيد التعليمي إذ ارتفع معدل الالتحاق بالمدارس في لبنان إلى 97% وإن نسبة ارتياد الجامعات تميل لمصلحة النساء وخاصة في فروع الصحة والعلوم الإنسانية والقانون والتجارة وتنخفض النسبة في فروع الطب والهندسة والاتصالات. ووفق دراسات الإحصاء المركزي فإن 44% من النساء هن من حملة الشهادات العليا مقابل 35% لدى الرجال.

لكن هذا التطور الإيجابي على الصعيد التعليمي لم يقابله تعزيز لدور المرأة إن في مجال العمل والنشاط الاقتصادي أو على صعيد المشاركة السياسية أو على مستوى الحصول على مواقع متقدمة تشارك فيها النساء باتخاذ القرار. فالمرأة مهما حصلت من تعليم وتبوّأت من مراكز عليا تبقى في نظر المجتمع ربة الأسرة والأم التي تضحي بنفسها لزوجها ولأسرتها. هذه الصورة ما تزال متجذرة في الأذهان وتزداد أكثر في المحيط الاجتماعي الذي تتدنى فيه الثقافة فتصبح وكأنها حقائق جامدة غير قابلة للتغيير. فالتعليم على أهميته يجب أن يكون سبيلاً لتمكين المرأة اقتصادياً، اجتماعياً وسياسياً وأن يفسح المجال أمامها للتحرر من أسوار المنزل بكسر هذه القوالب وهذه المسلمات للمشاركة الفاعلة في عملية التنمية كخطوة أساسية للوصول إلى مواقع متقدمة والغاء التمييز القائم ضدها.

العمل والتمكين الاقتصادي:

إن العمل يساعد المرأة على امتلاك الوعي والقدرة على معرفة المحيط الاجتماعي وعلى إدراك أكبر للمعوقات الاجتماعية والمهنية، فإن أي تطور في موقع المرأة ومكانتها إنما يعود إلى مدى وعيها وقدرتها على التحرر من القيود التي تكبلها وإلى دورها في العمل وفي المشاركة في عملية الإنتاج، ومشاركة المرأة بفاعلية في النشاط الاقتصادي وفي

²دراسة معهد العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان: "المساواة بين الجنسين في لبنان - واقع، تحديات وآفاق

عملية التنمية تشكل عنصراً هاماً لتقدم المجتمع وتطوره، فهي نصف المجتمع ونصف طاقاته والتمكين الإقتصادي يعزز من قدرات النساء ويساعدهن في الترقى والمشاركة في المواقع القيادية ومواقع اتخاذ القرار فالنساء اللواتي لا يمارسن عملاً مأجوراً نتيجة انشغالهن بالأعباء المنزلية الكثيرة والتي تتحملها المرأة لوحدها، يعانين من التهميش وعدم الثقة بالنفس. من هنا أهمية تفعيل دور النساء في الحياة الإقتصادية وفي العمل من أجل إرساء المساواة بين الجنسين.

لقد تمكنت المرأة اللبنانية من دخول سوق العمل وأثبتت جدارتها وتفوقها في مجالات عدة كانت تعتبر حكراً على الرجال ونجحت في تحقيق تقدم كبير في ميادين عدة وقد لمعت أسماء العديد من النساء في أنشطة محلية وإقليمية وحتى عالمية وثلن التقدير والتكريم.

ولكن بالرغم من المتغيرات الإيجابية التي حصلت على واقع المرأة، أن من جهة ارتفاع نسبة التعليم أو من جهة الانفتاح على المجتمع والمساهمة في عملية التنمية، لم تستطع المرأة اللبنانية أن تكسر الصورة النمطية وتتخطى التمييز الجندي بينها وبين الرجل أن في الأجور أو في فرص العمل المتاحة، فالفجوة في الأجور والتمييز في المناصب بين الجنسين تبقى موجودة.

وبالرغم من أن قانون العمل اللبناني قد أقر مبدأ "الأجر المتساوي للعمل المتساوي" فما تزال المؤشرات تكشف الى أن الأجور التي تتقاضاها النساء وخاصة في القطاع الخاص هي أقل مما يتقاضاه الرجال لعمل متكافئ⁽³⁾. فالفرص المتاحة لا تزال مرتبطة بالتوزيع الجندي فالجنس قبل الكفاءة والمهارة وهو عامل اساسي لاختيار الموظف لذلك يصعب على المرأة أن تختار المهنة التي ترغبها والتي تتناسب مع قدرتها نظراً لجنسها. من هنا نجد أن نسبة النساء الناشطات اقتصادياً لا تتعدى 25% وترتفع هذه النسبة في قطاع الخدمات والتمريض والتعليم والمهن الإدارية والخدمات في حين إنها محدودة في المراكز العليا والقيادية، فطموح المرأة يصطدم بحواجز يصعب عليها أن تتخطاها، فللرجل الأولوية في التوظيف والأفضلية في الترقى.

والواضح أن هذا الواقع الذي تعيشه المرأة اللبنانية ما هو إلا نتيجة للوضع السياسي والطائفي والتشريعي⁽⁴⁾ الذي يحد من قدرات المرأة ويقف عائقاً أمام وصولها الى مراكز قيادية فقوانين الأحوال الشخصية لا تعترف بدور المرأة الإقتصادي داخل إطار الأسرة من بينها الأعمال المنزلية والرعاية والأعمال الهامشية المأجورة (كالخياطة والحياسة وتحضير المؤن...). وإنما تدعو الى تبعيتها الإقتصادية لزوجها. يضاف الى ذلك التصورات السلبية عن قدراتها والتي تعززها الثقافة التقليدية والصورة النمطية للمرأة ربة المنزل.

وتبقى فرص المرأة بالحصول على العمل والترقى الى مناصب عليا اسيرة مجتمع ذكوري لا يعترف بالكفاءات ويمارس التمييز الجندي في ميدان العمل وفي المجالات الإقتصادية.

وهذا يتطلب من الدولة إعداد سياسة واضحة وإعداد خطط وتبني إستراتيجيات من شأنها أن تحقق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة وهو " المساواة بين الجنسين " على كافة المستويات.

الكوتا النسائية:

يعتمد نظام الكوتا أو الحصص، وهو نوع من التدبير الإيجابي، على تخصيص مقاعد للنساء في مراكز الحكم لتأمين التمثيل العادل بين الجنسين وتمكين النساء من الوصول الى مراكز قيادية ما تزال حكراً على الرجال.

فعلى الرغم من مرور حوالي 24 عاماً على إبرام لبنان على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1977)، ودخولها حيز التنفيذ في القانون اللبناني (مع تحفظ على المواد 9 و 16 المتعلقة بالأحوال الشخصية)، لم تبادر السلطات اللبنانية المتعاقبة الى اتخاذ أي إجراء إيجابي لإقرار الكوتا النسائية وبالتالي تمكين النساء من الوصول الى مراكز صنع القرار، حتى أن الوعود التي أعطيت للاتفاقيات والمعاهدات الدولية ما تزال مؤجلة وخاضعة لمواقف سلطة القوى السياسية الرافضة أو المرحبة لمبدأ تخصيص حصص للنساء في المواقع القيادية وفي المراكز المؤثرة على اتخاذ القرار للتوصل الى مشاركة متكافئة بين الجنسين.

³ورد في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول الفجوة بين الجنسين: "انه مقابل كل دولار يكسبه الرجل تحصل المرأة على 25 سنتاً فقط".

⁴تجدر الإشارة هنا الى ان قانون العمل اللبناني لم يحدد العقوبات الرادعة لكل مخالفة تميز بين الجنسين في الرتب والرواتب.

فتطبيق الكوتا في لبنان أمر بغاية الصعوبة لأنها ما تزال مرفوضة من

أكثرية الأحزاب السياسية الفاعلة في النظام السياسي والتي ما تزال تتصرف وفق النهج الذكوري البطريركي. وقد أشارت الأرقام الى أن 33% من الأحزاب ترفض الكوتا النسائية بالمثل و 16.6% رشحت نساء في الانتخابات النيابية الأخيرة. ونشير هنا الى أن وجود النساء داخل بعض الأحزاب لن يتيح الفرصة لهن للترشح للانتخابات لأن دورهن يقتصر على تقديم الخدمات والقيام ببعض المهام الحزبية، ولم تثمر حتى الآن جهود الحركات النسائية والمنظمات غير الحكومية المطالبة بتمثيل أفضل للنساء في الندوة البرلمانية عن طريق اعتماد الكوتا بنسبة 30% كحد أدنى لضمان وصول المرأة ولتعزيز الانتماء الوطني .

التمييز الجندي:

من أبرز التحديات التي تعترض تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هو التمييز الجندي الذي يحصر أدوار المرأة في المجتمع ويأطرها في قوالب جامدة غير قابلة للتغيير.

وهذه الأدوار الجندرية التي تعبر عن القيم السائدة في المجتمع ترتبط بمجموعة من السلوكيات تتحدد مسبقاً للأنثى والذكر، وقد عبرت الكاتبة سيمون دي بوفوار عن الموضوع من خلال مقولتها الشهيرة: " لا تولد المرأة امرأة بل إنها تصبح كذلك". فالجنس إذاً ليس مكوناً ثابتاً ومستقراً يحمله الإنسان ويتمظهر في علاقاته وإنما ما يصنعه الفرد في سياق التفاعل العلائقي مع الجنس الآخر، وهو نموذجاً اجتماعياً منمطاً يتحكم بمصائر النساء، فالمرأة هي كائن بحد ذاتها وليس بغيرها وهي قادرة على ممارسة مواطنيتها مثلها مثل الرجل وبعيداً عن الدونية والفوقية.

وفي لبنان وبالرغم، من التطور الحاصل ومن الإجراءات التي تم اتخاذها على مستوى المنظمات العالمية انطلاقاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي نادى بالمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات ودعا الى التحرك من اجل تغيير واقع المرأة من خلال سلسلة من مؤتمرات الأمم المتحدة حول المرأة ادت الى إعلان اتفاقية الغاء كافة أشكال التمييز ضدها، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بيكين (1995) وما تلاه من اجتماعات ولقاءات وحوارات تدعو الى إدماج المرأة في عملية التنمية ومشاركتها في كافة أنشطة المجتمع ما يؤمن المساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، بالرغم من كل هذه الدعوات ومن الأنشطة التي تقوم بها الهيئات النسائية ومنظمات المجتمع المدني والضغوطات التي تمارسها على الحكومات ما يزال لبنان يحتل المرتبة 123 من أصل 136 بلداً من حيث اتساع الفجوة بين الجنسين. (5) وما تزال المرأة اللبنانية أسيرة ثقافة تقليدية جندرية تحد من طاقاتها وطموحاتها ومشاركتها بشكل متكافئ وفاعل في المجالات كافة ما يتطلب تغييراً في البنى الثقافية وفي الذهنيات التقليدية التي ما تزال تتحكم بمفاصل المجتمع.

المشاركة السياسية:

إن المشاركة السياسية للمرأة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبنية الاجتماعية التي قد تشكل عائقاً امامها أو حافزاً مشجعاً كما وإنها ترتبط بالمنطلقات الفكرية والثقافية وبمدى تمثيل المرأة في الجمعيات والتنظيمات المهنية والنقابية وفي الهياكل والمؤسسات والأحزاب السياسية. وتتوقف هذه المشاركة على طبيعة الحرية التي يوفرها النظام الاجتماعي والسياسي القائم.

والنظام السياسي اللبناني يقوم على المحاصصة الطائفية معززاً بالسلطة الذكورية والعائلية لذلك فإن مشاركة النساء في لبنان في مواقع سياسية وقيادية تتطلب وجود المرأة ضمن هياكل محددة كالأحزاب والنقابات والتنظيمات الاجتماعية وهيئات المجتمع المدني، والوصول الى هذه الكيانات يواجه تحديات كبيرة من الصعب على النساء تحطيمها، يضاف الى ذلك التحديات الثقافية التي ما تزال تتحكم بمصير النساء.

نالت المرأة اللبنانية الحق في الاقتراع منذ العام 1952 ومنذ ذلك التاريخ ما تزال نسبة النساء المشاركات في مواقع قيادية وفي المجلس النيابي هامشية ومنتدنية جداً علماً أن نسبة النساء الناخبات تفوق أحياناً نسبة الرجال. نشير هنا الى أن

⁵ وفقاً لتصنيف المنتدى الإقتصادي العالمي.

المرأة اللبنانية حظيت بدخول المجلس النيابي منذ سنة 1963 (عن طريق الوراثة). ومع ذلك فإن مؤشر التفاوت بين الجنسين يشير الى أن لبنان في المركز ما قبل الأخير قبل سلطنة بروناي في ما يتعلق بمشاركة النساء في السياسة ويحتل المركز 141 من أصل 142 دولة. وحالياً فقد بلغت نسبة النساء المشاركات في المجلس النيابي اللبناني 4.6% (6 نساء من أصل 128)، فيكون لبنان من أقل الدول في العالم تمثيلاً للمرأة في مجلس النواب⁽⁶⁾. إن هذا الانخفاض بمشاركة المرأة في الحياة السياسية يعود الى الثقافة المجتمعية التي ما تزال تربط المرأة بالأدوار الاجتماعية وتستبعد عنها القضايا السياسية. من هنا فإن المفاهيم الوطنية حول المساواة في الحقوق المدنية والسياسية ما تزال غير مترجمة على أرض الواقع.

والجدير ذكره أن وصول هؤلاء النساء هو نتيجة روابط شخصية وعائلية مع شخصيات سياسية ذكورية بارزة (زوجة، أخت، ابنة نائب سابق أو متوفي أو زعيم بارز). من هنا "نجد أن النساء اللواتي وصلنا يحملن الإيديولوجيات والولاءات نفسها وليس لديهن توجهات وتطلعات تغييرية وتطورية".

لذلك فإن اختيار النائب في لبنان ما تزال تحكمه اعتبارات ثلاث: الإنتماء الطائفي، الإنتماء العائلي والثروة التي يملكها⁽⁷⁾. بالإضافة الى المشاركة في المجلس النيابي فقد شاركت المرأة اللبنانية في المجالس البلدية والمحلية وللمرة الأولى في العام 1963 ودخلت بامرأة واحدة. (ولأسف لم تجري انتخابات بعدها إلا في العام 1998)، إما في الانتخابات الأخيرة والتي جرت في العام 2016 فقد ترشحت 1508 نساء فازت منهن 661 امرأة أي حوالي 44%⁽⁸⁾ من المرشحات. أما الفائزات فإن اختيارهن يعود في أكثر الأحيان الى معايير القرابة مع أعضاء في البلدية أو ورثة أعضاء سابقين أو على علاقة شخصية مع رئيس البلدية، وفي أكثر الأحيان فإن تمثيلهن شكلياً لإظهار صورة حضارية للمجلس، وتتنحصر مشاركتهن بالقيام بالأنشطة الصحية والاجتماعية والشبابية ونادراً ما تكون النساء في المجالس البلدية في مراكز متقدمة كرئيسة مثلاً أو نائبة رئيس أو أمينة صندوق... علماً أن تجارب النساء اللواتي تمكن من الوصول إلى مواقع قيادية قد أثبتن قدرتهن على القيادة واتخاذ القرارات الفاعلة.

ولم تدخل المرأة الوزارة إلا مع نهاية العام 2004 (أي بعد 40 عاماً على دخولها المجلس النيابي)، وقد بلغ عدد النساء في الحكومات الثمانية التي تشكلت منذ العام 2004 حتى العام 2020: سبعة عشر وزيرة وسجلت سنة 2020 دخول 6 نساء الى مجلس الوزراء، إلا إن هذا الحضور وهذه المشاركة لم يتوفر لهما الدعم المجتمعي المطلوب وبقي وجود المرأة في الحكومة هامشياً وغير مؤثراً في القرارات المصيرية وبقيت المرأة أسيرة المفاهيم التقليدية التي تستند على ثقافة عشائرية، قبلية، طائفية تقوم على التمييز بين الرجل والمرأة وعلى دونية المرأة وعدم مساواتها بالرجل وفق ما أعلنته شرعة حقوق الإنسان.

وهذا لا يعني أن المرأة اللبنانية بعيدة عن مواقع ومراكز في القطاعين العام والخاص، فقد ساهمت منذ العشرينات من القرن الماضي في الحياة الحزبية ولعبت دوراً أساسياً في الحرب الأهلية وفي مقاومة العدوان الإسرائيلي (حرب تموز) وكانت مشاركتها فاعلة في التحركات الشعبية والنقابية ولكن بقي حضورها محدوداً ومرتبباً بالظروف والاحداث والمناسبات ولم ترق الى مستوى المسؤولية.

نخلص إلى القول أن وجود المرأة في مواقع اتخاذ القرار يعزز الديمقراطية لذلك بات ضرورياً بل ملحاً وفي المرحلة المقبلة، أن تتحول مشاركة المرأة بالمجال السياسي الى التمسك بالحقوق التي تضمن لها المساواة والتمثيل السياسي الحقيقي ما يتيح لها حرية اتخاذ القرار الذي يتعلق بشؤونها الخاصة وبقضايا المجتمع ككل.

وفي هذا السياق أعربت وزيرة التنمية الدولية (جوستين غرينينغ) في إحدى محاضراتها اثر زيارتها للبنان عن رأيها بالقول: "أنه لا يمكن لأي بلد أن ينمو بشكل ناجح إذا كان نصف المجتمع متأخراً كما أنه لا يمكن للديمقراطية أن تكون

⁶في الانتخابات النيابية الأخيرة التي جرت عام 2018 ترشحت 113 امرأة ولكن وبعد انتهاء المهلة المحددة لتقديم الطلبات وانطلاقاً من ان القانون الانتخابي اللبناني يلزم جميع المرشحين بالمشاركة في اللوائح الانتخابية فلم يبق سوى 86 امرأة مرشحة ولكن جاءت النتيجة مخيبة للأمل حيث فازت 6 نساء فقط للندوة البرلمانية.

⁷أنجيلا كحيل: "الكوتا الجندرية النسوية والقيادة النسائية" <https://haqqi.info>

⁸وزارة الداخلية نتائج الانتخابات البلدية لعام 2016 .

ممثلة بشكل حقيقي في الوقت الذي يكون فيه نصف الشعب مهمشاً، فأفاق المرأة أوسع لتتعدى المسائل اليومية، فبمشاركتها يتم إدخال طرق وإبعاد جديدة لمساعدة الدولة على أن تكون جامعة فعلاً لكل شرائح المجتمع".

الواقع القانوني والتشريعي (العوائق التي حالت دون إقرار وتنفيذ القوانين):

ما يزال "العنف التشريعي" يعزز التمييز ضد النساء وما تزال أكثرية القوانين خاضعة للسلطة الدينية والسلطة الذكورية خصوصاً قوانين الأحوال الشخصية. كما أن القوانين الوضعية والمدنية التي أقرت تواجه تحديات كبيرة تحول دون تطبيقها والفجوة ما تزال تتسع بين إقرار القوانين وتطبيقها. اتضح، ومن خلال استعراض واقع المرأة وما تواجهه من تحديات قبل حراك 17 تشرين، أنه وبرغم التطور الحاصل على بعض المجالات ما تزال مشاركة المرأة اللبنانية في الحياة العامة محدودة تحكمها عوامل عدة: الأنماط الثقافية التقليدية، السلطة الذكورية التي تعمل على تأطيرها في أدوار جندرية تؤدي إلى تهيمشها وتحذف مشاركتها بفاعلية في الحياة العامة وعدم تطبيق التشريعات العادلة والمحققة وغياب الحماية القانونية التي تردع التجاوزات والانتهاكات التي تتعرض لها.

هذه العوامل وغيرها دفعت النساء لكسر حاجز الخوف والخروج للمطالبة بتحقيق المساواة وبرفع الغبن اللاحق بها نتيجة السياسات التمييزية لتصبح شريكاً فاعلاً وأساسياً في تطور المجتمع وتميمته. فهل نجحت المرأة اللبنانية ومن خلال مشاركتها في حراك 17 تشرين بإيصال صوتها للتعبير عن الانتهاكات التي تمارس ضدها؟

هل عززت مشاركتها في الحراك بتغيير نظرة المجتمع الى المرأة من حيث الاعتراف بأحقية مطالبها؟
هل برزت المرأة من خلال مشاركتها في الحراك بصورة مغايرة لصورتها التقليدية؟
هل ساهم الحراك في سد جزء من الفجوة التمييزية بين الرجل والمرأة والانطلاق إلى ترسيخ المساواة في المواطنة؟
هل شكل الحراك انعطافه بسيطة لكسر المحرمات وتخطي المعوقات؟
هل شكل الحراك 17 تشرين الأول انتقالاً جديداً للعمل النسوي من العمل النخبوي الى جميع الشرائح الاجتماعية طائفيًا وطبقيًا ولحظة تقاطع وعبور إلى كل المناطق؟
هل أدى الحراك إلى بداية تمظهر لنضال نسوي سياسي وليس فقط نضالاً حقوقيًا؟
هل إن مشاركة المرأة في الحراك ستشكل مدخلاً لإنتاج نظام سياسي وإصلاحي يقوم على أساس المواطنة والعدالة والمساواة بين أفراد المجتمع كافة بعيداً عن التمييز الجندي؟
ما هي الآليات الضرورية للوصول الى الأهداف المرجوة لتحقيق العدالة والمساواة؟

هذه الأسئلة وغيرها ستجد الأجوبة عليها في الفصول اللاحقة.

القوانين اللبنانية المجحفة بحقوق المرأة اللبنانية والتشريع المطلوب لاستعادة حقوقها

لقد تعلمنا من التاريخ الإنساني والقانوني إن الإجحاف بحقوق المرأة هو أمر طبيعي لأن معظم المشرعين على مرور الزمن كانوا من الرجال والمشرع اللبناني لم يشذ عن هذه القاعدة فالجمهورية اللبنانية منذ نشأتها في عام 1920 وحتى الآن قد أصدرت في العديد من القوانين المجحفة بحق المرأة اللبنانية إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر عبر التفسير والتطبيق الخاطئ للقانون.

ولقد كان للمجتمع المدني والحركات النسائية نضال طويل قاموا فيه بالعمل بجميع الطرق ومنها الطرق القانونية بتقديم دعاوى أمام القضاء وتقديم مشاريع قوانين لتعديل القوانين المجحفة بحق المرأة اللبنانية واستطاعوا أن يلغوا بعض القوانين المجحفة بحقها وعلى سبيل المثال لا الحصر (قانون العقوبات، قانون التجارة، قانون العمل، قانون الضمان الاجتماعي).

ولكنهم لم يستطيعوا حتى الآن إلغاء جميع القوانين المجحفة بحق المرأة اللبنانية.

أننا أمام هذا الواقع المحزن سوف نقوم في هذه الدراسة على تحديد النصوص القانونية المجحفة بحق المرأة وكيفية تعديلها لإزالة هذا التعدي على الشكل التالي:

أولاً: الدستور اللبناني:

لقد جاء الدستور اللبناني مطابقاً للمعايير والأساس التي تخضع لها كل الدساتير في العالم، لأن الدستور اللبناني قام بتحديد أساس النظام اللبناني دون أي تمييز بين الرجل والمرأة ولكن بالتفسير والتطبيق الفعلي للدستور اللبناني تم التمييز بين الرجل والمرأة وذلك على الشكل التالي:

1 - مقدمة الدستور اللبناني:

نصت مقدمة الدستور اللبناني على التالي:

أ - لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحداً أرضاً وشعباً ومؤسسات في حدوده المنصوص عنها في هذا الدستور.

ب - لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة وفي طبيعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفرقة.

ج - أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين فكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

أن جميع هذه البنود الواردة في مقدمة الدستور اللبناني تنص على مساواة المرأة بالرجل وتمنع التعدي على حقوق المرأة ولكن بالتفسير والتطبيق العملي للدستور من قبل السلطة التنفيذية (الممثلة بالحكومة وجميع الوزارات والأجهزة التابعة لها) والسلطة التشريعية تم التمييز الفعلي والتعدي على حقوق المرأة ولا يزال مستمراً والحجة أن البنود الواردة في مقدمة الدستور اللبناني المذكورة أعلاه قد نصت حرفياً كلمة المواطنين أو اللبناني (أي الرجال) ولم تقل المواطنين أو اللبانيات (أي النساء).

ومن أجل إزالة هذا التمييز والتعدي الحاصل على حقوق المرأة اللبنانية يجب تعديل بنود مقدمة الدستور اللبناني على الشكل التالي:

أ - لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه وبناته، واحداً أرضاً وشعباً ومؤسسات في حدوده المنصوص عنها في هذا الدستور.

- ب - لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة وفي طبيعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع اللبنانيين واللبنانيات دون تمايز أو تفضيل.
- ج - أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين واللبنانيات فلكل لبناني ولبنانية الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان أو جنس كان، ولا تجزئة وتقسيم ولا توطين".
- 2 - الدستور اللبناني:

لقد نص الدستور اللبناني في جميع مواده على المساواة بين الرجل والمرأة ولكن السلطة التنفيذية (الممثلة بالحكومة وجميع الوزارات وأجهزة الدولة والمؤسسات العامة) والسلطة التشريعية قاموا بالتمييز الفعلي والتعدي على حقوق المرأة اللبنانية والحجة الدائمة أن الدستور اللبناني في جميع مواده نص حرفياً على كلمة كل لبناني (أي الرجل) ولم ينص على كلمة كل لبنانية (أي المرأة).

ومن أجل إزالة هذا التمييز والتعدي الحاصل على حقوق المرأة يجب تعديل المواد التالية من الدستور اللبناني على الشكل التالي:

أ - "الباب الأول: الفصل الثاني"
في اللبنانيين واللبنانيات
الحقوق والواجبات

المادة السادسة: أن الجنسية اللبنانية هي حق لكل لبناني ولبنانية وطريقة اكتسابها وحفظها وفقدانها تحدد بمقتضى القانون.

المادة السابعة: كل اللبنانيين واللبنانيات سواء لدى القانون وهم يتمتعون وهن يتمتعن بالسواء لدى القانون بالحقوق المدنية والسياسية وتحملون الفرائض والواجبات العامة دون فرق بينهم.

المادة الثانية عشرة:

لكل لبناني ولبنانية الحق في تولي الوظائف العامة مناصفةً لا ميزة لأحد على الآخر إلا من حيث الاستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينص عليها القانون.

1 - "الباب الثاني: السلطات"

الفصل الأول: أحكام عامة

المادة الواحدة والعشرون:

لكل لبناني ولبنانية بلغ وبلغت من العمر ثمانية عشر سنة كاملة الحق في أن يكون نائباً على أن تتوفر فيه وفيها الشروط المطلوبة بمقتضى قانون الانتخاب.

الفصل الثاني: السلطة التشريعية

المادة الرابعة والعشرون:

يتألف المجلس من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفقاً لقوانين الانتخاب المرعية الاجراء وإلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، توزع عدد المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ - بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب - بالتساوي بين الرجال والنساء.

ج - نسبياً بين الطوائف كل من الفنتين.

د - نسبياً بين المناطق.

الفصل الثالث: أحكام عامة

المادة الرابعة والأربعون:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17 وبالقانون الدستوري الصادر في 1947/1/21 وبالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21).

يحق لكل لبناني أو لبنانية نجح أو نجحت في الانتخابات النيابية أن يترشح لرئاسة المجلس النيابي و هيئة مكتب المجلس النيابي.

في كل مرة يجدد المجلس انتخابه يجتمع برئاسة أكبر أعضائه سنأ ويقوم العضوان الأصغر سنا بينهم بوظيفة أمين، ويعمد إلى انتخاب الرئيس ونائب الرئيس لمدة ولاية المجلس كل منهما على حدة بالاقتراع السري وبالغالبية المطلقة من أصوات المقترعين، وتبنى النتيجة في اقتراع ثالثة على الغالبية النسبية، وإذا تساوت الأصوات فالأكثر سنا يعد منتخبا. وفي كل مرة يجدد المجلس انتخابه، وعند افتتاح عقد تشرين الاول من كل عام، يعمد المجلس الى انتخاب امينين بالاقتراع السري وفقاً للغالبية المنصوص عنها في الفقرة الاولى من هذه المادة. للمجلس ولمرة واحدة، بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي اول جلسة يعقدها ان ينزع الثقة من رئيسه او نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع اعضاءه بناءً على عريضة يوقعها عشرة نواب على الاقل، وعلى المجلس في هذه الحالة ان يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

الفصل الرابع

السلطة الإجرائية

أولاً: رئيس الجمهورية

تعدل الفقرة الأولى من المادة التاسعة والأربعون من الدستور فقط على الشكل التالي:

المادة التاسعة والأربعون:

يحق لكل لبناني أو لبنانية بلغ أو بلغت الواحد والعشرون من العمر أن يترشح او تترشح لمنصب رئاسة الجمهورية رئيس الجمهورية هو أو هي رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن.

ثانياً: رئيس الوزراء

تعدل الفقرة الأولى من المادة الرابعة والستون من الدستور فقط على الشكل التالي:

المادة الرابعة والستون:

يحق لكل لبناني أو لبنانية بلغ من العمر واحد وعشرون سنة أن يتولى أو تتولى مهام رئاسة الوزراء اللبناني رئيس الوزراء هو أو هي يمثلها الحكومة ويتكلم باسمها ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء.

ثالثاً: مجلس الوزراء

تعدل الفقرة الأولى من المادة الخامسة والستون من الدستور فقط على الشكل التالي:

المادة الخامسة والستون:

تتألف السلطة الاجرائية بمجلس الوزراء ويتألف أعضاؤه مناصفةً بين الرجال والنساء وهو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.

ثانياً: اتفاقية سيداو الخاصة بإزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة:

لقد نص الدستور اللبناني في مقدمته ولا سيما في الفقرة (ج) منه ما حرفيته:
" لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل".
كما نص الدستور اللبناني في المادة /7/ من الفصل الثاني في الباب الأول منه ما حرفيته:
" كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم."

ولما كانت الحكومة اللبنانية انضمت الى اتفاقية سيداو الخاصة بإزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتحفظت عن تطبيق المادة /9/ منها المتعلقة بالجنسية وعلى المادة /16/ المتعلقة بقوانين الأحوال الشخصية منها مخالفةً بذلك نص الفقرة (ج) من مقدمة الدستور اللبناني والمادة /7/ من الفصل الثاني في الباب الأول من الدستور اللبناني.

ولما كان يجب إصدار قانون يلغي جميع هذه التحفظات لإزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة اللبنانية وذلك على الشكل التالي:

مشروع قانون التصديق على اتفاقية سيداو دون اي تحفظ

المادة الأولى:

تطبق الحكومة جميع بنود اتفاقية سيداو دون اي تحفظ وتلغى جميع القوانين اللبنانية التي تخالف نصوص هذه الاتفاقية ويتم إبلاغ جميع الهيئات الدولية بهذا القانون فور نشره بالجريدة الرسمية.

المادة الثانية:

يعمل بهذا القانون فور نشره بالجريدة الرسمية.

ثالثاً: قانون الجنسية اللبناني:

يعتبر قانون الجنسية اللبناني أكثر قانون لبناني محجف بحق المرأة اللبنانية للأسباب التالية:

- أ - يعطي كل مولود غير شرعي (لا يعرف من هو والده) الجنسية اللبنانية فقط لأن أمه لبنانية ولا يعطي الجنسية اللبنانية لكل مولود شرعي أمه لبنانية متزوجة من أجنبي مما دفع العديد من اللبنانيات لتترك أولادهم أمام دور الأيتام ولصق صفة الولد الغير شرعي عليهم حتى يحصل اولادهن على الجنسية اللبنانية.
- ب - يعطي الجنسية اللبنانية لكل أجنبية تزوجت من لبناني بعد مرور سنة من زواجهما بناءً على طلبها ويمنع ذلك عن كل أجنبي تزوج لبنانية.
- ج - يفرق هذا القانون بين اللبناني واللبنانية التي فقدت جنسيتها بسبب الزواج بأجنبي.

ولما كان يجب إزالة هذا التمييز والتعدي على حقوق المرأة اللبنانية بتقديم مشروع قانون يعدل قانون الجنسية اللبناني على الشكل التالي:

مشروع قانون تعديل المواد 1/ و2/ و4/ و5/ و6/ و7/ و10/ من القانون الصادر بالقرار رقم 15/ تاريخ 19 كانون الثاني 1945 والمعدل بالقانون الصادر في 11 كانون الثاني 1960.

المادة الأولى:

يعد لبنانياً:

- 1 - كل شخص مولود من أب لبناني أو أم لبنانية.
- 2 - كل شخص يولد في لبنان من والدين مجهولين أو والدين مجهولي التبعية.

المادة الثانية:

أن الولد الشرعي الذي تثبت بنوته وهو قاصر يتخذ التبعية اللبنانية إذا كان أحد والديه الذي تثبت البنوة أولاً بالنظر إليه لبنانياً وإذا كان برهان ثبوت البنوة بالنظر إلى الأب أو الأم ناتجاً عن عقد واحد أو حكم واحد اتخذ الولد تابعة الأب أو الأم إذا كان هذا الأب أو الأم لبناني الجنسية.

المادة الرابعة:

أن المقترن أو المقترنة بأجنبي /ة اتخذ التبعية اللبنانية، والراشدين من أولاد الأجنبي أو الأجنبية المتخذ التابعة المذكورة، يمكنهم إذا طلبوا أن يحصلوا على التبعية اللبنانية بدون شرط الإقامة، سواء أكان ذلك بالقرار الذي يمنح هذه التبعية للزوج أو للأب أو للأم أو بقرار خاص. وكذلك الأولاد القاصرون لأب أو لأم اتخذ أي منهما التبعية اللبنانية فإنهم يصيرون لبنانيين إلا إذا كانوا في السنة التي تلي بلوغهم سن الرشد أو يرفضون هذه التبعية.

المادة الخامسة:

إن المرأة الأجنبية المقترنة من لبناني وإن الرجل الأجنبي المقترن من لبنانية يصبحان لبنانيين بعد مرور سنة على تسجيل الزواج في قلم النفوس بناء على الطلب.

المادة السادسة:

أن اللبناني أو اللبنانية الذي يقترن بشخص من التابعة غير اللبنانية يبقى لبنانياً إلى أن يطلب شطب قيوده من سجلات الإحصاء لاكتسابه جنسية زوجه.

المادة السابعة:

يجوز لأي من اللبناني أو اللبنانية الذي فقد جنسيته اللبنانية اثر اقترانه بشخص من التابعة غير اللبنانية أن يستعيد هذه الجنسية بناء على طلبه.

ان اللبنانيات اللواتي تزوجن قبل احصاء 1932 وخسرت جنسيتهن بالزواج ولم يكن لهن قيد في سجلات هذا الاحصاء يمكنهن الحصول على حكم قضائي يقيدهن إذا ثبت وجودهن بتاريخ 30 آب 1924 على الأراضي اللبنانية أما من وجد منهن خارج الأراضي اللبنانية بالتاريخ المذكور فيمكنهن استعادة جنسيتهن اللبنانية بموجب المادة الثانية من قانون 31 كانون الثاني 1946.

المادة العاشرة:

مع الاحتفاظ بحقوق الاختيار المنصوص عليها في معاهدة الصلح الممضاة في لوزان 1923 يعد لبنانياً كل شخص مولود في أراضي لبنان الكبير من أب أو أم ولدا فيه أيضاً، وكانا في 1 تشرين الثاني 1914 حائزين على التابعة اللبنانية.

المادة الحادية عشر:

أن الأولاد والنساء المتزوجات الذين يكونوا اكتسبوا التابعة الأجنبية بمقتضى المادة /36/ من معاهدة الصلح المعقودة في لوزان يجوز لهم أن يتخذوا التابعة اللبنانية بموجب قرار من رئيس الدولة بعد التحقيق وبشرط أن يكونوا مقيمين في أراضي لبنان وذلك بتقديمهم تصريحاً بهذا الشأن في السنة التي تلي بلوغهم سن الرشد ودون شرط انحلال الزواج.

المادة الثانية عشر:

يعمل بهذا القانون فور نشره بالجريدة الرسمية.

رابعاً: قانون العمل اللبناني:

لقد أصدر المشرع اللبناني قانون العمل اللبناني سنة 1946 ومن تاريخ صدوره كان هذا القانون مجحفاً بحق المرأة اللبنانية وبالرغم من الكفاح المستمر من قبل المجتمع المدني والجمعيات النسائية الذين نجحوا في إجراء التعديلات المتتالية لرفع الظلم الحاصل على حقوق المرأة العاملة في لبنان ومنها على سبيل المثال لا الحصر (حق المرأة العاملة بإجازة أمومة وزيادة عدد أيامها، منع صرف أي امرأة عاملة طيلة فترة حملها وطيلة إجازة الأمومة) ولكن أهم تعديل لرفع التمييز ضد المرأة العاملة في لبنان تم بموجب القانون رقم /207/ سنة 2000 وعُدل هذا القانون المادة /26/ من قانون العمل وأصبح بموجب هذه المادة يحظر ويمنع على صاحب العمل التفرقة بسبب الجنس بين العامل والعاملة في ما يخص نوع العمل، مقدار الأجر، التوظيف، الترقية، الترفيع، التأهيل المهني والملبس ولكن جاء هذا التعديل ناقصاً لأنه لم ينص على عقوبة إذا لم يلتزم صاحب العمل بنص المادة/26/ من قانون العمل.

ولما كان يجب تعديل المادة /26/ من قانون العمل اللبناني لإزالة الإجحاف المستمر من أصحاب العمل بحقوق المرأة العاملة اللبنانية وذلك على الشكل التالي:

مشروع قانون تعديل المادة /26/ من قانون العمل اللبناني

المادة الأولى:

تلغى المادة /26/ من قانون العمل وتستبدل بالنص التالي:

- أ - يحظر على صاحب العمل التفرقة بسبب الجنس بين العامل والعاملة في ما يخص نوع العمل، مقدار الأجرة، التوظيف، الترقية، الترفيع، التأهيل المهني والملبس.
- ب - يحق لكل عامل أو عاملة تعرض للتفرقة وفقاً للبند /أ/ من هذه المادة أن يتقدم بشكوى لدى مجلس العمل التحكيمي خلال مدة شهر من تاريخ صدور قرار التفرقة أو خلال شهر من تاريخ استحصاله على هذا القرار.
- ج - يحق للعامل والعاملة استعمال جميع طرق الإثبات من أجل إثبات حصول التفرقة المنصوص عليها في البند /أ/ من هذه المادة.
- د - تعتبر جميع القرارات والإنذارات التي تصدر عن صاحب العمل بحق العامل أو العاملة من تاريخ صدور القرار المطعون فيه وحتى صدور حكم من مجلس العمل التحكيمي باطلة بطلان مطلق وليس لها أي أثر قانوني.
- هـ - يجب على مجلس العمل التحكيمي أن يبت بهذه الدعوى بالطرق المستعجلة وان يصدر حكمه خلال مدة شهر من تاريخ تقديم الدعوى.
- ز - يجب على مجلس العمل التحكيمي إذا حكم لصالح العامل أو العاملة أن يبطل القرار المطعون فيه ويحكم بحق العامل والعاملة بالوظيفة المطعون بقرارها وتعوي عن العطل والضرر.

المادة الثانية:

يعمل بهذا القانون فور نشره بالجريدة الرسمية.

خامساً: قانون الضمان الإجتماعي اللبناني:

لقد أصدر المشرع اللبناني قانون الضمان الاجتماعي في سنة 1963 ومن تاريخ صدوره كان هذا القانون مجحفاً بحق المرأة اللبنانية، فقد كان صندوق الضمان الاجتماعي يستوفي جميع الاشتراكات من المرأة العاملة في لبنان ولا يعطيها أي من التقديمات عن زوجها وأولادها إذا كان الزوج غير مضمون.

وقد كافحت المرأة اللبنانية في المحاكم اللبنانية من منتصف السبعينات من القرن الماضي إلى أن أصدرت الهيئة العامة في محكمة التمييز اللبنانية سنة 2000 قرارها القاطع بحق المرأة اللبنانية بالاستفادة من تقديمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عن أولادها إذا كان زوجها غير مضمون وأجبر صندوق الضمان على مساواة المرأة اللبنانية بالرجل اللبناني وإعطائها حقها بالحصول على الضمان الصحي لأولادها والحصول على تعويضات عائلية عنهم وفي 2002/12/14 أصدر المجلس النيابي اللبناني القانون رقم 2002/483 كرس فيه رأي محكمة التمييز وألزم صندوق الضمان الاجتماعي نهائياً مساواة المرأة اللبنانية بالرجل اللبناني من حيث الاستفادة من تقديمات الضمان الصحي والتعويضات العائلية وبالرغم من وضوح القانون المذكور أعلاه وخلوه من أي شرط لحصول المرأة اللبنانية على حقها بالاستفادة من تقديمات الضمان الصحي لأولادها وتعويضات عائلية عنهم غير شرط إثبات ان زوجها غير مضمون ، فقد فرض صندوق الضمان الاجتماعي شرط لم ينص عليه القانون وهو إلزام كل امرأة لبنانية أن تخضع للتحقيق كل سنتين حتى تظل تستفيد من تقديمات الضمان الصحي والتعويضات العائلية عن أولادها ولم يلزم الرجل اللبناني بذلك ، كما لا يزال صندوق الضمان الاجتماعي يرفض استفادة المرأة اللبنانية من تقديمات الضمان الصحي عن زوجها إذا كان زوجها غير مضمون بالمقابل يعطي هذا الحق للرجل اللبناني عن زوجته الغير مضمونة.

ولما كان يجب إزالة هذا الإجحاف الكبير والمستمر من تاريخ صدور قانون الضمان الاجتماعي وحتى الآن على حقوق المرأة اللبنانية من خلال تعديل قانون الضمان الاجتماعي على الشكل التالي:

مشروع قانون تعديل قانون الضمان الإجتماعي اللبناني

المادة الأولى:

تعديل الفقرة /ج/ من البند /2/ في المادة /14/ من قانون الضمان الاجتماعي على الشكل التالي:
/ج/ - زوج المضمونة الذي لا يستفيد من صندوق الضمان الاجتماعي أو صندوق آخر.
المادة الثانية:

يضاف إلى البند رقم /2/ في المادة /14/ من قانون الضمان الاجتماعي الفقرة التالي:
\هـ- يستفيد جميع المحددة صفاتها في الفقرات /أ/ و/ب/ و/ج/ و/د/ المذكورين أعلاه بمجرد تقديمهم طلب بذلك مع المستندات التي تثبت صفتهم ويحظر على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي اجراء أي تحقيق سنوي بذلك ولا يحق للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي توقيف التقديمات لهم لأي سبب من الأسباب.
المادة الثالثة:

يعمل بهذا القانون فور نشره بالجريدة الرسمية.

سادساً: قانون المعلمين في المدارس الخاصة اللبناني:

لقد أصدر المشرع اللبناني قانون المعلمين في سنة 1942 وقد تم تعديله أكثر من مرة وهو حتى الآن مجحف بحق المعلمين والمعلمات اللبنانيين لأنه يخضعهم لعقد تعليم هم دائماً فيه الطرف الضعيف والذي يؤدي إلى ضياع حقوقهم وتبديدها وذلك على الشكل التالي:

أولاً: وفقاً للبند /2/ من المادة /21/ من هذا القانون تقوم إدارة المدارس باقتطاع من راتب المعلمين قيمة اشتراكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وصندوق تعويضات المعلمين ولكنها لا تلزمهم أو تفرض عليهم عقوبة قاسية إذا لم يقوموا بتسديد هذه الاشتراكات لصندوق الضمان الاجتماعي وصندوق تعويضات المعلمين مما أدى إلى قيام أغلبية إدارات المدارس باقتطاع الاشتراكات دون تسديدها لصندوق الضمان أو صندوق التعويضات وأدى ذلك إلى ضياع حقوق المعلمين والمعلمات.

ثانياً: لقد أعطت المادة /29/ و/30/ من هذا القانون السلطة المطلقة لإدارة المدرسة بالتحكم بمصير ومستقبل المعلمين و وسيلة قانونية للتخلص منهم وإهدار حقوقهم وامتيازاتهم فمن جهة أعطت المادة /29/ من هذا القانون إدارة المدرسة حرية مطلقة في إنهاء عقود المعلمين بإرادتها المنفردة دون أي تعويض لهم ومن جهة أخرى أعطت المادة /30/ من هذا القانون إدارة المدرسة الوسيلة القانونية للتحكم بالمعلمين والمعلمات لأنها فرضت عليهم دفع تعويض للمدرسة إذا أرادوا ترك المدرسة خلال السنة الدراسية وهذا أيضاً لم يفرضه القانون على إدارة المدرسة في المادة /29/ منه. ولما كان يجب إزالة هذا الإجحاف بحقوق المعلمين والمعلمات في المدارس الخاصة من خلال تعديل قانون المعلمين في المدارس الخاصة على الشكل التالي:

مشروع قانون تعديل قانون المعلمين في المدارس الخاصة اللبناني

المادة الأولى:

يضاف إلى المادة /21/ من هذا القانون البند /7/ على الشكل التالي:

7 - على رئيس المدرسة أو من يقوم مقامه وفقاً للأصول أن يرفق مع ميزانية مدرسته لوزارة التربية براءة ذمة سنوي صادرة عن صندوق الضمان الاجتماعي وصندوق التعويضات الخاص بالمعلمين يثبت فيه تسديده جميع مستحقات الضمان الاجتماعي وصندوق تعويضات المعلمين عن الهيئة التعليمية

الخاصة بمدرسته تحت طائلة إقفال المدرسة فوراً وإلزامه بدفعها فوراً مع غرامة عشرة أضعاف هذه المبالغ تدفع للمعلمين كعطل وضرر.

المادة الثانية:

يعدل البند أولاً من المادة /29/ من هذا القانون على الشكل التالي:

أولاً: يحق لرئيس المدرسة أن يصرف من الخدمة أي فرد من أفراد الهيئة التعليمية على أن يرسل إليه بذلك كتاباً مضموناً مع إشعار بالاستلام قبل الخامس من تموز ويكون ملزم بدفع تعويض صرف من الخدمة مقداره راتب سنة كاملة وإلا اعتبر مرتباً بالمدرسة للسنة الدراسية المقبلة.

المادة الثالثة:

تلغى المادة /30/ من هذا القانون وتستبدل بالنص التالي:

يحق لأي فرد من أفراد الهيئة التعليمية أن يترك العمل خلال السنة الدراسية أو عند نهاية العام الدراسي عن طريق إرسال كتاب مضمون مع إشعار بالاستلام لرئيس المدرسة يبلغه قراره بترك العمل.

المادة الرابعة:

يعمل بهذا القانون فور نشره بالجريدة الرسمية.

سابعاً: قانون العقوبات اللبناني:

لقد أصدر المشرع اللبناني قانون العقوبات اللبناني في سنة 1943 وأن هذا القانون هو أكثر قانون لبناني محجف بحق البنت القاصر والمرأة اللبنانية إلى حد الجريمة الكبرى فقد نصت المادة /522/ المعدلة في سنة 1948 (ومنذ ذلك التاريخ) على مكافأة كل مجرم ارتكب أي جريمة من الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة إذا تزوج المعتدى عليها التي ارتكبت الجريمة بحقها، سواء كانت معتدى عليها بنت قاصرة أو امرأة بلغت سن الرشد، بإيقاف الملاحقة أو بتعليق العقوبة إذا كان قد صدر حكم بحقه بدل أن يتم معاقبته وتشديد هذه العقوبة إلى أن أصدر مجلس النواب اللبناني في سنة 2017 ألغى المادة /522/ فقط بالنسبة لجريمة الاغتصاب وأبقى مفاعيل المادة /522/ ساريةً لبقية الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة ولا سيما التي تكون فيها المعتدى عليها بنت قاصر وبالإضافة الى المواد /505/ و/518/ و/519/ من قانون العقوبات.

ولما كان يجب إزالة هذا الإجحاف والجريمة الكبرى التي ترتكب بحقوق القاصرات اللبنانيات والمرأة اللبنانية في قانون العقوبات اللبناني من خلال تعديل قانون العقوبات اللبناني على الشكل التالي:

مشروع قانون تعديل قانون العقوبات اللبناني

المادة الأولى:

تلغى المادة /522/ من قانون العقوبات ويوقف تطبيقها بالنسبة لجميع الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة.

المادة الثانية:

تعديل العقوبات المنصوص عليها في المواد من /506/ إلى /510/ ضمنا إلى الأشغال الشاقة المؤبدة.

المادة الثالثة:

تعديل العقوبات المنصوص عليها في المواد من /514/ إلى /516/ ضمنا إلى الأشغال الشاقة المؤبدة.

المادة الرابعة:

تعديل العقوبات المنصوص عليها في المواد من /518/ إلى /521/ ضمنا إلى الأشغال الشاقة المؤبدة.

المادة الخامسة:

تعديل العقوبات المنصوص عليها في المواد من /523/ إلى /528/ ضمنا إلى الأشغال الشاقة المؤبدة.

المادة السادسة:

تلغى جميع المواد القانونية في قانون العقوبات اللبناني التي تخالف المواد القانونية المذكورة أعلاه.

المادة السابعة:

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

ثامناً: قانون التحرش الجنسي اللبناني:

يعتبر قانون التحرش الجنسي اللبناني المطالب المزمّن للمجتمع المدني والجمعيات الأهلية والنسائية إلا أن هذا الإنجاز جاء منقوصاً لأن المشرع اللبناني أصدر قانون غير مكتمل، فهذا القانون لم يتضمن مواد قانونية تؤدي إلى القيام بتحقيقات جديّة وكاملة من جهة ومن جهة أخرى لم يتضمن مواد تحمي بشكل جدي الضحايا وكانت العقوبة غير كافية بتاتاً.

ولما كان يجب تعديل هذا القانون لرفع الظلم والاحجاف بحقوق المرأة اللبنانية وذلك على الشكل التالي:

مشروع قانون تعديل

قانون التحرش الجنسي اللبناني

المادة الأولى:

أولاً: تعدل جميع العقوبات المذكورة في الفقرة /أ/ و/ب/ من المادة /2/ من قانون التحرش الجنسي إلى الأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة تبلغ قيمتها مئة مرة الحد الأدنى للأجور.

ثانياً: تعدل العقوبة المنصوص عليها في الفقرة /ج/ من المادة /2/ من قانون التحرش الجنسي للأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة تبلغ قيمتها منتي مرة الحد الأدنى للأجور.

ثالثاً: في حال التكرار أو المعاودة تكون العقوبة هي الإعدام شنقاً.
المادة الثانية:

يجب أن يتم فور تقديم الشكوى تكليف طبيب شرعي لمعاينة الضحية بوجود مساعدة اجتماعي ونفسي.
المادة الثالثة:

يجب أن يتم فور تقديم الشكوى الاستماع إلى الضحية بوجود مساعدة اجتماعي ونفسي.
المادة الرابعة:

تعتبر جميع القرارات الصادرة بحقوق الضحية من قبل صاحب العمل الذي ارتكب جريمة التحرش باطلة بطلان مطلق وليس لها أي أثر قانوني.
المادة الخامسة:

يصدر النائب العام المختص قراراً فورياً بتوقيف المدعى عليه بمجرد تقديم الشكوى من قبل الضحية.
المادة السادسة:

يصدر النائب العام المختص قراراً فورياً بحماية على الضحية وعائلتها.
المادة السابعة:

يعمل بهذا القانون فور نشره بالجريدة الرسمية.

ثامناً: قانون العنف الأسري اللبناني:

يعتبر هذا القانون من أهم مطالب الحركات النسائية والمجتمع المدني اللبناني منذ قيام الدولة اللبنانية ولا يزال الآن أهم هذه المطالب لأن هذا القانون بالرغم من أنه صدر سنة 2014 وقد صدر ناقصاً وغير مكتمل واستمر النضال من أجل إصلاحه إلى أن تم تعديله بموجب القانون رقم /204/ تاريخ 2020/12/30 وقد جاء هذا التعديل أيضاً غير مكتمل وناقص لعدة أسباب وهي:

- 1 - لم يشمل الجرائم التي ترتكب أثناء العلاقة الزوجية أو بعد انحلالها.
- 2 - لم يشمل إلغاء جريمة الزنا.
- 3 - لم يشمل قرار الحماية لجميع أولاد الضحية القاصرين.
- 4 - لم يلزم مرتكب العنف الخضوع لدورات تأهيلية.
- 5 - لم يحدد عقوبة صارمة على مرتكبي العنف أو من يخالف أوامر الحماية الصادرة بحق الضحايا.

ولما كان يجب تعديل هذا القانون لرفع الظلم والاجحاف بحقوق المرأة اللبنانية والإسرة وذلك على الشكل التالي:

مشروع تعديل قانون العنف الأسري اللبناني

المادة الأولى:

تعديل المادة /2/ من قانون العنف الأسري على الشكل التالي:

يقصد بالمصطلحات التالية، أينما وردت في القانون ما يلي:

الأسرة : تشمل أي من الزوجين أثناء قيام الرابطة الزوجية أو بعد انحلالها، والأب والأم لأي منهما والأخوة والأخوات والأصول والفروع شرعيين كانوا أو غير شرعيين ومن تجمع بينهم رابطة التبني أو المصاهرة حتى الدرجة الثانية أو الوصاية أو الولاية أو تكفل اليتيم أو زوج الأم أو زوج الأب.

المادة الثانية:

تعديل المادة /3/ من قانون العنف الأسري على الشكل التالي:

يعاقب على جرائم العنف الأسري بحسب ما هو محدد في المادة \2\ أنفة الذكر بالعقوبات التالية:

بالاعتقال من عشرين سنة إلى خمسة وعشرين سنة إذا أقدم أحد أفراد الأسرة على قتل الآخر عن قصد.

بالاعتقال سبعة سنوات، إذا أدى العنف إلى التسبب بوفاة أحد أفراد الأسرة من غير قصد القتل.

بالعقوبات المنصوص عليها في قانون معاقبة جريمة الإتجار بالأشخاص رقم \1642011\ إذا أدى العنف إلى الاستغلال الجنسي أو الحض على الدعارة أو التسول، لاي فرد من أفراد الأسرة.

بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاثة سنوات وبغرامة عشرة مرات الحد الأدنى للأجور أو بإحدى هاتين العقوبتين، إذا أدى العنف إلى أي ضرر معنوي أو جسدي.

بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاثة سنوات وبغرامة عشرة مرات الحد الأدنى للأجور أو بإحدى هاتين العقوبتين، إذا أدى العنف إلى الإضرار الاقتصادي بأحد أفراد الأسرة مثل حرمان من الموارد المالية أو الحرمان من الاحتياجات الأساسية للأسرة أو جرائم الاحتيال والسرقة واغتصاب التوقيع المنصوص عنها في المواد 635 إلى 673.

ولا تطبق أحكام المادة 674 من قانون العقوبات اللبناني إذا شكلت الجرائم التي تشمل جرائم العنف الأسري وفقاً لأحكام المادة \2\ من هذا القانون.

بالاعتقال من عشرة سنوات إلى خمسة عشر سنة إذا أدى العنف إلى أي تشوية في معالم الجسم أو أي عطل دائم.

تشدد العقوبة المنصوص عليها بالفقرات "3" و"4" و"5" و"6" السابقة وفقاً لأحكام المادة 257 عقوبات إذا مورس العنف بهدف الجماع أو بسببه.

بالاعتقال سبعة سنوات إلى عشرة سنوات، إذا أقدم أحد أفراد الأسرة على حرمان شخص آخر من حريته.

تلغى أحكام المواد \487\ و\488\ و\489\ من قانون العقوبات اللبناني.

المادة الثالثة:

تعديل المادة /11/ من قانون العنف الأسري على الشكل التالي:

للمحامي العام المكلف تلقي الشكاوى المتعلقة بالعنف الأسري وقبل صدور أمر الحماية عن المرجع المختص أو في معرض تنفيذه، تكليف الضابطة العدلية وتحت إشرافه باتخاذ واحد أو أكثر من التدابير التالية:

الحصول على تعهد من المشكو منه بمنع التعرض للضحية ولسائر الأشخاص المعنويين في المادة 12 من هذا القانون أو التحريض على التعرض لهم تحت طائلة تطبيق البند(1) و(2) من الفقرة (ب) من هذه المادة.

في حال وجود خطر على الأشخاص ذاتهم:

منع المشكو منه من دخول البيت الأسري لمدة ثلاثة أيام قابلة للتجديد، إذا لم يكن هنالك أي وسيلة أخرى لحماية الضحية وأولادها وسائر الأشخاص المعنويين في المادة 12 من هذا القانون.

احتجاز المشكو منه وفقاً للمادة 47 من قانون أصول المحاكمات الجزائية.
نقل الضحية وسائر الأشخاص المعهودين في المادة 12 من هذا القانون إلى مكان آمن على نفقة المشكو منه وفق قدرته.
ج- إذا نتج عن العنف ما يستوجب علاجاً طبياً أو استشفائياً تنقل ضحايا العنف إلى المستشفى على أن يسلف المشكو منه نفقات العلاج.

إذا امتنع المشكو منه عن تسديد النفقات المبينة في البند "3" من الفقرة "ب" وفي الفقرة "ج" من هذه المادة والنفقة المقررة في متن قرار الحماية، تطبق بحقه الأصول المتبعة لتنفيذ أحكام النفقة في قانون أصول المحاكمات المدنية، وخلافاً للمادة 999 من قانون أصول المحاكمات المدنية، يصدر قرار حبس المشكو منه الممتنع عن تسديد النفقات المذكورة آنفاً عن النيابة العامة.
المادة الرابعة:

تعديل المادة /12/ من قانون العنف الأسري على الشكل التالي:

أمر الحماية تدبير مؤقت يصدر عن المرجع القضائي المختص وفق أحكام هذا القانون بمناسبة النظر في قضايا العنف الأسري.

يهدف أمر الحماية إلى حماية الضحية وأولادها القاصرين أما باقي الفروع وسائر المقيمين معهم، المساعدون الاجتماعيون، الشهود وأي شخص آخر يقدم المساعدة للضحية، فيستفيدوا من أمر الحماية إذا كانوا معرضين للخطر وذلك لمنع استمرار العنف أو التهديد بتكراره.

كما يكون للمرجع القضائي المختص (بإصدار أمر الحماية) صلاحية الاستعانة بمن يراه مناسباً من الأخصائيين لتفعيل قرار الحماية ومواكبة تطبيقه.

ويكون أمر الحماية المنصوص عنه في هذه المادة مخصصاً لحماية النساء ضحايا العنف الأسري بغض النظر عن حالتهم الاجتماعية.

المادة الخامسة:

يجب أن يصدر عن المرجع القضائي المختص قراراً فورياً بإخضاع مرتكب العنف الأسري لدورات تأهيلية متواصلة مع إخضاعه كل ستة أشهر لفحص طبي من أجل معرفة نتيجة هذا العلاج تحت طائلة إصدار قرار بحبسه لامتناعه عن الحضور هذه الدورات.

المادة السادسة:

تعديل المادة /18/ من قانون العنف الأسري على الشكل التالي:

كل من خالف أمر الحماية أو أحد بنوده عوقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاثة سنوات وبغرامة خمسة أضعاف الحد الأدنى للأجور وتشدّد العقوبة وفقاً للمادة 257 من قانون العقوبات إذا رافق المخالفة استخدام العنف أو في حالة التكرار.

المادة السابعة:

يعمل بهذا القانون فور نشره بالجريدة الرسمية.

تاسعاً: قوانين الأحوال الشخصية:

تعتبر قوانين الأحوال الشخصية في لبنان أشد القوانين اللبنانية إجحافاً بحق المرأة وعدم مساواتها بالرجل لأن المرأة اللبنانية تخضع في الأحوال الشخصية لعدة قوانين تختلف حسب الدين وحسب المذهب ولذلك سوف نتطرق إلى عدة أقسام وهي على الشكل التالي:

- 1 - الزواج.
- 2 - الطلاق.
- 3 - الحضانة.

1- الزواج:

تخضع المرأة اللبنانية عندما ترغب بالزواج لقانون الأحوال الشخصية الخاص بمذهبها وذلك على الشكل التالي: أن سن الزواج للمرأة اللبنانية هو غير موحد في جميع قوانين الأحوال الشخصية ويختلف هذا السن وفقاً لدينها ثم لمذهبها كالتالي:

أ - سن الزواج لدى الطوائف الإسلامية:

1 - سن الزواج لدى الطائفة السنية: تم تعديله في شهر كانون الأول سنة 2020 وأصبحت المادة 39/ و40/ من الفصل السابع من نظام أحكام الأسرة تنصان على التالي:

- أ - سن الزواج للرجل والمرأة وهو ثمانية عشر سنة.
- ب - يمنع تزويج القصار الذين لم يتموا الخامسة عشر من العمر.
- ج - يحق للقاضي الشرعي استثنائياً تزويج القصار الذين اتموا الخامسة عشر وبإذن وليهما.

2 - سن الزواج لدى الطائفة الشيعية: يحدد سن زواج بسن البلوغ والرشد.

3 - سن الزواج لدى الطائفة الدرزية: يحدد سسن الزواج بستة عشر سنة للقاصر وخمسة عشر سنة للقاصرة.

ب - سن الزواج لدى الطوائف المسيحية:

1 - سن الزواج لدى الطائفة المارونية: يحدد سن الزواج للإناث سن الخامس عشر بشرط موافقة وليها.

2 - سن الزواج لدى الطائفة الارثوذكسية: يحدد سن الزواج للذكور ستة عشر سنة والإناث خمسة عشر سنة شرط موافقة أوليائهم.

ولما كان يجب تعديل جميع هذه القوانين لرفع الظلم والاجحاف بحقوق المرأة اللبنانية واصدار قانون موحد لسن الزواج وذلك على الشكل التالي:

مشروع قانون توحيد سن الزواج اللبناني

المادة الأولى:

يحدد سن الزواج لجميع اللبنانيين واللبنانيات بسن الثامنة عشر سنة.

المادة الثانية:

يمنع تزويج أي لبناني أو لبنانية لم يتما الثامنة عشر سنة من العمر.

المادة الثالثة:

يعمل بهذا القانون فور نشره بالجريدة الرسمية.

2 - الطلاق:

تخضع المرأة اللبنانية عندما ترغب بالطلاق لقانون الأحوال الشخصية الخاص بمذهبها وهذا يؤدي إلى الإجحاف بحقوق المرأة اللبنانية وعدم المساواة بينها وبين غيرها من اللبنانيات لأن حقها بالطلاق يتوقف ما إذا كان قانون مذهبها يجيز الطلاق أو لا يجيز الطلاق وذلك على الشكل التالي:

أ - الطلاق لدى الطوائف الإسلامية:

تجيز جميع قوانين الأحوال الشخصية الإسلامية الطلاق وفقاً للشريعة الإسلامية وذلك على الشكل التالي:

نظام الطلاق لدى الطائفة السنية:

ينقسم الطلاق لدى الطائفة السنية إلى ثلاثة أنواع على الشكل التالي:

- 1 - الطلاق الذي يتم من قبل الرجل وهو نوعان طلاق رجعي وطلاق بائن.
- 2 - التفريق هو الطلاق الذي يتم بقرار من المحكمة الشرعية بموجب دعوى تتقدم بها الزوجة لأنها لم تعد تستطيع إكمال الحياة الزوجية ولأسباب محددة وفقاً للشريعة الإسلامية.
- 3 - الخلع وهو دعوى تتقدم بها الزوجة إلى المحكمة الشرعية ويصدر قرار الخلع مقابل تنازلها عن جميع حقوقها الشرعية لأنها هي من تريد الخلاص من الحياة الزوجية.

2 - نظام الطلاق لدى الطائفة الشيعية:

ينقسم الطلاق لدى الطائفة الشيعية إلى نوعان على الشكل التالي:

- 1 - طلاق يكون فيه الزوج والزوجة لا يريدان الاستمرار في الحياة الزوجية ويصدر قرار الطلاق من قبل المحكمة الجعفرية باتفاق الطرفين.
- 2 - الطلاق الخلعي يكون فيه طالب الطلاق هو المرأة ويجب عليها أن تبذل وتدفع كل ما تستطيع حتى يرضى الزوج أن يخلعها وتنتهي الحياة الزوجية بمقتضى ذلك.

3 - نظام الطلاق لدى الطائفة الدرزية:

إن الطلاق لدى الطائفة الدرزية هو نوع واحد وهو يتم برفع دعوى طلاق لدى المحكمة ويصدر عن قاضي الشرع الدرزي ويكون طلاق نهائي لا رجعة فيه.

ب - الطلاق لدى الطوائف المسيحية:

أن جميع الطوائف المسيحية لا تجيز الطلاق ولكن تجيز فسخ عقد الزواج أو بطلان عقد الزواج و لكل طائفة شروط معينة للحكم بذلك.

ولما كان يجب تعديل جميع هذه القوانين لرفع الظلم والاحفاف بحقوق المرأة اللبنانية واصدار قانون موحد للطلاق وذلك على الشكل التالي:
مشروع قانون الطلاق اللبناني

المادة الأولى:

يحق لكل لبنانية أن تطلب الطلاق بموجب دعوى تقدم أمام المحكمة المختصة.
أن القرار الصادر بالطلاق من المحكمة المختصة هو طلاق نهائي.
ج- يعتبر أي اتفاق بتنازل المرأة عن حقوقها نتيجة الطلاق باطلاً بطلان مطلق.
د- تلغى جميع القوانين التي تتعارض مع هذا القانون مهما كان نوعها.

المادة الثانية:

يعمل بهذا القانون فور نشره بالجريدة الرسمية.

3 - الحضانة :

تعتبر قوانين الحضانة في لبنان أشد القوانين اللبنانية إجحاف بحقوق المرأة لأن المرأة اللبنانية إذا أرادت أن تحضن أولادها يجب أن تخضع لقانون الحضانة الخاص بمذهبها وذلك على الشكل التالي:

أ - قانون الحضانة لدى الطوائف الإسلامية:

1 - قانون الحضانة لدى الطائفة السنية:

حددت الطائفة السنية مدة الحضانة لدى الحاضنة ببلوغ المحضونين عمر اثنان عشر سنة كاملة ثم تنتقل الحضانة إلى الحاضن وفقاً لآخر تعديل لنظام الأسرة.

2 - قانون الحضانة لدى الطائفة الشيعية:

حددت الطائفة الشيعية مدة الحضانة لدى الحاضنة ببلوغ الصبي سنتين وبلوغ البنت سبعة سنوات ثم تنتقل الحضانة إلى الحاضن.

3 - قانون الحضانة لدى الطائفة الدرزية:

حددت الطائفة الدرزية في التعديل الأخير مدة الحضانة لدى الحاضنة ببلوغ الصبي اثنا عشرة سنة والبنت بأربعة عشر سنة ثم تنتقل الحضانة الحاضن.

ب - قانون الحضانة لدى الطوائف المسيحية:

1 - قانون الحضانة لدى الكاثوليك:
حددت مدة الحضانة لدى الحاضنة ببلوغ المحضونين عمر السنتين ولكن أعطت القاضي الحق بإعطاء الحضانة بعد هذا العمر حسب مصلحة الطفل.

2 - قانون الحضانة لدى روم ارثوذكس:
حددت مدة الحضانة لدى الحاضنة حتى بلوغ البنت خمسة عشر سنة والصبي أربعة عشر سنة ثم بعد ذلك تنتقل الحضانة للحاضن.

3 - قانون الحضانة لدى الأنجلييين:
حددت مدة الحضانة لدى الحاضنة حتى بلوغ الصبي اثنان عشر سنة والبنت ثلاثة عشر سنة ثم تنتقل إلى الحاضن.

4 - قانون الحضانة لدى اللاتينيين:
حددت مدة الحضانة لدى الحاضنة ببلوغ البنت تسعة سنوات والصبي سبعة سنوات ثم تنتقل للحاضن.

5 - قانون الحضانة لدى الأرمن:
حددت مدة الحضانة لدى الحاضنة ببلوغ البنت تسعة سنوات والصبي سبعة سنوات ثم تنتقل الحضانة إلى الحاضن.

ولما كان يجب تعديل جميع هذه القوانين لحماية حقوق المرأة وأولادها وإصدار قانون موحد للحضانة وذلك على الشكل التالي:

مشروع قانون
الحضانة اللبناني
المادة الأولى:

يطبق هذا القانون على جميع اللبنانيين واللبنانيات كافة.
المادة الثانية:

أ - تحدد مدة الحضانة إذا كانت الحاضنة من النساء ببلوغ المحضون أو المحضونة سن السادسة عشر من العمر.
ب - يثبت حق الحضانة لكل من النساء:

1 - الأم.

2 - أم الأم.

3 - أم الأب.

4 - الأخوات.

5 - الخالات.

6 - العمات.

ج - يثبت حق الحضانة من الرجال لكل من:

1 - الأب.

2 - الجد لأب.

3 - الأخوة.

4 - الأعمام.

د - تستحق أجره الحضانة بذمة والد المحضون أو المحضونة وهو من يدفعها.

- هـ - تسقط الحضانة بمرور مدتها.
- ز - يحق للقاضي المختص بالحضانة إذا تقدمت الحاضنة بدعوى لديه أن يصدر قرار بتمديد مدة الحضانة لدى الحاضنة إلى أن يبلغ المحضون أو المحضونة سن ثمانية عشر سنة وفقاً لمصلحة المحضون أو المحضونة تطبيقاً لاتفاقية حقوق الطفل المصدق عليها من الدولة اللبنانية.

المادة الثالثة:

يعتبر أي اتفاق تعقده الحاضنة بسقوط أو التنازل عن حقها بالحضانة باطلاً بطلاناً مطلقاً وليس له أي أثر قانوني.

المادة الرابعة:

تلغى جميع القوانين اللبنانية والشرعية التي تتعارض مع مواد هذا القانون.

المادة الخامسة:

يعمل بهذا القانون فور نشره بالجريدة الرسمية.

القسم الثالث: تحليل مضمون الدراسة حسب أسئلة الاستمارة

أولاً: خصائص المستهدفين وكيفية اختيارهم

وصف العينة:

استخدمنا استمارة لجمع المعلومات بواسطة محرك غوغل ويمكن القول ان العينة شبه عمدية لا تطال كل الشرائح الاجتماعية ، بسبب غياب فئات واسعة من الفئات الشعبية التي لا تتقن استخدام الحاسوب و أو الهواتف الذكية وبالتالي لا يمكنها المشاركة بالدراسة، هذا إضافة الى أن العاملين في هذه الدراسة طلبوا من اصدقائهم والمنظمات التي ينتمون اليها وهي غالباً من منظمات المجتمع المدني والمحامين وأساتذة الجامعات والمحامين ومؤسسات عاملة في المجال الاجتماعي كلها كانت قاعدة للمعاينة، وقد وزعت على أعداد كبيرة من هذه الفئات وبلغ عدد الذين استجابوا لملء الاستمارة 743 فرداً يشكلون عينة الدراسة، وهذا ولأن الموضوع نسوي كانت مشاركة النساء بلغت نسبة عالية جداً (77.7% من النساء، و 17.9% من الذكور، و 4.4% غير مبين).

أما من حيث العمر فان 20% من افراد العينة هم دون الثلاثين من العمر، وهي نسبة تعكس اهتمام الشباب بقضايا المرأة، والباقي توزعون على مختلف الفئات العمرية بنسب متفاوتة قليلاً، أعلاها الفئة العمرية 50-59 والتي شكلت نسبة 23.3% من العينة، وهذا ما يؤكد اهتمام مختلف الفئات العمرية بالمطالب النسوية ومشاركتها في حراك 17 تشرين اول 2019.

توزيع افراد العينة حسب العمر					
التكرار التراكمي	التكرار الصحيح	النسبة المئوية	التكرار		
21.9	21.9	20.1	149	دون الثلاثين	
33.1	11.2	10.2	76	30-39	
54.4	21.3	19.5	145	40-49	
79.9	25.4	23.3	173	50-59	
100.0	20.1	18.4	137	60 وما فوق	
	100.0	91.5	680	Total	
		8.5	63	غير مبين	
		100.0	743	Total	

وتتوزع العينة جغرافياً على مختلف المحافظات اللبنانية كالآتي:

- بيروت 16.6%.
- جبل لبنان 23.6%.
- محافظتي الشمال 26.2%.
- محافظتي البقاع 19.2%.
- محافظتي الجنوب 12.3%.
- غير مبين 2.6%

ومن البديهي ان تستحوذ التجمعات السكانية الأكبر النسبة الأعلى من العينة كبيروت وطرابلس وجبل لبنان.

ويتوزع افراد العينة من حيث المستوى التعليمي كالآتي: 12% من المستوى التعليمي المتوسط وما دون، ونسبة 11.2% من المستوى الثانوي، و76.8% من المستوى الجامعي وما فوق، أي كل من حاز شهادة الثانوية العامة ودخل الجامعة بصرف النظر عن السنوات التي قضاها في الجامعة، وهذا يشمل حملة الاجازات والدكتوراه او الدراسات العليا، وكذلك كل من دخل الجامعة في السنة الأولى او انقطع عن الدراسة الجامعية لأي سبب كان. وهذه النسبة العالية من المستوى الجامعي سبق ان أشرنا الى سببها المتمثل بالانحياز شبه العمدي للعينة.

ومن حيث الانخراط بالقوى العاملة فان نسبة تقارب 60% يعملون، أما الباقي فهم من المتعطلين أو الذين يعملون في العائلة، بالإضافة الى نسبة 11.3% من غير الناشطين اقتصاديا.

اما من حيث المهن فان توزيع الإجابات المبينة من لأفراد العينة أتت على الشكل الآتي:

60% من المدراء والأخصائيون في المجالات العلمية والفكرية والتعليمية

17.3% من ذوي المهن المساعدة في المجالات التقنية والصحية والتدريبية وغيرها

10.4% من المستخدمين والاداريين في المجالات المكتبية والمالية والاستعلامات

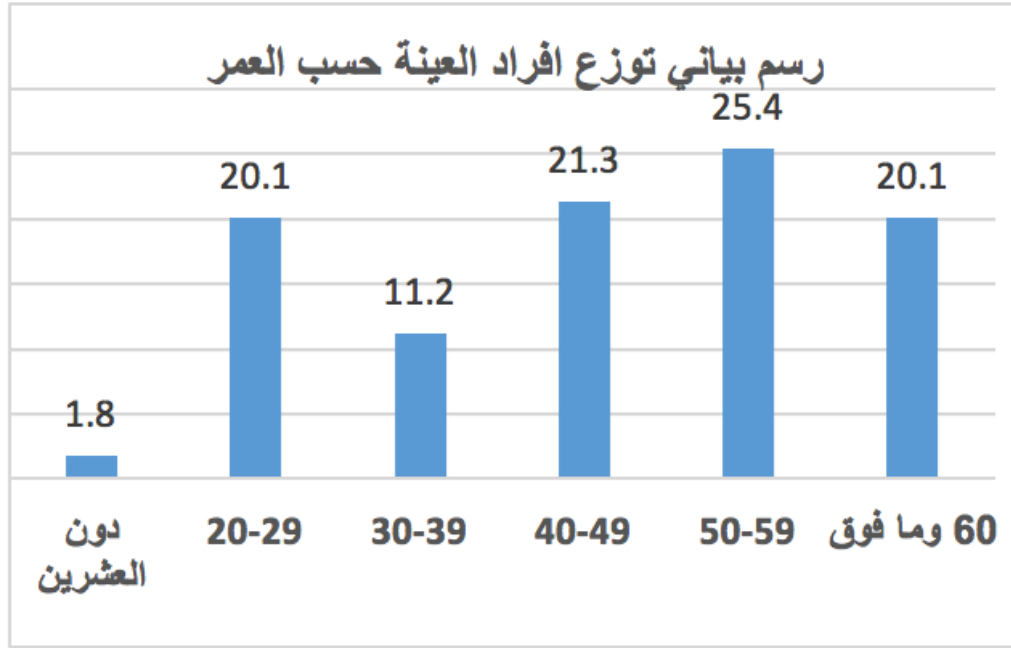
12.3% من العاملين في مجال البيع والزراعة والصناعة والحرف وما شابه

وقد سبق ان بينا هذا الانحياز الذي حصل في توجيه الاستثمارات الى الفئات التعليمية والمهنية العليا.

كما تبين لنا ان نسبة 2.7% من الاجابات المبينة لأفراد العينة شريكهم الزوجي من جنسية غير لبنانية، والباقي 87.3% شريكهم/هن من الجنسية اللبنانية.

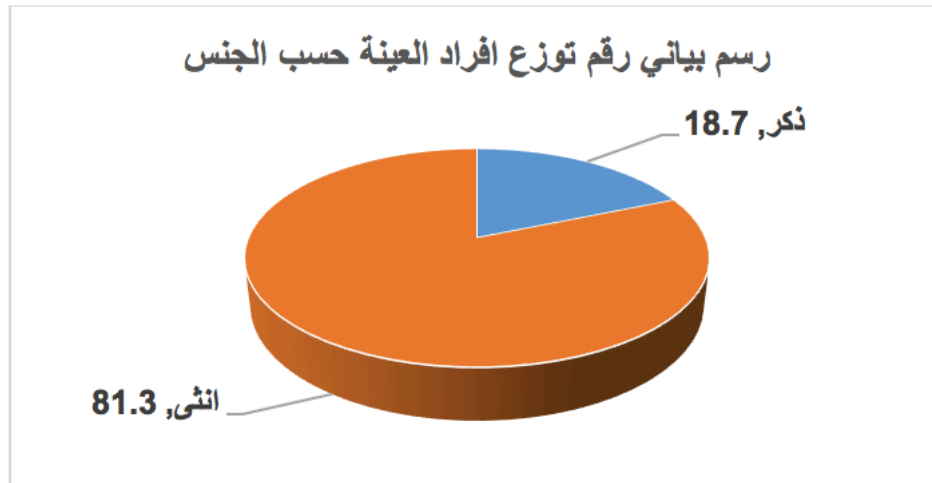
الرسوم البيانية حول خصائص المستجوبين:

1. حسب العمر



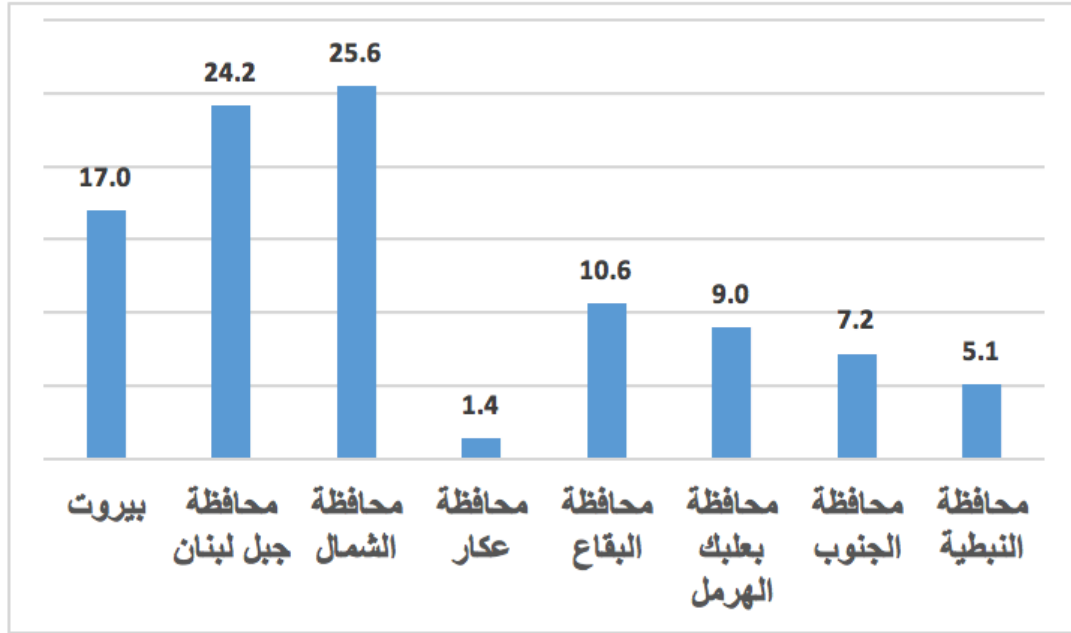
في خصائص حول المستجوبين مع متغير العمر أتت النسب 25.4% للفئة العمرية من 50-59 وانخفضت في الفئات الأخرى والملفت أن الفئة من 30-39 هي الأقل اهتماماً بالإجابة 11.2% يليها الفئة دون العشرين 1.8%.

1. حسب الجنس



أما متغير الجنس بلغ الاهتمام بالإجابة لدى النساء نسبة 81.3% يقابله فقط نسبة 18.7% للرجال.

2. حسب مكان السكن



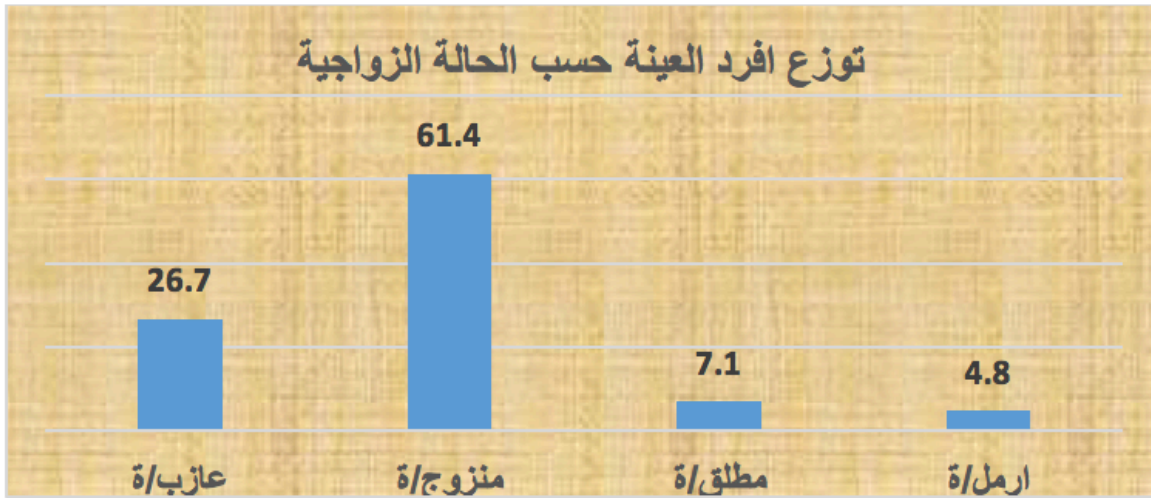
الاستجابة الأكبر هي في الشمال 25.6% يليها جبل لبنان 24.2% وبيروت 17.0% وانخفضت النسب في باقي المحافظات.

3. حسب المستوى التعليمي



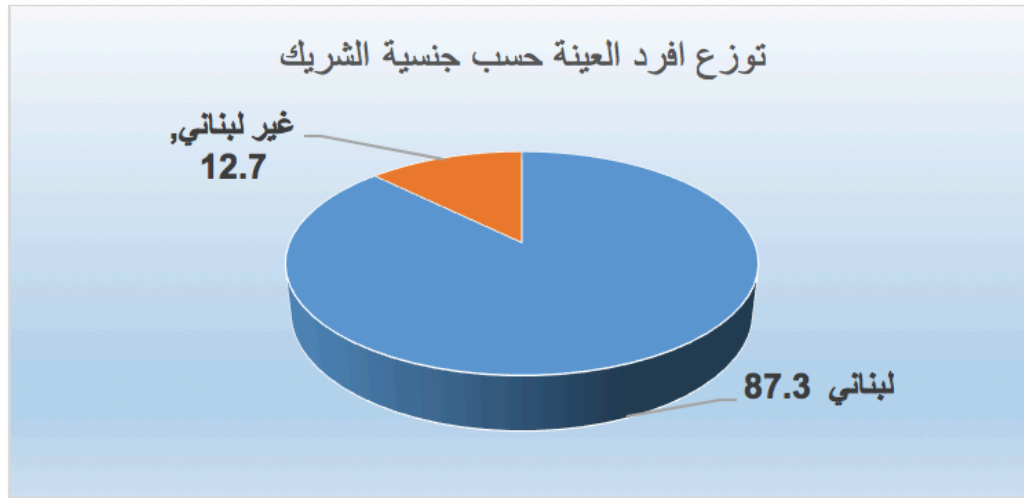
النسبة الأكبر في الإجابات أتت من جامعيين وما فوق 76.8% بينما المستوى الثانوي فقط 11.2%

4. حسب الحالة الزوجية



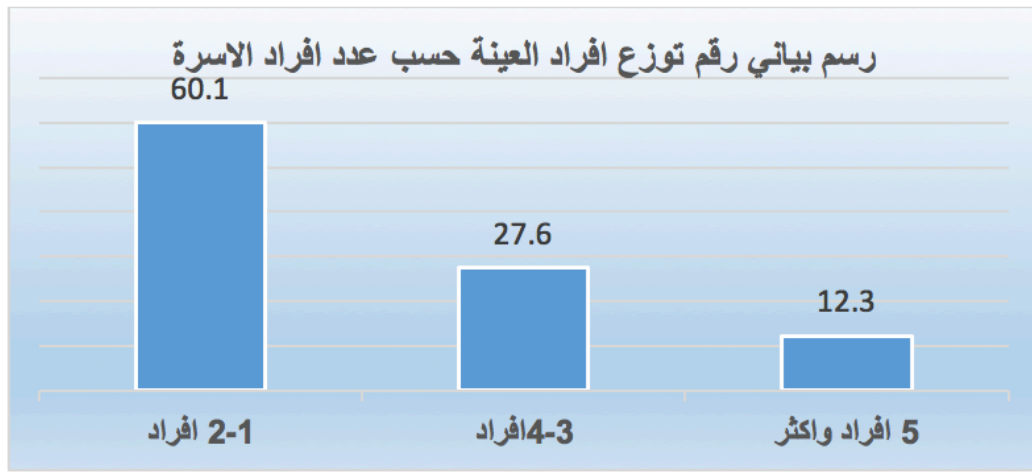
في متغير الحالة الزوجية نجد الإجابات أتت من المتزوجين بنسبة عالية وصلت إلى 61.4% بينما العازبين 26.7%.

5- حسب جنسية الشريك



لدى متغير جنسية الشريك نجد ان الشريك كان لبنانيا لدى الأغلبية بنسبة 87.3% وغير لبناني فقط 12,7%.

6- حسب عدد أفراد الاسرة

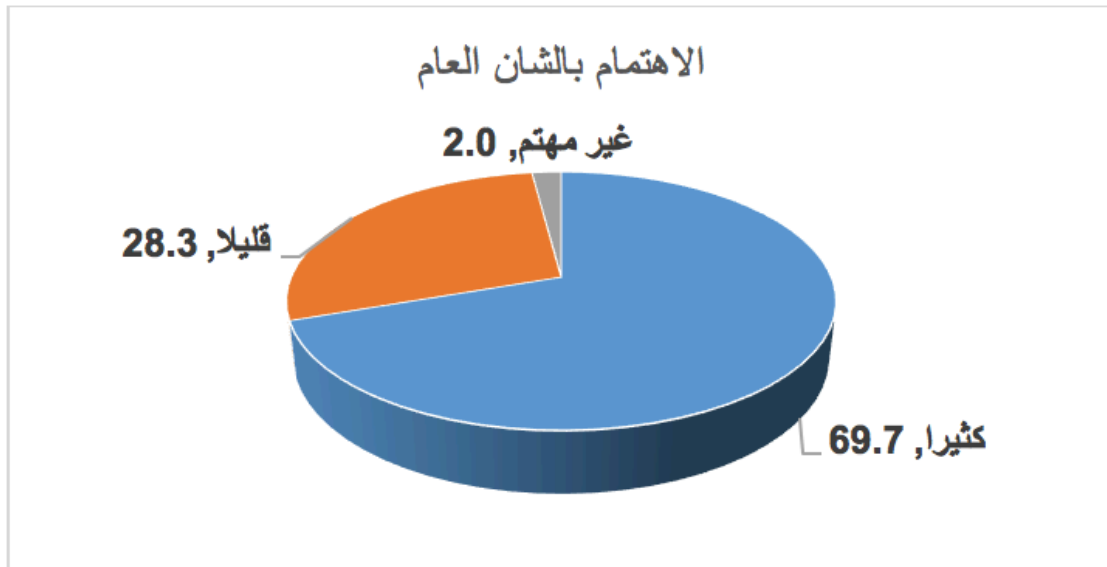


في متغير عدد أفراد الأسرة نجد الغالبية من المستجوبين يأتون من أسرة متوسط عدد أفرادها 2-1 بنسبة 60.1% و 4-3 أفراد 27.6% و 5 أفراد أو أكثر بنسبة 12.3%.

ثانياً: تجليات الاهتمام بالشأن العام والمشاركة بحراك 17 تشرين اول 2019

حاولت هذه الدراسة رصد المشاركة من عدة محاور منها الاهتمام والنشاط بالشأن العام وتأثر مشاركة المرأة في الحراك ومعرفة المستجوبين بالقوانين المتعلقة بالنساء وتقييم نشاط المرأة بالحراك والتعرض للعنف أثناء الحراك والمعرفة بالقوانين المتعلقة بالنساء وتقييم مشاركة النساء بالحراك والتحديات التي واجهها الحراك بشكل عام والنساء بشكل خاص وأخيراً وتيرة المطالب التي يوليها أفراد العينة الاهتمام ومقترحاتهم.

(أ) الاهتمام بالشأن العام



أظهرت الأرقام حسب إجابات المستجوبين أنه من أصل 734 شخصاً أي بنسبة عالية تجاوزت 69.8% لهم اهتمامات ومشاركة بالشأن العام، وهم مشاركون بشكل دائم.

بينما أظهرت الأرقام أن عدد غير المهتمين لا يتجاوز 2%، أما الباقي وهو 28.3% فتميزت اهتماماتهم بأنها قليلة بالشأن العام.

فالاهتمام بالشأن العام سمة عامة للبنانيين، وهم متابعون بشكل عام بالقضايا العامة.

الجنس * الاهتمام بالشأن العام Crosstabulation					
Total	الاهتمام بالشأن العام			Count	الجنس
	غير مهتم	قليلا	كثيرا		
131	3	43	85	Count	ذكر
100.0%	2.3%	32.8%	64.9%	% within الجنس	
569	12	159	398	Count	انثى
100.0%	2.1%	27.9%	69.9%	% within الجنس	
700	15	202	483	Count	Total
100.0%	2.1%	28.9%	69.0%	% within الجنس	

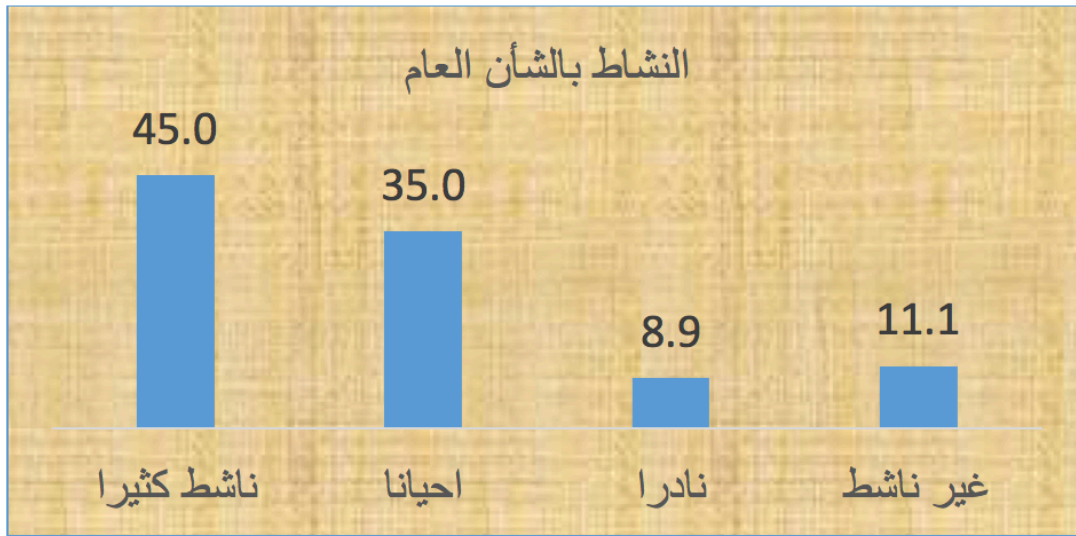
بالمقارنة بين اهتمام النساء والرجال بالشأن العام تبين أن نسبة النساء وصلت إلى 69% مقابل 64% للرجال وهي نسبة متقاربة.....

المحافظة والاهتمام بالشأن العام					
Total	الاهتمام بالشأن العام			Count	المحافظة
	غير مهتم	قليلا	كثيرا		
123	1	20	102	Count	بيروت
100.0%	0.8%	16.3%	82.9%	% within المحافظة	
175	1	37	137	Count	جبل لبنان
100.0%	0.6%	21.1%	78.3%	% within المحافظة	
194	8	58	128	Count	محافظة الشمال
100.0%	4.1%	29.9%	66.0%	% within المحافظة	
142	4	53	85	Count	محافظة البقاع
100.0%	2.8%	37.3%	59.9%	% within المحافظة	
88	0	36	52	Count	محافظة الجنوب
100.0%	0.0%	40.9%	59.1%	% within المحافظة	
722	14	204	504	Count	Total
100.0%	1.9%	28.3%	69.8%	% within المحافظة	

وتفاوتت نسبة الاهتمام بين المحافظات فوصلت إلى 66.9% في محافظة الشمال و 59% في محافظة البقاع و 59% في الجنوب. أما بيروت فكانت نسبة الاهتمام فيها 82,9% وجبل لبنان 78.3%، بمعنى آخر أن الاهتمام بالشأن العام يرتفع مركزياً أكثر منه مناطقياً.

جنسية الشريك * الاهتمام بالشأن العام						
Total	الاهتمام بالشأن العام			Count	لبناني	
	غير مهتم	قليلا	كثيرا			
552	9	147	396			
100.0%	1.6%	26.6%	71.7%	% within جنسية الشريك		
79	5	30	44		غير لبناني	جنسية الشريك
100.0%	6.3%	38.0%	55.7%	% within جنسية الشريك		
631	14	177	440			Total
100.0%	2.2%	28.1%	69.7%	% within جنسية الشريك		

تظهر الأرقام ان جنسية الشريك تؤثر من ناحية الاهتمام بالشأن العام حيث انه إذا كان الشريك لبناني تكون النسبة 71% لتتخفف إلى 55.7% إذا كان الشريك غير لبناني. ورغم ذلك تؤثر جنسية الشريك إلى اهتمامات النساء بموضوع حق الجنسية حيث الحملات وضعت هذا الأمر ضمن أولويات عدد من المنظمات وعلى رأسها حملة جنسيتي التي تقوم بها مؤسسة CRTDA.



تظهر الأرقام ان نسب النشاط بالشأن العام تتراوح بين ناشط كثيرا وهي نسبة مرتفعة تصل إلى 45% ناشط كثيرا وإلى 35% أحيانا و 8.9% نادراً، أما غير الناشطين فلم تتجاوز 11.1%.

أي أن المجموعة النشطة وصلت إلى 89% بين كثيرا ونادراً إلى 11.1% فقط غير ناشط.

المحافظة * النشاط بالشأن العام

Total	النشاط بالشأن العام				Count	المحافظة % within	المحافظة
	غير ناشط	نادرا	أحيانا	ناشط كثيرا			
123	4	7	44	68	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	3.3%	5.7%	35.8%	55.3%	% within	المحافظة	
175	15	14	52	94	Count	جبل لبنان	
100.0%	8.6%	8.0%	29.7%	53.7%	% within	المحافظة	
195	31	18	73	73	Count	محافظة الشمال	
100.0%	15.9%	9.2%	37.4%	37.4%	% within	المحافظة	
142	19	16	54	53	Count	محافظة البقاع	
100.0%	13.4%	11.3%	38.0%	37.3%	% within	المحافظة	
87	11	9	31	36	Count	محافظة الجنوب	
100.0%	12.6%	10.3%	35.6%	41.4%	% within	المحافظة	
722	80	64	254	324	Count	Total	
100.0%	11.1%	8.9%	35.2%	44.9%	% within	المحافظة	

تظهر الأرقام ان النشاط بالشأن العام في المحافظات هو على الشكل التالي: بيروت 55.3% جبل لبنان 53% البقاع و طرابلس 37% بينما في الجنوب 41%.

المستوى التعليمي * النشاط بالشأن العام						
Total	النشاط بالشأن العام				Count	متوسط وما دون
	غير ناشط	نادرا	أحيانا	ناشط كثيرا		
88	26	13	28	21	Count	متوسط وما دون
100.0%	29.5%	14.8%	31.8%	23.9%	% within المستوى التعليمي	
80	14	6	28	32	Count	ثانوي
100.0%	17.5%	7.5%	35.0%	40.0%	% within المستوى التعليمي	
563	41	46	200	276	Count	جامعي وما فوق
100.0%	7.3%	8.2%	35.5%	49.0%	% within المستوى التعليمي	
731	81	65	256	329	Count	Total
100.0%	11.1%	8.9%	35.0%	45.0%	% within المستوى التعليمي	

نلاحظ من الأرقام أن هناك تفاوت واضح بين المستوى التعليمي والنشاط في الشأن العام فهو 49% للمستوى الجامعي وما فوق و 40% للمستوى التعليمي الثانوي وينخفض النشاط إلى 23.9% لدى المستوى المتوسط وما دون. فالمستوى التعليمي يعتبر عاملاً أساسياً في زيادة الاهتمام والنشاط والمشاركة بالشأن العام.

جنسية الشريك * النشاط بالشأن العام						
Total	النشاط بالشأن العام				Count	لبناني
	غير ناشط	نادرا	أحيانا	ناشط كثيرا		
550	56	46	184	264	Count	لبناني
100.0%	10.2%	8.4%	33.5%	48.0%	% within جنسية الشريك	
79	15	12	26	26	Count	غير لبناني
100.0%	19.0%	15.2%	32.9%	32.9%	% within جنسية الشريك	
629	71	58	210	290	Count	Total
100.0%	11.3%	9.2%	33.4%	46.1%	% within جنسية الشريك	

يبدو ان جنسية الشريك تؤثر في النشاط بالشأن العام لدى العينة فإذا كان الشريك لبناني هي 48% وإذا كان غير لبناني فهي 32.9%.

الجنس * النشاط بالشأن العام Crosstabulation

Total	النشاط بالشأن العام				الجنس
	غير ناشط	نادرا	أحيانا	ناشط كثيرا	
131	15	15	45	56	Count ذكر
100.0%	11.5%	11.5%	34.4%	42.7%	% within الجنس
569	65	50	200	254	Count انثى
100.0%	11.4%	8.8%	35.1%	44.6%	% within الجنس
700	80	65	245	310	Count Total
100.0%	11.4%	9.3%	35.0%	44.3%	% within الجنس

ت) النشاط بالشأن العام ضمن المجموعات (السياسية - النقابية - النسوية - المجتمع المدني - الأهلية):

من هم الناشطين بالشأن العام؟ في البحث عن العوامل الأساسية التي تعزز النشاط بالشأن العام تمت دراسة المجموعات التالية: السياسية - النقابية - النسوية - المجتمع المدني - الأهلية وتم التعرف إلى العوامل المؤثرة بالنشاط حسب متغيرات المحافظة والجنس والمستوى التعليمي.

❖ النشاط ضمن مجموعة سياسية



لا يبدو أن أفراد العينة يمارسون النشاط بالشأن العام من خلال مجموعة سياسية فنسبتهم قليلة نوعاً ما 20.5% فقط و79.5% لا يشاركون.

المحافظة * النشاط حالياً ضمن مجموعة سياسية					
Total	النشاط حالياً ضمن مجموعة سياسية		Count	بيروت	المحافظة
	لا	نعم			
123	97	26	Count		
100.0%	78.9%	21.1%	% within المحافظة		
175	132	43	Count	جبل لبنان	
100.0%	75.4%	24.6%	% within المحافظة		
195	160	35	Count	محافظة الشمال	
100.0%	82.1%	17.9%	% within المحافظة		
142	114	28	Count	محافظة البقاع	
100.0%	80.3%	19.7%	% within المحافظة		
89	72	17	Count	محافظة الجنوب	
100.0%	80.9%	19.1%	% within المحافظة		
724	575	149	Count		Total
100.0%	79.4%	20.6%	% within المحافظة		

تظهر الأرقام أن النشاط ضمن مجموعة سياسية يتفاوت تبعاً للمحافظات فهو 24.6% في محافظة جبل لبنان و 21.1% في بيروت و 19.7% في البقاع والجنوب 19.1% وأقل نسبة في الشمال 17.9%.

المستوى التعليمي * النشاط حالياً ضمن مجموعة سياسية					
Total	النشاط حالياً ضمن مجموعة سياسية		Count	متوسط وما دون	
	لا	نعم			
88	83	5	Count		
100.0%	94.3%	5.7%	% within المستوى التعليمي		
82	69	13	Count	ثانوي	
100.0%	84.1%	15.9%	% within المستوى التعليمي		
564	430	134	Count	جامعي وما فوق	
100.0%	76.2%	23.8%	% within المستوى التعليمي		
734	582	152	Count		
100.0%	79.3%	20.7%	% within المستوى التعليمي		

تظهر الأرقام ان النشاط ضمن المجموعة السياسية يصل إلى 23.8% لدى المستوى الجامعي وما فوق و 15.9% لدى المستوى الثانوي وما فوق وتتدنى النسبة لدى المستوى المتوسط وما دون لتصل إلى 5.7%.

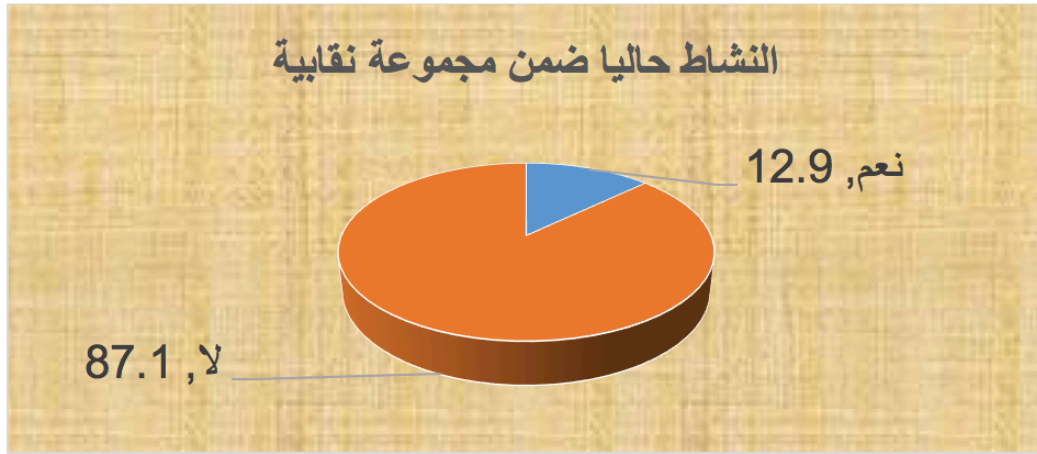
Crosstabulation الجنس * النشاط حاليا ضمن مجموعة سياسية

Total	النشاط حاليا ضمن مجموعة سياسية	
	لا	نعم
133	105	28
100.0%	78.9%	21.1%
577	460	117
100.0%	79.7%	20.3%
710	565	145
100.0%	79.6%	20.4%

الجنس	ذكر	Count
الجنس % within		
الجنس	انثى	Count
الجنس % within		
Total	Count	الجنس % within

تتقارب نسب النساء والرجال في مجال النشاط بالشأن العام في المجموعة السياسية فهي للنساء 20.3% وللرجال 21.1%.

❖ النشاط ضمن مجموعة نقابية



أما عن النشاط ضمن مجموعة نقابية فهو 12.9% فقط بين أفراد العينة ومن لا يمارسون نشاطهم ضمن هذه المجموعة 87.1%.

المستوى التعليمي * النشاط حاليا ضمن مجموعة نقابية					
Total	النشاط حاليا ضمن مجموعة نقابية		Count	متوسط وما دون	المستوى التعليمي
	لا	نعم			
88	87	1	Count	ثانوي	المستوى التعليمي
100.0%	98.9%	1.1%	% within المستوى التعليمي		
82	76	6	Count	جامعي وما فوق	المستوى التعليمي
100.0%	92.7%	7.3%	% within المستوى التعليمي		
564	475	89	Count	Total	المستوى التعليمي
100.0%	84.2%	15.8%	% within المستوى التعليمي		
734	638	96	Count		
100.0%	86.9%	13.1%	% within المستوى التعليمي		

يتأثر نشاط أفراد العينة ضمن مجموعة نقابية بالمستوى التعليمي فهو 15.8% للمستوى الجامعي وما فوق 7.3% للمستوى الثانوي وما فوق ويتدنى إلى 1.1% للمستوى المتوسط وما دون.

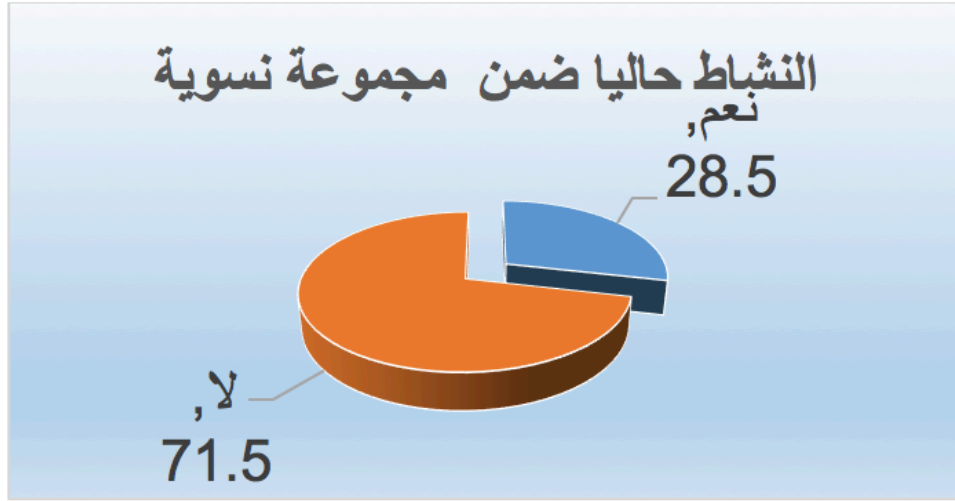
الجنس * النشاط حاليا ضمن مجموعة نقابية Crosstabulation

Total	النشاط حاليا ضمن مجموعة نقابية		Count	الجنس
	لا	نعم		
133	119	14	نكر	Count
100.0%	89.5%	10.5%	% within الجنس	%
577	503	74	انثى	Count
100.0%	87.2%	12.8%	% within الجنس	%
710	622	88	Count	Total
100.0%	87.6%	12.4%	% within الجنس	

سلوك متقارب بين النساء والرجال حيث أنه 12.4% للنساء و 10.5% للرجال.

المحافظة * النشاط حاليا ضمن مجموعة نقابية Crosstabulation				
Total	النشاط حاليا ضمن مجموعة نقابية		Count	المحافظة
	لا	نعم		
123	101	22	بيروت	المحافظة
100.0%	82.1%	17.9%	% within المحافظة	
175	151	24	جبل لبنان	المحافظة
100.0%	86.3%	13.7%	% within المحافظة	
195	173	22	محافظة الشمال	المحافظة
100.0%	88.7%	11.3%	% within المحافظة	
142	126	16	محافظة البقاع	المحافظة
100.0%	88.7%	11.3%	% within المحافظة	
89	78	11	محافظة الجنوب	المحافظة
100.0%	87.6%	12.4%	% within المحافظة	
724	629	95	Count	Total
100.0%	86.9%	13.1%	% within المحافظة	

يتفاوت النشاط ضمن مجموعة نقابية بين المحافظات حيث نجده في بيروت 17.9% وجبل لبنان 13.7% بينما يتدنى في محافظتي الجنوب إلى 12.4% والشمال والبقاع إلى 11.3%.



لم يتجاوز النشاط ضمن مجموعة نسوية نسبة 28.5% ناشط إلى 71.5% غير ناشط.

المحافظة * النشاط حالياً ضمن مجموعة نسوية				
Total	النشاط حالياً ضمن مجموعة نسوية		Count	
	لا	نعم		
123	79	44	Count	بيروت
100.0%	64.2%	35.8%	% within المحافظة	
175	127	48	Count	جبل لبنان
100.0%	72.6%	27.4%	% within المحافظة	
195	127	68	Count	محافظة الشمال
100.0%	65.1%	34.9%	% within المحافظة	
142	110	32	Count	محافظة البقاع
100.0%	77.5%	22.5%	% within المحافظة	
89	74	15	Count	محافظة الجنوب
100.0%	83.1%	16.9%	% within المحافظة	
724	517	207	Count	Total
100.0%	71.4%	28.6%	% within المحافظة	

تظهر الأرقام أن النشاط ضمن مجموعة نسوية في المحافظات متفاوت فهو يبلغ 35.8% في بيروت و 34.9% في الشمال بينما في الجنوب 16.9% وجبل لبنان 27.4%. هذا المتغير يثير تساؤلات حول العوامل المؤثرة، هل هي مركزية العمل النسوي في بيروت والشمال أم تأثيرات سياسية حزبية.

المستوى التعليمي * النشاط حاليا ضمن مجموعة نسوية				
Total	النشاط حاليا ضمن مجموعة نسوية		Count	متوسط وما دون
	لا	نعم		
88	55	33	Count	ثانوي
100.0%	62.5%	37.5%	% within المستوى التعليمي	
82	47	35	Count	جامعي وما فوق
100.0%	57.3%	42.7%	% within المستوى التعليمي	
564	420	144	Count	Total
100.0%	74.5%	25.5%	% within المستوى التعليمي	
734	522	212	Count	
100.0%	71.1%	28.9%	% within المستوى التعليمي	

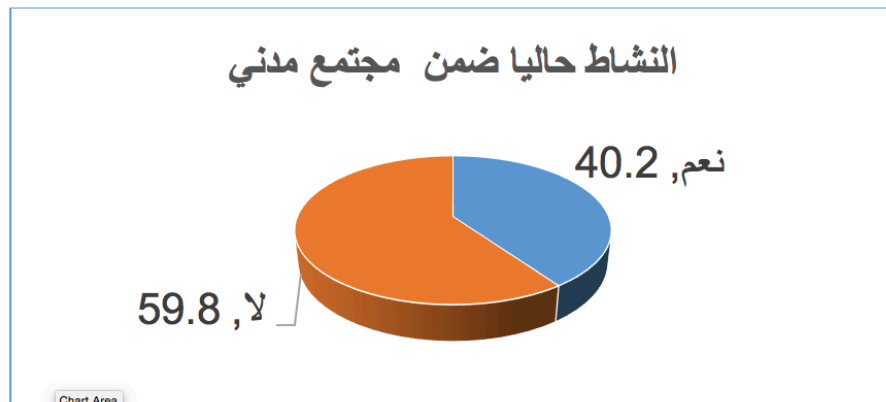
تظهر الأرقام أن المستوى التعليمي يؤثر على النشاط بمجموعة نسوية فالمستوى الجامعي وما فوق بلغت نسبته 25.5% والثانوي 42.7% أما المتوسط وما دون 37.5%.

الجنس * النشاط حاليا ضمن مجموعة نسوية Crosstabulation

Total	النشاط حاليا ضمن مجموعة نسوية		Count	الجنس
	لا	نعم		
133	91	42	Count	ذكر
100.0%	68.4%	31.6%	% within الجنس	
577	418	159	Count	انثى
100.0%	72.4%	27.6%	% within الجنس	
710	509	201	Count	Total
100.0%	71.7%	28.3%	% within الجنس	

لا يوجد فوارق بين الذكور والإناث في متغير الجنس في النشاط ضمن مجموعة نسوية حيث أنه للإناث 27.6% وللذكور 31.6% والملاحظ هنا أنه برز تفوق الرجال على النساء.

النشاط ضمن مجتمع مدني



يتضح أن النشاط ضمن مجتمع مدني كان الأبرز في مجموعات النشاط حيث بلغت نسبته 40.2% مقابل 59.8% غير ناشط

المحافظة * النشاط حاليا ضمن مجتمع مدني				
Total	النشاط حاليا ضمن مجتمع مدني		Count	
	لا	نعم		
123	61	62	Count	بيروت
100.0%	49.6%	50.4%	% within المحافظة	
175	91	84	Count	جبل لبنان
100.0%	52.0%	48.0%	% within المحافظة	
195	135	60	Count	محافظة الشمال
100.0%	69.2%	30.8%	% within المحافظة	
142	99	43	Count	محافظة البقاع
100.0%	69.7%	30.3%	% within المحافظة	
89	43	46	Count	محافظة الجنوب
100.0%	48.3%	51.7%	% within المحافظة	
724	429	295	Count	Total
100.0%	59.3%	40.7%	% within المحافظة	

تظهر الأرقام ان النشاط ضمن المجتمع المدني في المحافظات كان على الشكل التالي: بيروت 50.4% وجبل لبنان 48% بينما الشمال 30.8% والبقاع 30.3% والجنوب 51.7%.

المستوى التعليمي * النشاط حاليا ضمن مجتمع مدني				
Total	النشاط حاليا ضمن مجتمع مدني		Count	
	لا	نعم		
88	75	13	Count	متوسط وما دون
100.0%	85.2%	14.8%	% within المستوى التعليمي	
82	56	26	Count	ثانوي
100.0%	68.3%	31.7%	% within المستوى التعليمي	
564	304	260	Count	جامعي وما فوق
100.0%	53.9%	46.1%	% within المستوى التعليمي	
734	435	299	Count	Total
100.0%	59.3%	40.7%	% within المستوى التعليمي	

تظهر الأرقام ان المستوى الجامعي وما فوق في النشاط ضمن المجتمع المدني قد بلغ 46.1% بينما المستوى الثانوي بلغ 31.7% وتدنت النسبة للمستوى المتوسط وما دون إلى 14.8%.

الجنس * النشاط حاليا ضمن مجتمع مدني Crosstabulation

Total	النشاط حاليا ضمن مجتمع مدني		الجنس
	لا	نعم	
133	79	54	الجنس
100.0%	59.4%	40.6%	Count within %الجنس
577	350	227	الجنس
100.0%	60.7%	39.3%	Count within %الجنس
710	429	281	الجنس
100.0%	60.4%	39.6%	Count within %الجنس
			Total



لم تبلغ نسبة النشاط ضمن المجموعة الأهلية سوى نسبة 18.2% بينما غير النشطين 81.8%.

Crosstabulation * الجنس * النشاط حالياً ضمن مجموعة أهلية

Total	النشاط حالياً ضمن مجموعة أهلية		الجنس
	لا	نعم	
133	110	23	الجنس
100.0%	82.7%	17.3%	ذكر
577	472	105	الجنس
100.0%	81.8%	18.2%	انثى
710	582	128	الجنس
100.0%	82.0%	18.0%	Total

لا نلاحظ فرق كبير بين نشاط الذكور والإناث ضمن المجموعة الأهلية 18.2% للإناث و 17.3% للذكور.

المحافظة * النشاط حالياً ضمن مجموعة اهلية Crosstabulation					
Total	النشاط حالياً ضمن مجموعة اهلية		Count	بيروت	المحافظة
	لا	نعم			
123	102	21	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	82.9%	17.1%	% within المحافظة		
175	141	34	Count	جبل لبنان	
100.0%	80.6%	19.4%	% within المحافظة		
195	150	45	Count	محافظة الشمال	
100.0%	76.9%	23.1%	% within المحافظة		
142	125	17	Count	محافظة البقاع	
100.0%	88.0%	12.0%	% within المحافظة		
89	77	12	Count	محافظة الجنوب	
100.0%	86.5%	13.5%	% within المحافظة		
724	595	129	Count	Total	
100.0%	82.2%	17.8%	% within المحافظة		

النشاط ضمن مجموعة اهلية مع متغير المحافظة أظهر أن محافظة الشمال حصلت على أعلى نسبة 23.1% تليها محافظة جبل لبنان 19.4% بينما تقاربت نسب بقية المحافظات.

النتيجة:

المجموعة	نسبة النشاط بشكل تدريجي من الأكثر إلى الأقل
نقابية	87.1%
أهلية	81.8%
سياسية	79.5%
نسوية	71.5%
مجتمع مدني	59.8%

يظهر تحليل المعطيات أن النشاط ضمن المجموعات كان متفاوتاً وجاء النشاط بمجموعة نقابية في اعلى مستوى 87.1% يليها الأهلية 81.8% والسياسية 79.5% والنسوية 71.5% وأخيراً المجتمع المدني 59.8%.

(ج) كيفية المشاركة بأنشطة حراك 17 تشرين أول 2019:

توافقت آراء المستجوبين (الإجابات على الاستمارة) مع التقييم الذي حددته المجموعات البورية لـ 50 ناشط وناشطة على تميز حضور النساء وقضاياهن في الحراك.

تميز حراك 17 تشرين ببروز دور وازن وفاعل للمرأة وبقدرتها الكبيرة على التأثير ودورها في التغيير، وهذه المشاركة انطلقت من القضية الوطنية ومواجهة الفساد السياسي والطائفي وشملت القضية النسوية والمطالب المتعلقة بالمساواة الجندرية، التي شكلت عنصر اساسي من المطالب. وقد ساعد إعلاء الخطاب الوطني من موقع ديمقراطي من طرح قضايا النساء وطرح مطالب الدولة المدنية والقانون المدني للأحوال الشخصية. ان مطالب النساء رفعت من قبل الرجال والنساء وبدون اطر تنظيمية ولدى كافة الحركات الصاعدة.

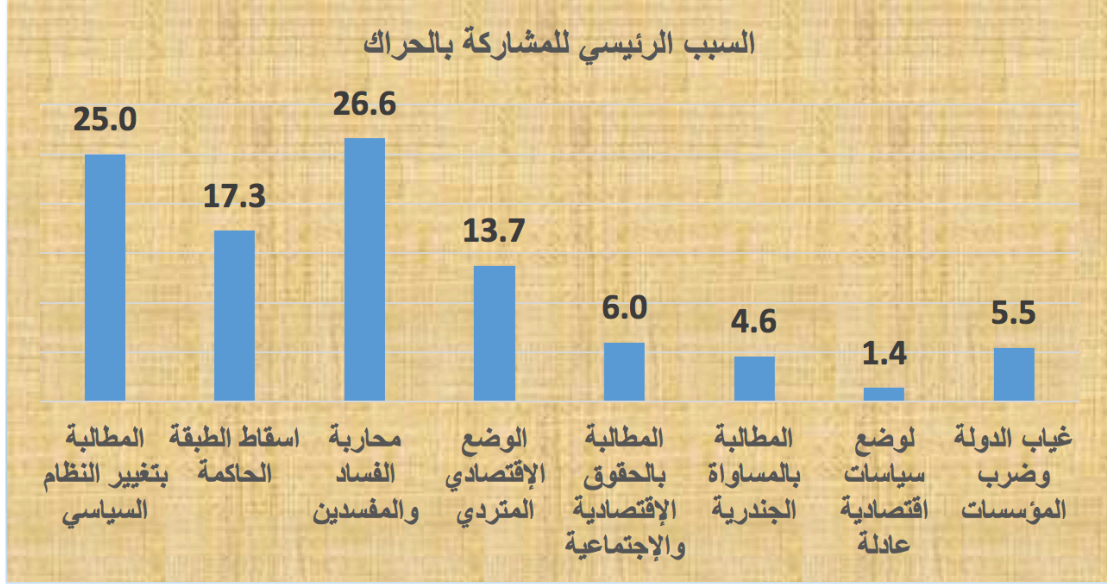
تنوعت مشاركة النساء في حراك 17 تشرين منها من شاركت من موقع عام للمطالبة بحقوق النساء ومنها من شاركت من موقع عام للمطالبة بحقوق النساء والمساواة الجندرية كونها اساس التغيير الديمقراطي واعتبار قضايا النساء في جوهر قضايا الوطن. فقد شاركت النساء التقليديات للمطالبة بقضايا الثورة الى جانب المشاركات النسويات ومن المنظمات النسوية طالبت بالمساواة الجندرية وقضايا النساء. وهذا يدل على زيادة الوعي لدى النساء على اهمية مشاركة النساء في النضال الوطني من ناحية وزيادة الوعي النسوي ضد المجتمع الذكوري. بمعنى آخر النساء ثارت للقضايا الوطنية والقضايا النسوية والجديد هذه المرة هو تصدي النساء لعنف القوى الأمنية ومواجه قوى احزاب السلطة وهي صورة غير منمطة عن ادوار النساء، وقد برزت مشاركة الشابات أكثر في المطالب النسوية.

ليس جديداً على النساء المشاركة في الحراك والثورة فقد كان لهن دور تاريخي في الإصلاح السياسي والاجتماعي والنضال الوطني، اليوم تبلور اكثر التطور في الحضور وإضافة مطالب وقضايا المساواة الجندرية. شاركت النساء في الصفوف الأمامية ودورهن اساسي وصمام امان في تعزيز سلمية الحراك والحد من العنف خلال التحركات. كما ان مشاركة النساء نقلت الدور الرعائي للساحة وهو من شروط ومستلزمات الصمود كما عبرت هذه المشاركة عن دور سياسي ضاغط من اجل التغيير.

تنوعت اشكال مشاركة النساء في الحراك فقد بادرت مجموعة من الأمهات الى تنظيم مجموعة من الأنشطة من اجل حماية السلم المجتمعي ولمنع الانجرار الى العنف خوفاً من العنف الطائفي وإيماناً منها بأهمية النضال السلمي للتغيير، مثل مسيرات الأمهات في عين الرمانة – الشياح او الرنغ- خندق الغميق، كما نظمن مسيرات شموع وشكلن دروعاً بشرية بين القوى الأمنية والمتظاهرين/ات وقد كان للنساء دور اساسي في التخطيط والتنفيذ للسلسلة البشرية وللاحتفال المدني بالاستقلال ونشر ثقافة اللاعنف والنضال السلمي كما ان قضايا النساء بخاصة الأحوال الشخصية حمت الثورة وزخمت قوة المطالبة بالدولة المدنية. ومن ناحية اخرى شهدنا حضوراً متميزاً للنساء في الحوارات والنقاشات السياسية وحضورهن في مواقع قيادية ضمن مجموعات الحراك وكان لهن دور بارز في صنع القرار وإعلاء صوت الشعب للمطالبة بالحرية والكرامة والمساواة. كما لعبت النساء دور اساسي وكبير في قضايا البيئة ونشر الوعي البيئي.

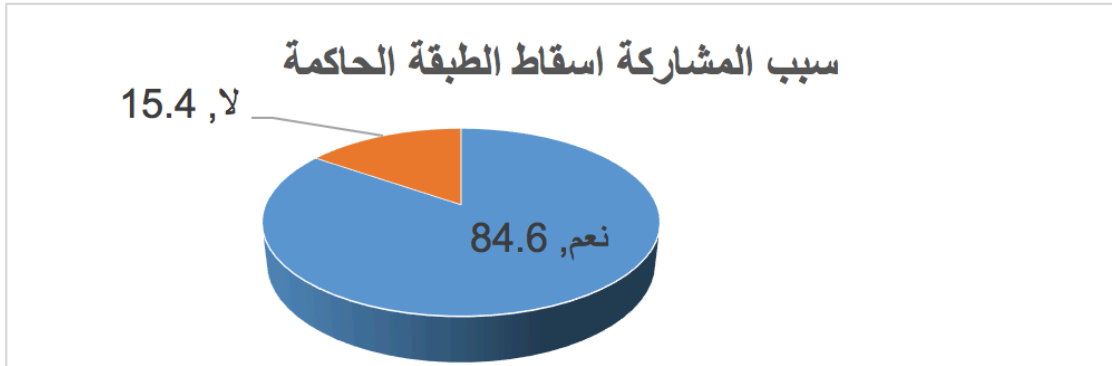
ح) الاهتمامات والأولويات التي حددت سبب المشاركة في الحراك:

ما هو سبب المشاركة:



إن أسباب المشاركة بالحراك تعددت وتقاربت فيما بينها وجاء سبب محاربة الفساد والمفسدين من أول مطالب المشاركين بنسبة 26.6% ليأتي سبب وضع سياسات اقتصادية عادلة في آخر اهتماماتهم بنسبة 1.4%.

سبب المشاركة اسقاط الطبقة الحاكمة



سبب المشاركة اسقاط الطبقة الحاكمة * الجنس Crosstabulation

Total	الجنس		Count	نعم	سبب المشاركة اسقاط الطبقة الحاكمة
	انثى	ذكر			
428	344	84	Count	نعم	سبب المشاركة اسقاط الطبقة الحاكمة
%100.0	%80.4	%19.6	within %	سبب المشاركة اسقاط الطبقة الحاكمة	
80	67	13	Count	لا	سبب المشاركة اسقاط الطبقة الحاكمة
%100.0	%83.8	%16.3	within %	سبب المشاركة اسقاط الطبقة الحاكمة	
508	411	97	Count	Total	سبب المشاركة اسقاط الطبقة الحاكمة
%100.0	%80.9	%19.1	within %	سبب المشاركة اسقاط الطبقة الحاكمة	

تعددت الأسباب والهدف واضح، النزول إلى الشارع لإسقاط الطبقة الحاكمة كان بنسبة 84.6% حسب الأولويات بينما 15.4% لم يوافقوا على هذا السبب.

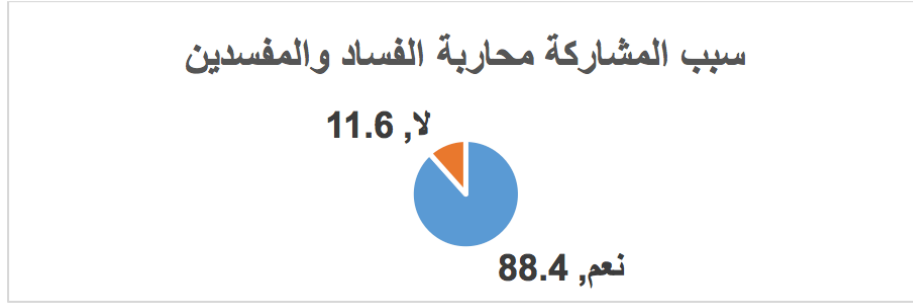
المحافظة * سبب المشاركة اسقاط الطبقة الحاكمة Crosstabulation					
Total	سبب المشاركة اسقاط الطبقة الحاكمة		Count	المحافظة	
	لا	نعم			
90	16	74	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	17.8%	82.2%	within %	المحافظة	
123	21	102	Count	جبل لبنان	المحافظة
100.0%	17.1%	82.9%	within %	المحافظة	
140	21	119	Count	محافظة الشمال	المحافظة
100.0%	15.0%	85.0%	within %	المحافظة	
103	11	92	Count	محافظة البقاع	المحافظة
100.0%	10.7%	89.3%	within %	المحافظة	
57	7	50	Count	محافظة الجنوب	المحافظة
100.0%	12.3%	87.7%	within %	المحافظة	
513	76	437	Count	Total	المحافظة
100.0%	14.8%	85.2%	within %	المحافظة	

تقاربت نسبة سبب المشاركة بالحراك (إسقاط الطبقة الحاكمة) في كل المحافظات وبلغت بمجملها فوق 80%.

الجنس * سبب المشاركة اسقاط الطبقة الحاكمة Crosstabulation

Total	سبب المشاركة اسقاط الطبقة الحاكمة		Count	الجنس
	لا	نعم		
97	13	84	Count	ذكر
100.0%	13.4%	86.6%	within %	الجنس
411	67	344	Count	انثى
100.0%	16.3%	83.7%	within %	الجنس
508	80	428	Count	Total
100.0%	15.7%	84.3%	within %	الجنس

سبب المشاركة محاربة الفساد والمفسدين



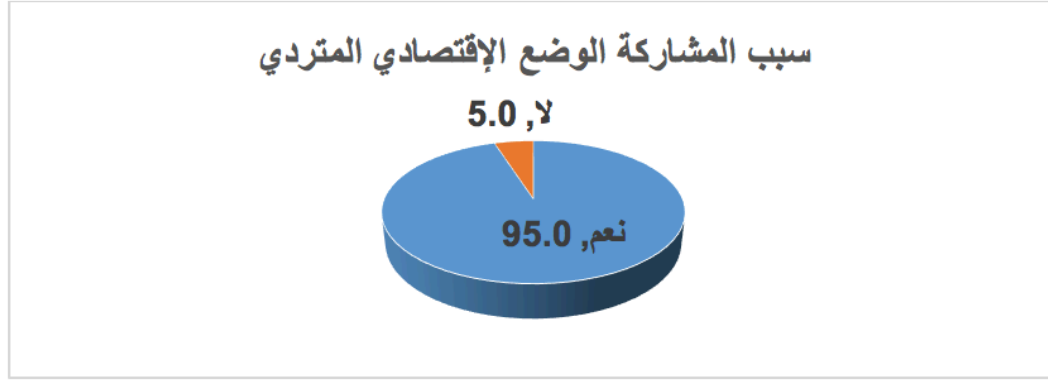
محاربة الفساد والمفسدين من الأسباب التي دفعت للمشاركة بالحراك بنسبة 88.4% ولا يعتبرها سبب مهم فقط 11.6%.

المحافظة * سبب المشاركة محاربة الفساد والمفسدين Crosstabulation				
Total	سبب المشاركة محاربة الفساد والمفسدين		Count	المحافظة
	لا	نعم		
91	9	82	Count	بيروت
100.0%	9.9%	90.1%	% within المحافظة	
131	18	113	Count	جبل لبنان
100.0%	13.7%	86.3%	% within المحافظة	
139	16	123	Count	محافظة الشمال
100.0%	11.5%	88.5%	% within المحافظة	
96	13	83	Count	محافظة البقاع
100.0%	13.5%	86.5%	% within المحافظة	
60	6	54	Count	محافظة الجنوب
100.0%	10.0%	90.0%	% within المحافظة	
517	62	455	Count	Total
100.0%	12.0%	88.0%	% within المحافظة	

يرى 90.1% في محافظة بيروت والجنوب أن سبب المشاركة هو اسقاط الطبقة الحاكمة بينما في جبل لبنان والشمال والبقاع تتقارب النسب لتكون أكثر من 80% قليلاً.

الجنس * سبب المشاركة محاربة الفساد والمفسدين Crosstabulation				
Total	سبب المشاركة محاربة الفساد والمفسدين		Count	الجنس
	لا	نعم		
100	6	94	Count	ذكر
100.0%	6.0%	94.0%	% within الجنس	
416	56	360	Count	انثى
100.0%	13.5%	86.5%	% within الجنس	
516	62	454	Count	Total
100.0%	12.0%	88.0%	% within الجنس	

سبب المشاركة الوضع الاقتصادي المتردي



الوضع الاقتصادي المتردي من أهم أسباب المشاركة بالحراك بنسبة 95.0% و فقط 5.0% لا يرونه سبب مهم.

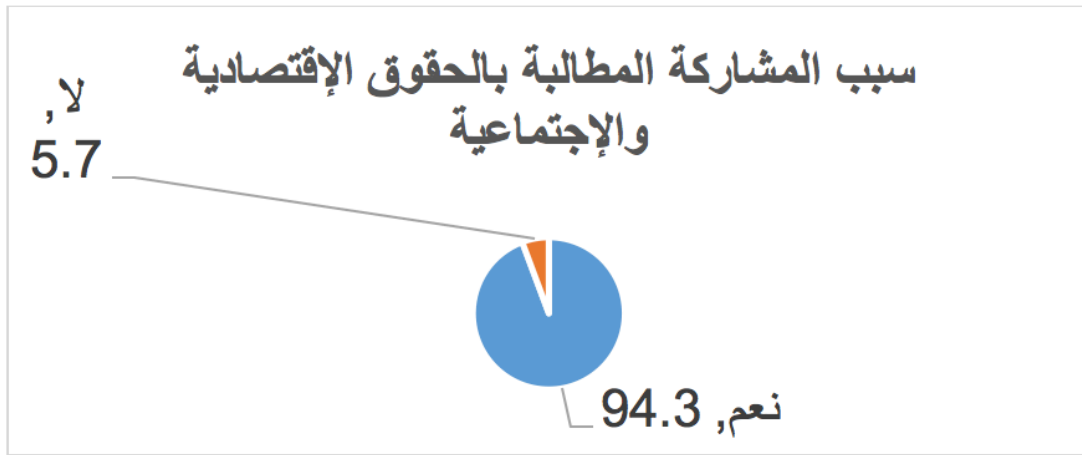
المحافظة * سبب المشاركة الوضع الإقتصادي المتردي Crosstabulation					
Total	سبب المشاركة الوضع الإقتصادي المتردي		Count	المحافظة	
	لا	نعم			
95	4	91	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	4.2%	95.8%	% within المحافظة		
140	9	131	Count	جبل لبنان	
100.0%	6.4%	93.6%	% within المحافظة		
147	8	139	Count	محافظة الشمال	
100.0%	5.4%	94.6%	% within المحافظة		
106	5	101	Count	محافظة البقاع	
100.0%	4.7%	95.3%	% within المحافظة		
59	2	57	Count	محافظة الجنوب	
100.0%	3.4%	96.6%	% within المحافظة		
547	28	519	Count	Total	
100.0%	5.1%	94.9%	% within المحافظة		

تتقارب كل المحافظات في النسبة فوق 95% وهذا يدل على عمق الازمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد بشكل عام.

الجنس * سبب المشاركة الوضع الإقتصادي المتردي Crosstabulation

Total	سبب المشاركة الوضع الإقتصادي المتردي		Count	الجنس
	لا	نعم		
103	2	101	Count	ذكر
100.0%	1.9%	98.1%	% within الجنس	
442	26	416	Count	انثى
100.0%	5.9%	94.1%	% within الجنس	
545	28	517	Count	Total
100.0%	5.1%	94.9%	% within الجنس	

سبب المشاركة المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية



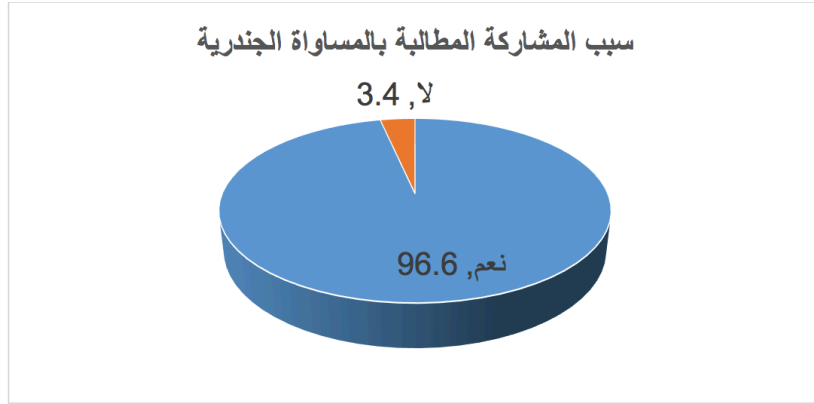
يرى 94.3% من افراد العينة ان سبب المشاركة بالحراك هو للمطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية مقابل 5.7% منهم لا يرونه سبب للمشاركة.

المحافظة * سبب المشاركة المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية Crosstabulation				
Total	سبب المشاركة المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية		Count	
	لا	نعم		
93	6	87	Count	بيروت
100.0%	6.5%	93.5%	% within المحافظة	
134	10	124	Count	جبل لبنان
100.0%	7.5%	92.5%	% within المحافظة	
145	7	138	Count	محافظة الشمال
100.0%	4.8%	95.2%	% within المحافظة	
99	6	93	Count	محافظة البقاع
100.0%	6.1%	93.9%	% within المحافظة	
57	2	55	Count	محافظة الجنوب
100.0%	3.5%	96.5%	% within المحافظة	
528	31	497	Count	Total
100.0%	5.9%	94.1%	% within المحافظة	

تتقارب النسبة في كافة المحافظات (فوق 90%) في ان سبب المشاركة في الحراك هو المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

Crosstabulation سبب المشاركة المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية					
Total	سبب المشاركة المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية		Count	الجنس	Total
	لا	نعم			
97	9	88	Count	ذكر	
100.0%	9.3%	90.7%	% within الجنس		
428	22	406	Count	انثى	
100.0%	5.1%	94.9%	% within الجنس		
525	31	494	Count		
100.0%	5.9%	94.1%	% within الجنس		

سبب المشاركة المطالبة بالمساواة الجندرية

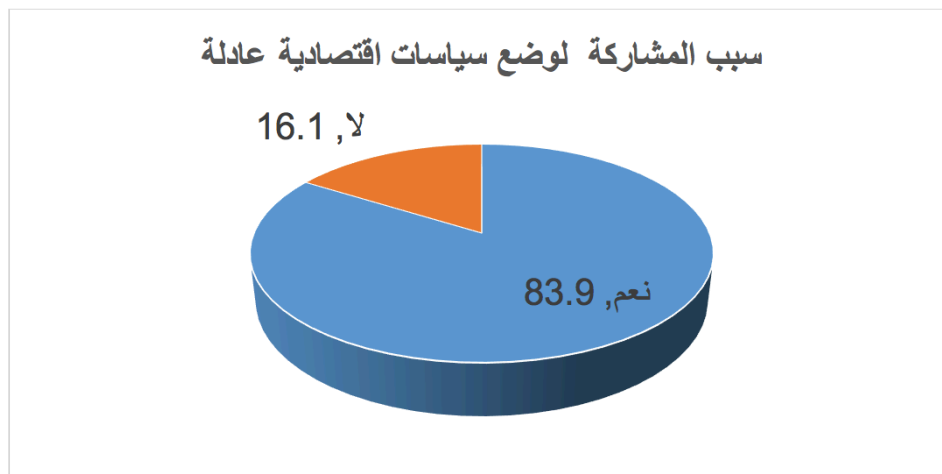


تعتبر المساواة الجندرية سبب مهم للمشاركة بالحراك برأي 96.6% من المستجوبين بينما يراها فقط 4.3% سبب غير مهم.

المحافظة * سبب المشاركة المطالبة بالمساواة الجندرية Crosstabulation				
Total	سبب المشاركة المطالبة بالمساواة الجندرية			
	لا	نعم		
94	1	93	Count	بيروت
100.0%	1.1%	98.9%	% within المحافظة	
136	4	132	Count	جبل لبنان
100.0%	2.9%	97.1%	% within المحافظة	
147	9	138	Count	محافظة الشمال
100.0%	6.1%	93.9%	% within المحافظة	
105	3	102	Count	محافظة البقاع
100.0%	2.9%	97.1%	% within المحافظة	
57	1	56	Count	محافظة الجنوب
100.0%	1.8%	98.2%	% within المحافظة	
539	18	521	Count	Total
100.0%	3.3%	96.7%	% within المحافظة	

الجنس * سبب المشاركة المطالبة بالمساواة الجندرية Crosstabulation				
Total	سبب المشاركة المطالبة بالمساواة الجندرية			
	لا	نعم		
98	3	95	Count	ذكر
100.0%	3.1%	96.9%	% within الجنس	
441	16	425	Count	انثى
100.0%	3.6%	96.4%	% within الجنس	
539	19	520	Count	Total
100.0%	3.5%	96.5%	% within الجنس	

سبب المشاركة لوضع سياسات اقتصادية عادلة

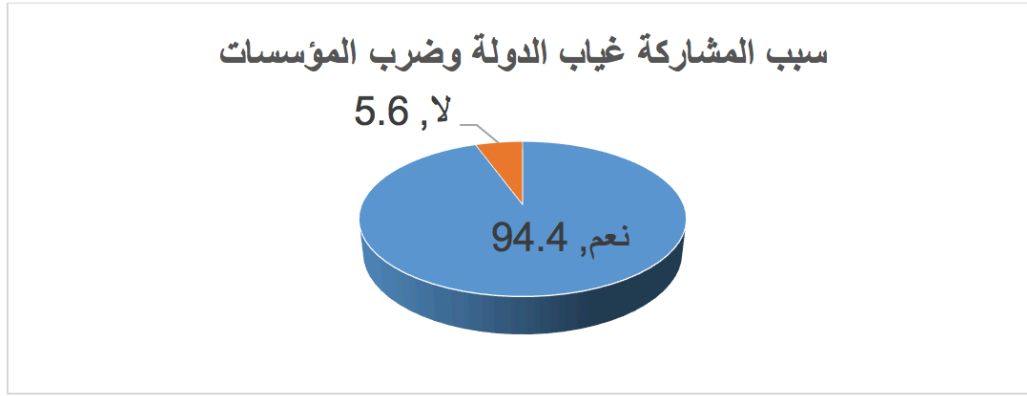


من أسباب المشاركة في الحراك وضع سياسات اقتصادية عادلة برأي 83.9% من المستجوبين بينما 16.1% لا يراه سبب كاف.

المحافظة * سبب المشاركة لوضع سياسات اقتصادية عادلة Crosstabulation					
Total	سبب المشاركة لوضع سياسات اقتصادية عادلة		Count	المحافظة	
	لا	نعم			
87	15	72	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	17.2%	82.8%	% within المحافظة		
129	11	118	Count	جبل لبنان	المحافظة
100.0%	8.5%	91.5%	% within المحافظة		
130	26	104	Count	محافظة الشمال	المحافظة
100.0%	20.0%	80.0%	% within المحافظة		
95	21	74	Count	محافظة البقاع	المحافظة
100.0%	22.1%	77.9%	% within المحافظة		
54	7	47	Count	محافظة الجنوب	المحافظة
100.0%	13.0%	87.0%	% within المحافظة		
495	80	415	Count	Total	المحافظة
100.0%	16.2%	83.8%	% within المحافظة		

الجنس * سبب المشاركة لوضع سياسات اقتصادية عادلة Crosstabulation					
Total	سبب المشاركة لوضع سياسات اقتصادية عادلة		Count	الجنس	
	لا	نعم			
91	20	71	Count	ذكر	الجنس
100.0%	22.0%	78.0%	% within الجنس		
403	58	345	Count	انثى	الجنس
100.0%	14.4%	85.6%	% within الجنس		
494	78	416	Count	Total	الجنس
100.0%	15.8%	84.2%	% within الجنس		

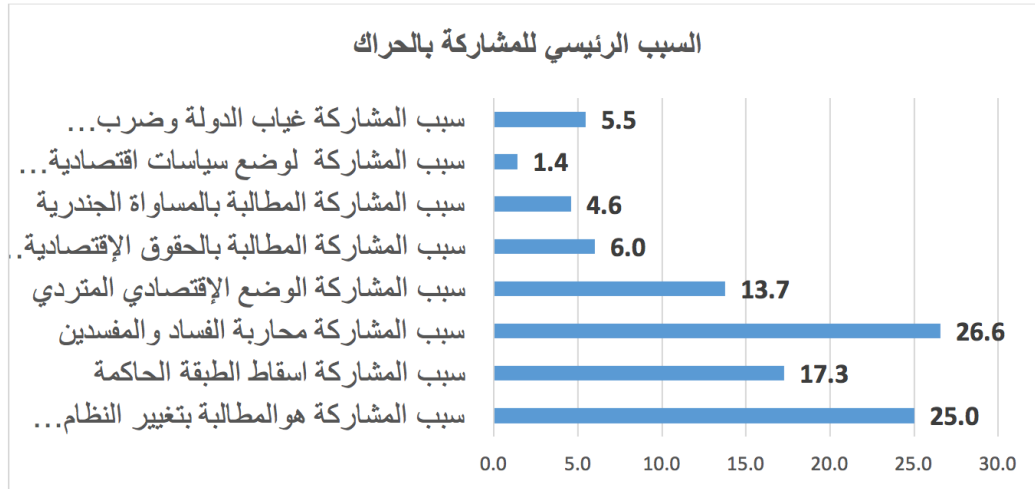
سبب المشاركة غياب الدولة وضرب المؤسسات



يرى 94.4% من المستجوبين أن سبب المشاركة بالحراك هو غياب الدولة وضرب المؤسسات ولا يعتبره 5.6% سبب مهم.

المحافظة * سبب المشاركة غياب الدولة وضرب المؤسسات Crosstabulation					
Total	سبب المشاركة غياب الدولة وضرب المؤسسات				
	لا	نعم			
93	2	91	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	2.2%	97.8%	% within المحافظة		
131	9	122	Count	جبل لبنان	
100.0%	6.9%	93.1%	% within المحافظة		
138	13	125	Count	محافظة الشمال	
100.0%	9.4%	90.6%	% within المحافظة		
102	3	99	Count	محافظة البقاع	
100.0%	2.9%	97.1%	% within المحافظة		
57	3	54	Count	محافظة الجنوب	
100.0%	5.3%	94.7%	% within المحافظة		
521	30	491	Count	Total	
100.0%	5.8%	94.2%	% within المحافظة		

الجنس * سبب المشاركة غياب الدولة وضرب المؤسسات Crosstabulation					
Total	سبب المشاركة غياب الدولة وضرب المؤسسات				
	لا	نعم			
101	7	94	Count	ذكر	الجنس
100.0%	6.9%	93.1%	% within الجنس		
422	23	399	Count	انثى	
100.0%	5.5%	94.5%	% within الجنس		
523	30	493	Count	Total	
100.0%	5.7%	94.3%	% within الجنس		



بالنتيجة تتسلسل أسباب المشاركة بالحراك من حيث الأهمية حسب رأي المستجوبين وفق الجدول التالي:

سبب المشاركة في الحراك حسب الأهمية بالنسبة لأفراد العينة		
الرقم	السبب	مهم / غير مهم
1	للمطالبة بالمساواة الجندرية	مهم 96.6% / غير مهم 3.4%
2	بسبب الوضع الاقتصادي المتردي	مهم 95% / غير مهم 5%
3	بسبب غياب الدولة وضرب المؤسسات	مهم 94.4% / غير مهم 5.6%
4	للمطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية	مهم 94.3% / غير مهم 5.7%
5	من أجل محاربة الفساد والمفسدين	مهم 88.4% / غير مهم 11.6%
6	من أجل إسقاط الطبقة الحاكمة	مهم 84.4% / غير مهم 15.4%

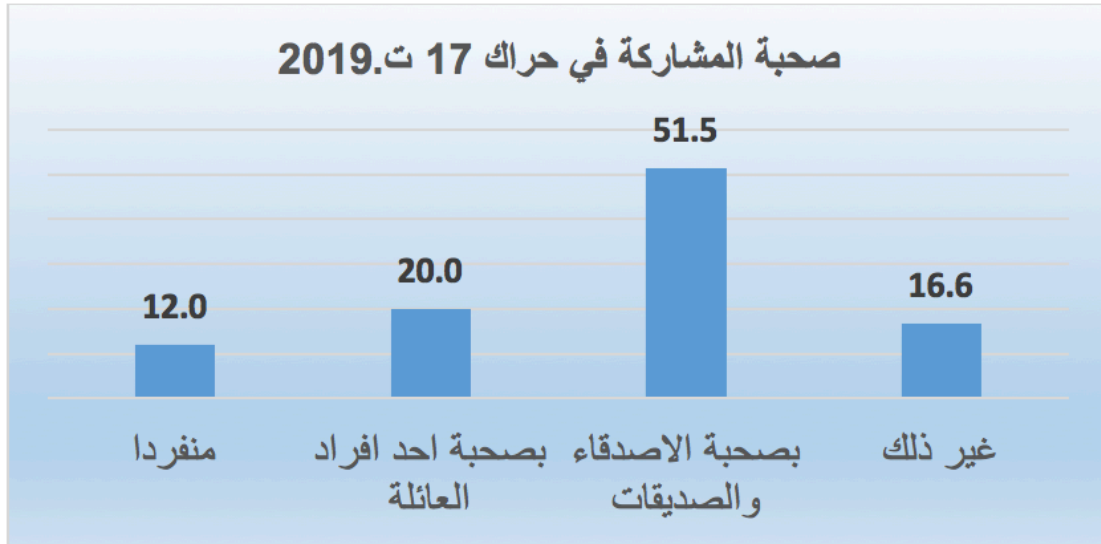
تظهر قراءة الجدول إن ما دفع الناس للنزول إلى الشوارع حسب أفراد العينة بالدرجة الأولى المساواة الجندرية بنسبة 96.6% يليها الوضع الاقتصادي المتردي 95% وتتقارب نسبة غياب الدولة وضرب المؤسسات إلى 94% أما محاربة الفساد والمفسدين 88.45% وأخيراً لأسقاط الطبقة الحاكمة 84.4%

أما السبب الرئيسي للمشاركة من بين الأسباب المذكورة أعلاه جاء سبب محاربة الفساد والمفسدين 26.6% أولاً يليه المطالبة بتغيير النظام السياسي 25.6% وإسقاط الطبقة الحاكمة بنسبة 17.3% والوضع الاقتصادي المتردي 13.7% يليه غياب الدولة وضرب المؤسسات بنسبة 5.5% والمطالبة بالمساواة الجندرية بنسبة 4.6% وأخيراً كان السبب الرئيسي للمشاركة بالحراك هو وضع سياسات اقتصادية عادلة بنسبة 1.4%.

السبب الرئيسي للمشاركة بحراك 17 ت. 1. 2019. * الجنس Crosstabulation

Total	الجنس		Count	السبب الرئيسي للمشاركة بحراك 17 ت. 1. 2019.
	انثى	ذكر		
131	95	36	Count	سبب المشاركة هو المطالبة بتغيير النظام السياسي
%100.0	%72.5	%27.5	within % السبب الرئيسي للمشاركة بحراك 17 ت. 1. 2019.	
96	70	26	Count	سبب المشاركة اسقاط الطبقة الحاكمة
%100.0	%72.9	%27.1	within % السبب الرئيسي للمشاركة بحراك 17 ت. 1. 2019.	
147	122	25	Count	سبب المشاركة محاربة الفساد والمفسدين
%100.0	%83.0	%17.0	within % السبب الرئيسي للمشاركة بحراك 17 ت. 1. 2019.	
77	71	6	Count	سبب المشاركة الوضع الاقتصادي المتردي
%100.0	%92.2	%7.8	within % السبب الرئيسي للمشاركة بحراك 17 ت. 1. 2019.	
34	31	3	Count	سبب المشاركة المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية
%100.0	%91.2	%8.8	within % السبب الرئيسي للمشاركة بحراك 17 ت. 1. 2019.	
26	26	0	Count	سبب المشاركة المطالبة بالمساواة الجندرية
%100.0	%100.0	%0.0	within % السبب الرئيسي للمشاركة بحراك 17 ت. 1. 2019.	
8	6	2	Count	سبب المشاركة لوضع سياسات اقتصادية عادلة
%100.0	%75.0	%25.0	within % السبب الرئيسي للمشاركة بحراك 17 ت. 1. 2019.	
31	28	3	Count	سبب المشاركة غياب الدولة وضرب المؤسسات
%100.0	%90.3	%9.7	within % السبب الرئيسي للمشاركة بحراك 17 ت. 1. 2019.	
550	449	101	Count	Total
%100.0	%81.6	%18.4	within % السبب الرئيسي للمشاركة بحراك 17 ت. 1. 2019.	

كيفية المشاركة في الحراك



أظهر الإعلام الصورة الناصعة لمشاركة النساء في الحراك وهن بصحبة أطفالهن وهذه صورة جديدة عن المشاركة بالحراك عبرت عن أن اهتمام النساء بالعائلة والأمور الحياتية لم ينفصل عن المطالبة بقضاياها والاهتمام بها.

كانت المشاركة دائماً بنسبة 46.3% وغالباً 32.2% وأحياناً 21.5%.

صحبة المشاركة:

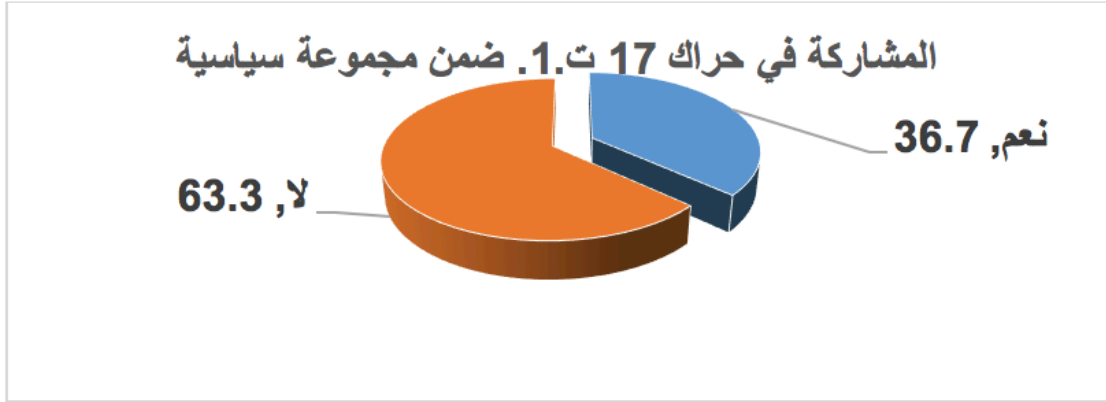
مع الأصدقاء والاصديقات 51.5% مع أفراد العائلة 20% غير ذلك 16.6% بمفردك 12%.

كيفية المشاركة:

تمت المشاركة بالحراك ضمن مجموعات محددة منها: السياسية – النقابية – النسوية – المهنية – التنموية -والبيئية

العمر * صحبة المشاركة في حراك 17ت.2019..1							
Total	صحبة المشاركة في حراك 17ت.2019..1				Count	دون الثلاثين	العمر
	غير ذلك	بصحبة الاصدقاء والاصديقات	بصحبة احد افراد العائلة	منفردا			
117	28	63	14	12	Count		
100.0%	23.9%	53.8%	12.0%	10.3%	within		
68	13	32	12	11	Count	30-39	
100.0%	19.1%	47.1%	17.6%	16.2%	within		
124	24	54	31	15	Count	40-49	
100.0%	19.4%	43.5%	25.0%	12.1%	within		
139	15	75	35	14	Count	50-59	
100.0%	10.8%	54.0%	25.2%	10.1%	within		
115	11	71	18	15	Count	60 وما فوق	
100.0%	9.6%	61.7%	15.7%	13.0%	within		
563	91	295	110	67	Count	Total	
100.0%	16.2%	52.4%	19.5%	11.9%	within		

ضمن مجموعة سياسية



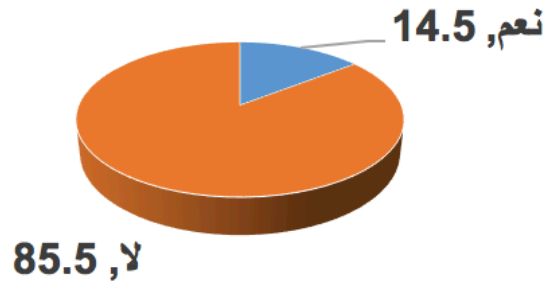
شارك 36.7% من المستجوبين ضمن مجموعة سياسية مقابل 63.3% لم يشاركوا في مجموعة سياسية .

المحافظة * المشاركة في حراك 17 ت.1. ضمن مجموعة سياسية Crosstabulation					
Total	المشاركة في حراك 17 ت.1. ضمن مجموعة سياسية		Count	المحافظة	المحافظة
	لا	نعم			
123	65	58	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	52.8%	47.2%	% within المحافظة		
175	130	45	Count	جبل لبنان	
100.0%	74.3%	25.7%	% within المحافظة		
195	126	69	Count	محافظة الشمال	
100.0%	64.6%	35.4%	% within المحافظة		
142	97	45	Count	محافظة البقاع	
100.0%	68.3%	31.7%	% within المحافظة		
89	46	43	Count	محافظة الجنوب	
100.0%	51.7%	48.3%	% within المحافظة		
724	464	260	Count		Total
100.0%	64.1%	35.9%	% within المحافظة		

الجنس * المشاركة في حراك 17 ت.1. ضمن مجموعة سياسية Crosstabulation					
Total	المشاركة في حراك 17 ت.1. ضمن مجموعة سياسية		Count	الجنس	الجنس
	لا	نعم			
133	57	76	Count	ذكر	الجنس
100.0%	42.9%	57.1%	% within الجنس		
577	391	186	Count	انثى	الجنس
100.0%	67.8%	32.2%	% within الجنس		
710	448	262	Count		Total
100.0%	63.1%	36.9%	% within الجنس		

ضمن مجموعة نقابية

المشاركة في حراك 17 ت.1. ضمن مجموعة نقابية



تمت المشاركة في الحراك ضمن مجموعة نقابية بنسبة 14.5% فقط بينما 85.5% لم يشاركوا في المجموعة النقابية.

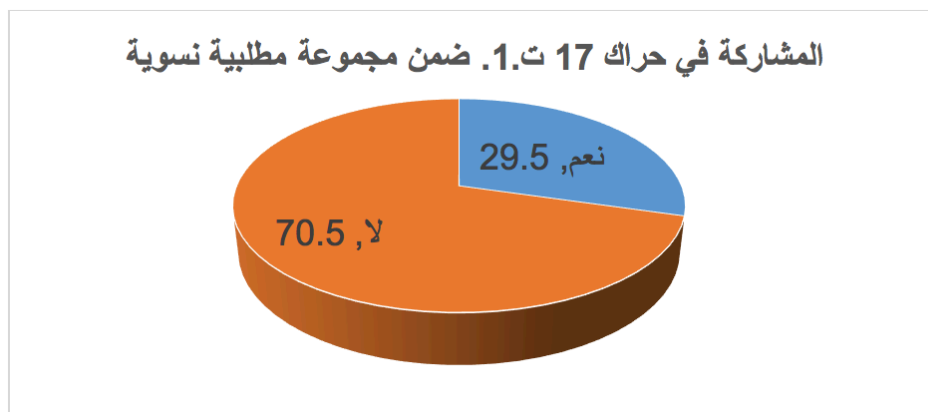
المحافظة * المشاركة في حراك 17 ت.1. ضمن مجموعة نقابية Crosstabulation					
Total	المشاركة في حراك 17 ت.1. ضمن مجموعة نقابية		Count	المحافظة	
	لا	نعم			
123	99	24	Count	بيروت	
100.0%	80.5%	19.5%	% within المحافظة		
175	159	16	Count	جبل لبنان	
100.0%	90.9%	9.1%	% within المحافظة		
195	167	28	Count	محافظة الشمال	
100.0%	85.6%	14.4%	% within المحافظة		
142	120	22	Count	محافظة البقاع	
100.0%	84.5%	15.5%	% within المحافظة		
89	76	13	Count	محافظة الجنوب	
100.0%	85.4%	14.6%	% within المحافظة		
724	621	103	Count	Total	
100.0%	85.8%	14.2%	% within المحافظة		

الجنس * المشاركة في حراك 17 ت.1. ضمن مجموعة نقابية Crosstabulation					
Total	المشاركة في حراك 17 ت.1. ضمن مجموعة نقابية		Count	الجنس	
	لا	نعم			
133	94	39	Count	ذكر	
100.0%	70.7%	29.3%	% within الجنس		
577	515	62	Count	انثى	
100.0%	89.3%	10.7%	% within الجنس		
710	609	101	Count	Total	
100.0%	85.8%	14.2%	% within الجنس		

المشاركة في حراك 17 ت.1. ضمن مجموعة نقابية * الجنس Crosstabulation

Total	الجنس		Count	نعم	المشاركة في حراك 17 ت.1. ضمن مجموعة نقابية
	انثى	ذكر			
101	62	39			
100.0%	61.4%	38.6%			% within مجموعة نقابية المشاركة في حراك 17 ت.1. ضمن
609	515	94		لا	
100.0%	84.6%	15.4%			% within مجموعة نقابية المشاركة في حراك 17 ت.1. ضمن
710	577	133			Total
100.0%	81.3%	18.7%			% within مجموعة نقابية المشاركة في حراك 17 ت.1. ضمن

ضمن مجموعة مطلبية نسوية



29.5% من المستجوبين شاركوا ضمن مجموعة مطلبية نسوية مقابل 70.5% لم يكونوا ضمن هذه المجموعة.

Crosstabulation * المشاركة في حراك 17 ت.1. ضمن مجموعة مطلبية نسوية

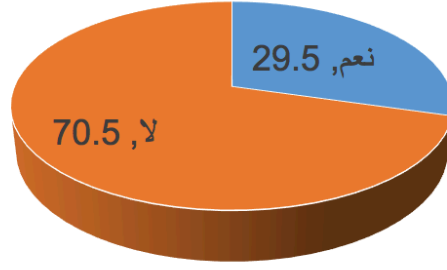
Total	المشاركة في حراك 17 ت.1. ضمن مجموعة مطلبية نسوية		المحافظة	بيروت
	لا	نعم		
123	87	36	Count	المحافظة
100.0%	70.7%	29.3%	% within المحافظة	
175	122	53	Count	جبل لبنان
100.0%	69.7%	30.3%	% within المحافظة	
195	125	70	Count	محافظة الشمال
100.0%	64.1%	35.9%	% within المحافظة	
142	110	32	Count	محافظة البقاع
100.0%	77.5%	22.5%	% within المحافظة	
89	64	25	Count	محافظة الجنوب
100.0%	71.9%	28.1%	% within المحافظة	
724	508	216	Count	Total
100.0%	70.2%	29.8%	% within المحافظة	

Crosstabulation * الجنس * المشاركة في حراك 17 ت.1. ضمن مجموعة مطلبية نسوية

Total	المشاركة في حراك 17 ت.1. ضمن مجموعة مطلبية نسوية		الجنس
	لا	نعم	
133	112	21	Count
100.0%	84.2%	15.8%	% within الجنس
577	386	191	Count
100.0%	66.9%	33.1%	% within الجنس
710	498	212	Count
100.0%	70.1%	29.9%	% within الجنس

ضمن مجموعة مهنية

المشاركة في حراك 17 ت.1. ضمن مجموعة مطلبية نسوية



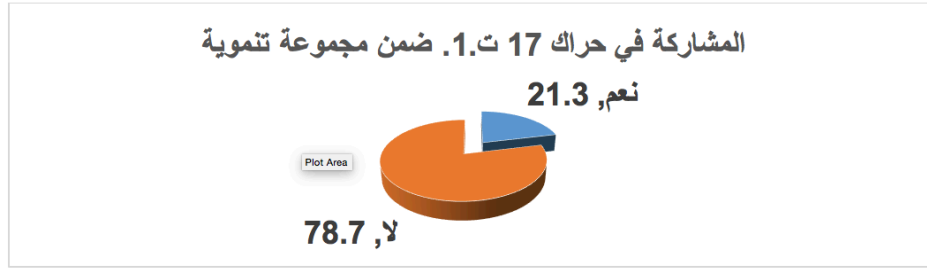
شارك المستجوبين بنسبة 15.7% ضمن مجموعة مهنية بينما 84.3% لم يشاركوا بهذه المجموعة.

المحافظة * المشاركة في حراك 17 ت.1. ضمن مجموعة مطلبية نسوية Crosstabulation					
Total	المشاركة في حراك 17 ت.1. ضمن مجموعة مطلبية نسوية		Count	المحافظة	
	لا	نعم			
123	87	36	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	70.7%	29.3%	% within المحافظة		
175	122	53	Count	جبل لبنان	
100.0%	69.7%	30.3%	% within المحافظة		
195	125	70	Count	محافظة الشمال	
100.0%	64.1%	35.9%	% within المحافظة		
142	110	32	Count	محافظة البقاع	
100.0%	77.5%	22.5%	% within المحافظة		
89	64	25	Count	محافظة الجنوب	
100.0%	71.9%	28.1%	% within المحافظة		
724	508	216	Count	Total	
100.0%	70.2%	29.8%	% within المحافظة		

الجنس * المشاركة في حراك 17 ت.1. ضمن مجموعة مطلبية نسوية Crosstabulation

Total	المشاركة في حراك 17 ت.1. ضمن مجموعة مطلبية نسوية		Count	الجنس
	لا	نعم		
133	112	21	Count	ذكر
100.0%	84.2%	15.8%	% within الجنس	
577	386	191	Count	انثى
100.0%	66.9%	33.1%	% within الجنس	
710	498	212	Count	Total
100.0%	70.1%	29.9%	% within الجنس	

ضمن مجموعة تنموية

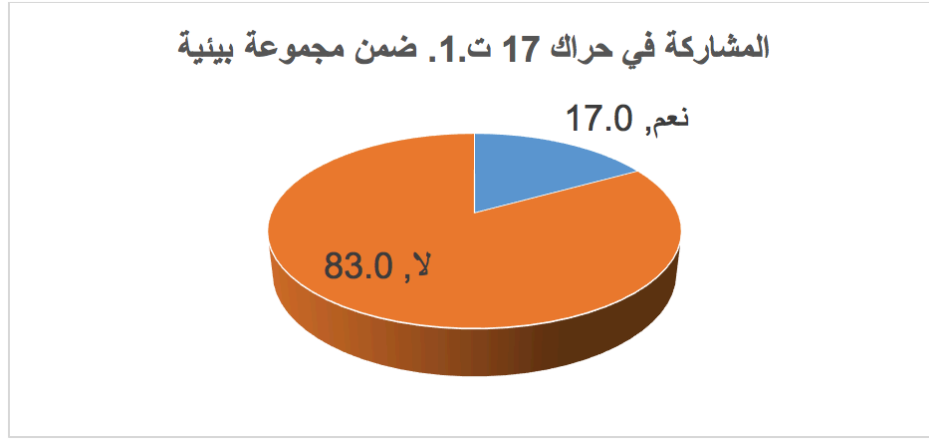


شارك ما نسبته 21.3% في الحراك ضمن مجموعة تنموية مقابل 78.7% لم يشاركوا ضمن هذه المجموعة

المحافظة * المشاركة في حراك 17 ت.1. ضمن مجموعة تنموية Crosstabulation					
Total	المشاركة في حراك 17 ت.1. ضمن مجموعة تنموية		Count		
	لا	نعم			
123	90	33	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	73.2%	26.8%	within % المحافظة		
175	146	29	Count	جبل لبنان	
100.0%	83.4%	16.6%	within % المحافظة		
195	149	46	Count	محافظة الشمال	
100.0%	76.4%	23.6%	within % المحافظة		
142	113	29	Count	محافظة البقاع	
100.0%	79.6%	20.4%	within % المحافظة		
89	72	17	Count	محافظة الجنوب	
100.0%	80.9%	19.1%	within % المحافظة		
724	570	154	Count		Total
100.0%	78.7%	21.3%	within % المحافظة		

الجنس * المشاركة في حراك 17 ت.1. ضمن مجموعة تنموية Crosstabulation					
Total	المشاركة في حراك 17 ت.1. ضمن مجموعة تنموية		Count		
	لا	نعم			
133	102	31	Count	ذكر	الجنس
100.0%	76.7%	23.3%	within % الجنس		
577	452	125	Count	انثى	
100.0%	78.3%	21.7%	within % الجنس		
710	554	156	Count		Total
100.0%	78.0%	22.0%	within % الجنس		

ضمن مجموعة بيئية



شارك في الحراك من المستجوبين ضمن مجموعة بيئية بنسبة 17.0% ولم يشارك 83.0%.

المحافظة * المشاركة في حراك 17 ت.1. ضمن مجموعة بيئية Crosstabulation					
Total	المشاركة في حراك 17 ت.1. ضمن مجموعة بيئية		Count		
	لا	نعم			
123	105	18	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	85.4%	14.6%	% within المحافظة		
175	140	35	Count	جبل لبنان	
100.0%	80.0%	20.0%	% within المحافظة		
195	152	43	Count	محافظة الشمال	
100.0%	77.9%	22.1%	% within المحافظة		
142	126	16	Count	محافظة البقاع	
100.0%	88.7%	11.3%	% within المحافظة		
89	75	14	Count	محافظة الجنوب	
100.0%	84.3%	15.7%	% within المحافظة		
724	598	126	Count	Total	
100.0%	82.6%	17.4%	% within المحافظة		

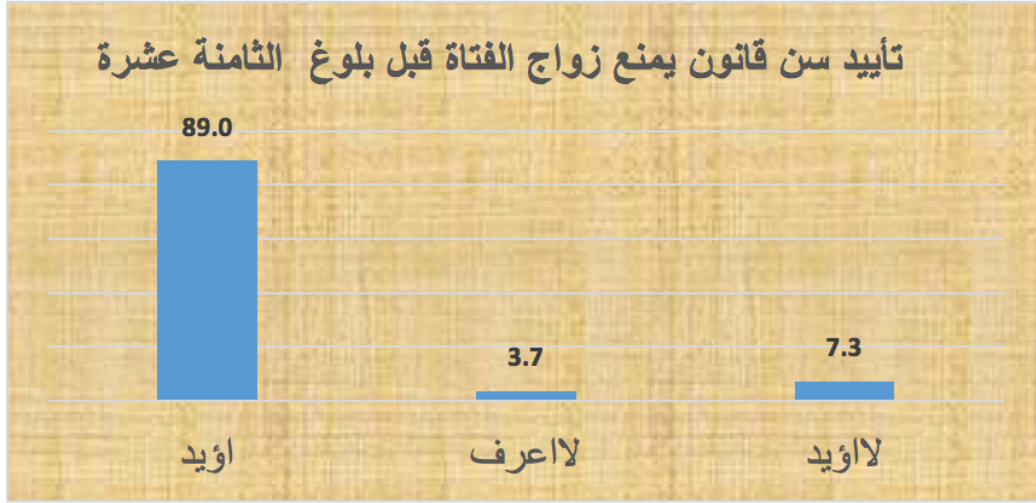
الجنس * المشاركة في حراك 17 ت.1. ضمن مجموعة بيئية Crosstabulation					
Total	المشاركة في حراك 17 ت.1. ضمن مجموعة بيئية		Count		
	لا	نعم			
133	103	30	Count	ذكر	الجنس
100.0%	77.4%	22.6%	% within الجنس		
577	484	93	Count	انثى	
100.0%	83.9%	16.1%	% within الجنس		
710	587	123	Count	Total	
100.0%	82.7%	17.3%	% within الجنس		

رابعاً: المواقف من بعض القوانين المتعلقة بالمرأة:

المحافظة * تأييد القوانين المقترحة من الحركة النسائية Crosstabulation							
Total	تأييد القوانين المقترحة من الحركة النسائية					Count	المحافظة
	معارض بشدة	معارض للمطالب	محايد	أويد	أويد بقوة		
115	1	0	1	12	101	Count	بيروت
100.0%	0.9%	0.0%	0.9%	10.4%	87.8%	% within المحافظة	
166	0	0	7	17	142	Count	جبل لبنان
100.0%	0.0%	0.0%	4.2%	10.2%	85.5%	% within المحافظة	
184	1	1	6	16	160	Count	محافظة الشمال
100.0%	0.5%	0.5%	3.3%	8.7%	87.0%	% within المحافظة	
139	0	0	5	20	114	Count	محافظة البقاع
100.0%	0.0%	0.0%	3.6%	14.4%	82.0%	% within المحافظة	
87	1	1	3	10	72	Count	محافظة الجنوب
100.0%	1.1%	1.1%	3.4%	11.5%	82.8%	% within المحافظة	
691	3	2	22	75	589	Count	Total
100.0%	0.4%	0.3%	3.2%	10.9%	85.2%	% within المحافظة	

الجنس * تأييد القوانين المقترحة من الحركة النسائية Crosstabulation						
Total	تأييد القوانين المقترحة من الحركة النسائية			Count	الجنس	
	لايؤيد	لايعرف	يؤيد			
125	1	9	115	Count	ذكر	
100.0%	0.8%	7.2%	92.0%	% within الجنس		
534	4	35	495	Count	انثى	
100.0%	0.7%	6.6%	92.7%	% within الجنس		
659	5	44	610	Count	Total	
100.0%	0.8%	6.7%	92.6%	% within الجنس		

✓ تأييد سن قانون يمنع زواج الفتاة قبل بلوغ الثامنة عشرة



يؤيد 89% من المستجوبين سن قانون يمنع زواج الفتاة قبل بلوغ سن الثامنة عشرة ولا يحدد موقفه 3.7% ولا يؤيد القانون 7.3%

المحافظة * تأييد سن قانون يمنع زواج الفتاة قبل بلوغ الثامنة عشرة Crosstabulation						
Total	تأييد سن قانون يمنع زواج الفتاة قبل بلوغ الثامنة عشرة			المحافظة	بيروت	المحافظة
	لاؤيد	لا اعرف	اؤيد			
120	10	5	105	Count	جبل لبنان	المحافظة
100.0%	8.3%	4.2%	87.5%	% within المحافظة		
170	11	8	151	Count	محافظة الشمال	المحافظة
100.0%	6.5%	4.7%	88.8%	% within المحافظة		
191	15	5	171	Count	محافظة البقاع	المحافظة
100.0%	7.9%	2.6%	89.5%	% within المحافظة		
141	12	8	121	Count	محافظة الجنوب	المحافظة
100.0%	8.5%	5.7%	85.8%	% within المحافظة		
87	5	1	81	Count	Total	المحافظة
100.0%	5.7%	1.1%	93.1%	% within المحافظة		
709	53	27	629	Count		
100.0%	7.5%	3.8%	88.7%	% within المحافظة		

الجنس * تأييد سن قانون يمنع زواج الفتاة قبل بلوغ الثامنة عشرة Crosstabulation						
Total	تأييد سن قانون يمنع زواج الفتاة قبل بلوغ الثامنة عشرة			الجنس	ذكر	الجنس
	لاؤيد	لا اعرف	اؤيد			
133	10	8	115	Count	انثى	الجنس
100.0%	7.5%	6.0%	86.5%	% within الجنس		
571	42	18	511	Count	Total	الجنس
100.0%	7.4%	3.2%	89.5%	% within الجنس		
704	52	26	626	Count		
100.0%	7.4%	3.7%	88.9%	% within الجنس		

✓ تأييد مبدأ المناصفة في البرلمان والحكومة بين الجنسين

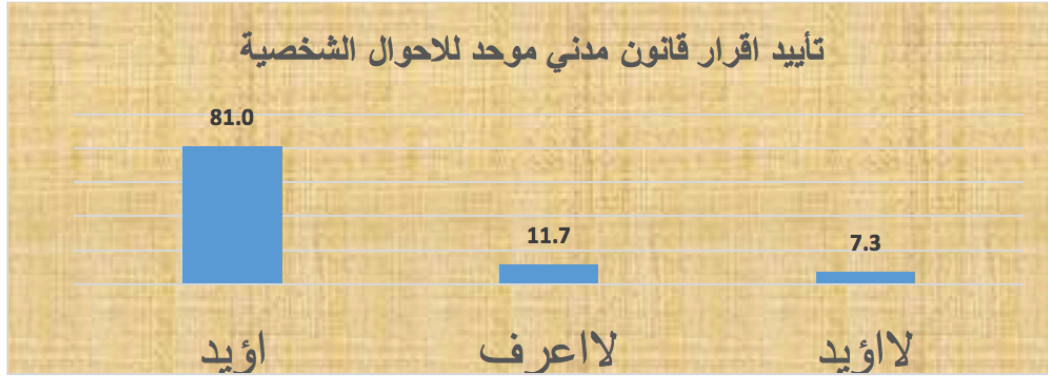


يؤيد مبدأ المناصفة في البرلمان بين الجنسين 75.6% من أفراد العينة وتتقارب نسبة من لا يعرفون ومن لا يؤيدون.

المحافظة * تأييد مبدأ المناصفة في البرلمان والحكومة بين الجنسين Crosstabulation						
Total	تأييد مبدأ المناصفة في البرلمان والحكومة بين الجنسين			Count	المحافظة	
	لاؤيد	لا اعرف	اؤيد			
119	13	11	95	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	10.9%	9.2%	79.8%	% within المحافظة		
170	9	21	140	Count	جبل لبنان	المحافظة
100.0%	5.3%	12.4%	82.4%	% within المحافظة		
191	23	19	149	Count	محافظة الشمال	المحافظة
100.0%	12.0%	9.9%	78.0%	% within المحافظة		
140	24	26	90	Count	محافظة البقاع	المحافظة
100.0%	17.1%	18.6%	64.3%	% within المحافظة		
87	15	12	60	Count	محافظة الجنوب	المحافظة
100.0%	17.2%	13.8%	69.0%	% within المحافظة		
707	84	89	534	Count	Total	
100.0%	11.9%	12.6%	75.5%	% within المحافظة		

الجنس * تأييد مبدأ المناصفة في البرلمان والحكومة بين الجنسين Crosstabulation						
Total	تأييد مبدأ المناصفة في البرلمان والحكومة بين الجنسين			Count	الجنس	
	لاؤيد	لا اعرف	اؤيد			
133	33	22	78	Count	ذكر	الجنس
100.0%	24.8%	16.5%	58.6%	% within الجنس		
569	48	65	456	Count	انثى	الجنس
100.0%	8.4%	11.4%	80.1%	% within الجنس		
702	81	87	534	Count	Total	
100.0%	11.5%	12.4%	76.1%	% within الجنس		

✓ تأييد اقرار قانون مدني موحد للأحوال الشخصية



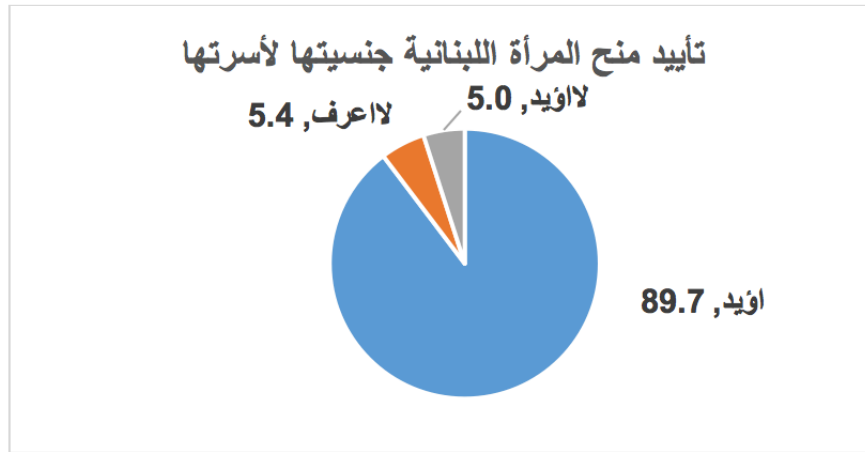
بخصوص قانون مدني للأحوال الشخصية يبين الرسم البياني ان 81.0% من المستجوبين يؤيده و 11.7% لا يحددون موقفهم بينما 7.3% يعارضون.

المحافظة * تأييد اقرار قانون مدني موحد للأحوال الشخصية Crosstabulation						
Total	تأييد اقرار قانون مدني موحد للأحوال الشخصية			Count	المحافظة	
	لاؤيد	لا اعرف	أؤيد			
119	8	10	101	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	6.7%	8.4%	84.9%	% within المحافظة		
170	10	20	140	Count	جبل لبنان	المحافظة
100.0%	5.9%	11.8%	82.4%	% within المحافظة		
190	17	25	148	Count	محافظة الشمال	المحافظة
100.0%	8.9%	13.2%	77.9%	% within المحافظة		
141	10	22	109	Count	محافظة البقاع	المحافظة
100.0%	7.1%	15.6%	77.3%	% within المحافظة		
87	7	8	72	Count	محافظة الجنوب	المحافظة
100.0%	8.0%	9.2%	82.8%	% within المحافظة		
707	52	85	570	Count	Total	
100.0%	7.4%	12.0%	80.6%	% within المحافظة		

الجنس * تأييد اقرار قانون مدني موحد للاحوال الشخصية Crosstabulation

Total	تأييد اقرار قانون مدني موحد للاحوال الشخصية					
	لاؤيد	لاعرف	اؤيد			
133	9	13	111	Count	ذكر	الجنس
100.0%	6.8%	9.8%	83.5%	% within الجنس		
570	44	71	455	Count	انثى	الجنس
100.0%	7.7%	12.5%	79.8%	% within الجنس		
703	53	84	566	Count	Total	
100.0%	7.5%	11.9%	80.5%	% within الجنس		

✓ **تأييد منح المرأة اللبنانية جنسيتها لأسرتها**

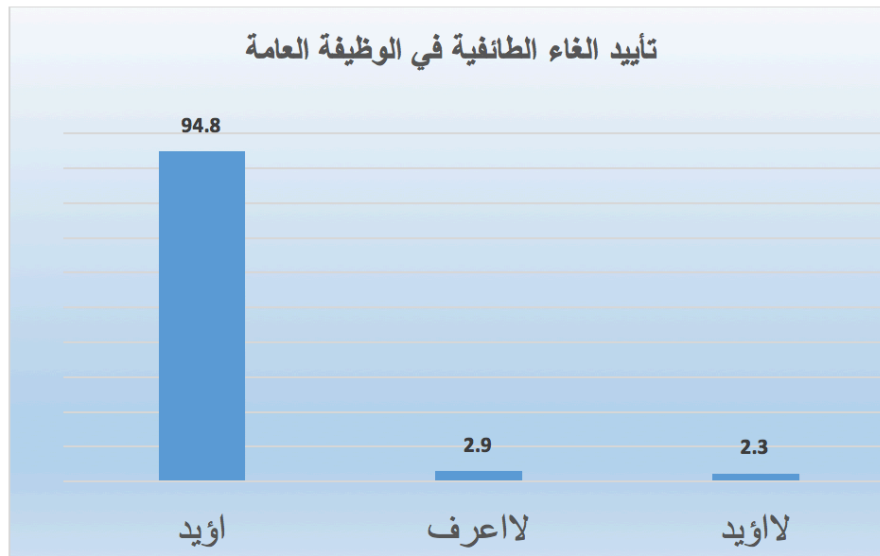


يؤيد 89.7% من المستجوبين منح المرأة جنسيتها لأسرتها وتتقارب نسبة من لا يعرفون ولا يؤيدون 5.4% و 5.0%

المحافظة * تأييد منح المرأة اللبنانية جنسيتها لأسرتها Crosstabulation						
Total	تأييد منح المرأة اللبنانية جنسيتها لأسرتها			Count		
	لاؤيد	لا اعرف	اؤيد			
120	3	7	110	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	2.5%	5.8%	91.7%	% within المحافظة		
171	6	6	159	Count	جبل لبنان	المحافظة
100.0%	3.5%	3.5%	93.0%	% within المحافظة		
190	10	8	172	Count	محافظة الشمال	المحافظة
100.0%	5.3%	4.2%	90.5%	% within المحافظة		
141	6	10	125	Count	محافظة البقاع	المحافظة
100.0%	4.3%	7.1%	88.7%	% within المحافظة		
87	8	3	76	Count	محافظة الجنوب	المحافظة
100.0%	9.2%	3.4%	87.4%	% within المحافظة		
709	33	34	642	Count		Total
100.0%	4.7%	4.8%	90.6%	% within المحافظة		

الجنس * تأييد منح المرأة اللبنانية جنسيتها لأسرتها Crosstabulation						
Total	تأييد منح المرأة اللبنانية جنسيتها لأسرتها			Count		
	لاؤيد	لا اعرف	اؤيد			
132	8	5	119	Count	ذكر	الجنس
100.0%	6.1%	3.8%	90.2%	% within الجنس		
572	28	33	511	Count	انثى	الجنس
100.0%	4.9%	5.8%	89.3%	% within الجنس		
704	36	38	630	Count		Total
100.0%	5.1%	5.4%	89.5%	% within الجنس		

✓ تأييد الغاء الطائفية في الوظيفة العامة



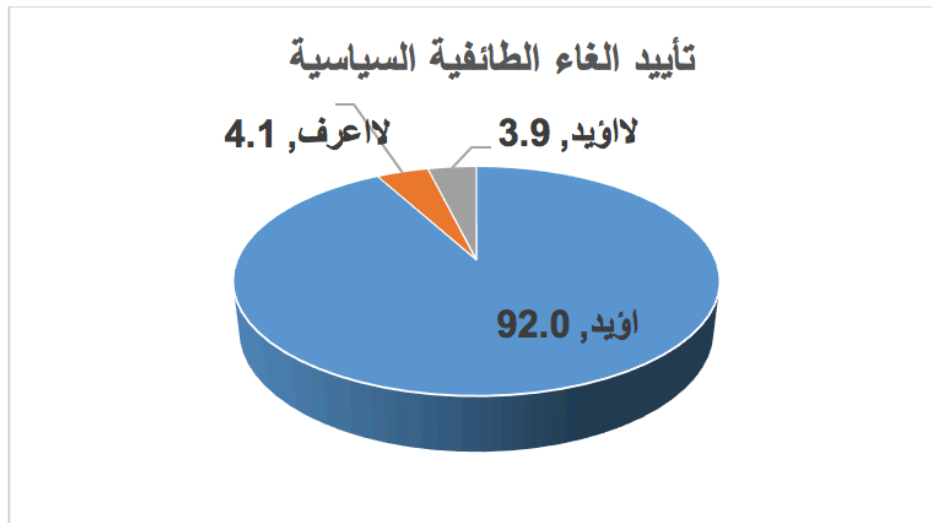
يؤيد 94.8% من المستجوبين إلغاء الطائفية في الوظيفة العامة ولا يحدد موقفه منها 2.9% ولا يؤيدها 2.3%.

Crosstabulation * تأييد الغاء الطائفية في الوظيفة العامة

Total	تأييد الغاء الطائفية في الوظيفة العامة			المحافظة	بيروت
	لاؤيد	لا اعرف	اؤيد		
121	2	1	118	Count	المحافظة
100.0%	1.7%	0.8%	97.5%	% within المحافظة	
171	4	9	158	Count	جبل لبنان
100.0%	2.3%	5.3%	92.4%	% within المحافظة	
191	5	3	183	Count	محافظة الشمال
100.0%	2.6%	1.6%	95.8%	% within المحافظة	
141	1	3	137	Count	محافظة القلاع
100.0%	0.7%	2.1%	97.2%	% within المحافظة	
87	5	1	81	Count	محافظة الجنوب
100.0%	5.7%	1.1%	93.1%	% within المحافظة	
711	17	17	677	Count	Total
100.0%	2.4%	2.4%	95.2%	% within المحافظة	

Crosstabulation * الجنس * تأييد الغاء الطائفية في الوظيفة العامة

Total	تأييد الغاء الطائفية في الوظيفة العامة			الجنس	
	لاؤيد	لا اعرف	اؤيد		
133	3	2	128	Count	ذكر
100.0%	2.3%	1.5%	96.2%	% within الجنس	
573	14	19	540	Count	انثى
100.0%	2.4%	3.3%	94.2%	% within الجنس	
706	17	21	668	Count	Total
100.0%	2.4%	3.0%	94.6%	% within الجنس	



يؤيد 92.0% من المستجوبين إلغاء الطائفية السياسية ولا يحدد موقفه 4.1% ولا يؤيد 3.9%.

تأييد إلغاء الطائفية السياسية * الجنس Crosstabulation

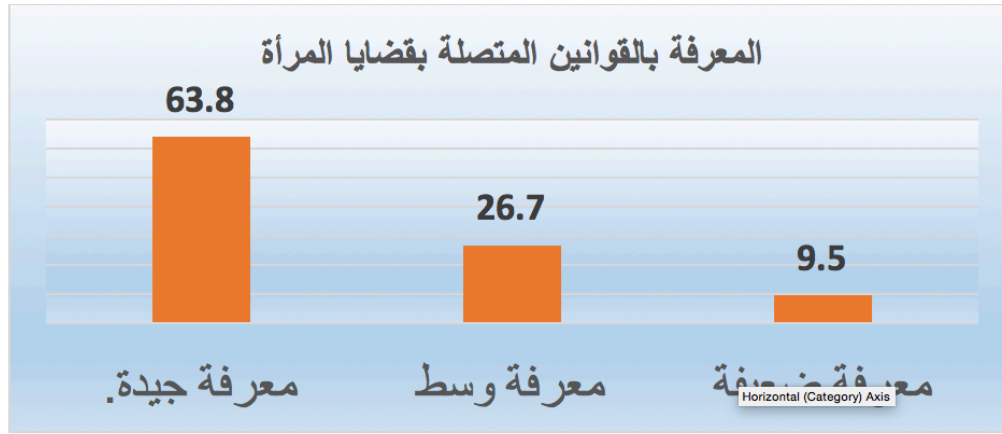
Total	الجنس		Count	أؤيد	تأييد إلغاء الطائفية السياسية
	انثى	نكر			
648	526	122			
100.0%	81.2%	18.8%			% within تأييد إلغاء الطائفية السياسية
29	22	7		لا اعرف	
100.0%	75.9%	24.1%			% within تأييد إلغاء الطائفية السياسية
28	24	4		لاؤيد	
100.0%	85.7%	14.3%			% within تأييد إلغاء الطائفية السياسية
705	572	133			Total
100.0%	81.1%	18.9%			% within تأييد إلغاء الطائفية السياسية

المحافظة * تأييد الغاء الطائفية السياسية Crosstabulation						
Total	تأييد الغاء الطائفية السياسية					
	لاؤيد	لاعرف	أؤيد			
120	3	2	115	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	2.5%	1.7%	95.8%	% within المحافظة		
171	8	10	153	Count	جبل لبنان	المحافظة
100.0%	4.7%	5.8%	89.5%	% within المحافظة		
191	5	4	182	Count	محافظة الشمال	المحافظة
100.0%	2.6%	2.1%	95.3%	% within المحافظة		
140	1	5	134	Count	محافظة البقاع	المحافظة
100.0%	0.7%	3.6%	95.7%	% within المحافظة		
87	8	5	74	Count	محافظة الجنوب	المحافظة
100.0%	9.2%	5.7%	85.1%	% within المحافظة		
709	25	26	658	Count		Total
100.0%	3.5%	3.7%	92.8%	% within المحافظة		

الجنس * تأييد الغاء الطائفية السياسية Crosstabulation						
Total	تأييد الغاء الطائفية السياسية					
	لاؤيد	لاعرف	أؤيد			
133	4	7	122	Count	ذكر	الجنس
100.0%	3.0%	5.3%	91.7%	% within الجنس		
572	24	22	526	Count	انثى	الجنس
100.0%	4.2%	3.8%	92.0%	% within الجنس		
705	28	29	648	Count		Total
100.0%	4.0%	4.1%	91.9%	% within الجنس		

بالنتيجة تبين موقف أفراد العينة من بعض القوانين المتعلقة بالمرأة نلاحظ تدرج الاهتمام فيما بينها من مؤيد إلى متردد إلى لا أؤيد.

الموقف من بعض القوانين المتعلقة بالمرأة تدرجاً من الأكثر إلى الأقل اهتماماً				
الرقم	القانون	أؤيد	لا موقف	لا أؤيد
1	إلغاء الطائفية في الوظيفة العامة	%94,8	%2.9	%2.3
2	إلغاء الطائفية السياسية	%92.0	%4.1	%3.9
3	منح المرأة جنسيتها لأسرتها	%89.7	%5.4	%5
4	سن قانون يمنع زواج الفتاة قبل بلوغ الثامنة عشرة	%89	%3.7	%7.3
5	إقرار قانون مدني موحد للأحوال الشخصية	%81.0	%11.7	%7.3
6	مبدأ المناصفة في مقاعد البرلمان والحكومة بين الجنسين	%75.6	%12.6	%11.9



تظهر الأرقام أن معرفة المستجوبين ببعض القوانين المتعلقة بالمرأة هي معرفة جيدة بالإجمال بنسبة 63.8% ومتوسطة بنسبة 26.7% وبعضهم لا إطلاع لديهم عليها بنسبة 9.5%.

المحافظة * المعرفة بالقوانين						
Total	المعرفة بالقوانين			Count	بيروت	
	معرفة ضعيفة	معرفة وسط	معرفة جيدة			
119	3	28	88	Count	المحافظة	
100.0%	2.5%	23.5%	73.9%	% within المحافظة		
164	11	43	110	Count	جبل لبنان	
100.0%	6.7%	26.2%	67.1%	% within المحافظة		
187	26	38	123	Count	محافظة الشمال	
100.0%	13.9%	20.3%	65.8%	% within المحافظة		
135	20	51	64	Count	محافظة البقاع	
100.0%	14.8%	37.8%	47.4%	% within المحافظة		
86	6	26	54	Count	محافظة الجنوب	
100.0%	7.0%	30.2%	62.8%	% within المحافظة		
691	66	186	439	Count	Total	
100.0%	9.6%	26.9%	63.5%	% within المحافظة		

تظهر الأرقام أن محافظة بيروت أعطت نتائج معرفة بالقوانين المتعلقة بقضايا المرأة بنسبة عالية وصلت إلى 73.9% تليها محافظة جبل لبنان بنسبة 67.1% والشمال 65.8%، أما الجنوب 62.8% وأخيراً البقاع 47.4%.

المهنة * المعرفة بالقوانين					
Total	المعرفة بالقوانين			Count	
	معرفة ضعيفة	معرفة وسط	معرفة جيدة.		
270	17	60	193	Count	المدراء والأخصائيون في المجالات العلمية والفكرية والتعليمية
100.0%	6.3%	22.2%	71.5%	% within المهنة	
76	7	13	56	Count	المهن المساعدة في المجالات التقنية والصحية والتدريبية وغيرها
100.0%	9.2%	17.1%	73.7%	% within المهنة	
47	1	15	31	Count	مستخدمون اداريون في المجالات المكتبية والمالية والاستعلامات
100.0%	2.1%	31.9%	66.0%	% within المهنة	
56	9	18	29	Count	عاملون اخرون في مجال البيع والزراعة والصناعة والحرف وما شابه
100.0%	16.1%	32.1%	51.8%	% within المهنة	
449	34	106	309	Count	Total
100.0%	7.6%	23.6%	68.8%	% within المهنة	

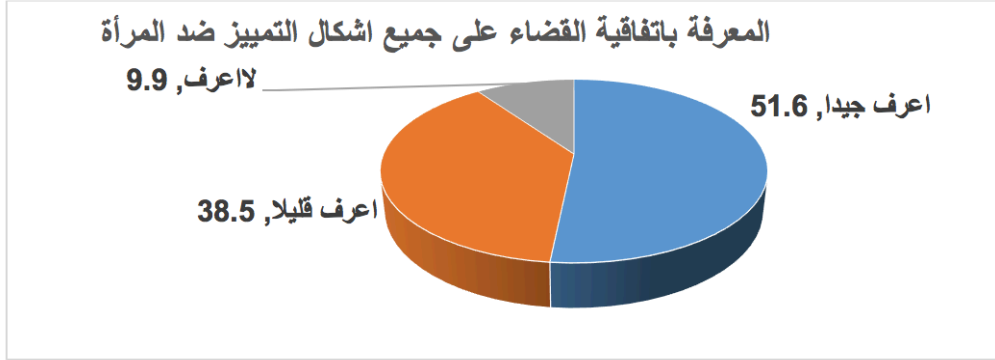
تظهر الأرقام ان المهن المساعدة في المجالات التقنية والصحية والتدريبية وغيرها أبدت معرفة بالقوانين المتعلقة بالمرأة بنسبة 73.7% بينما المستخدمون الاداريون في المجالات المكتبية والمالية والاستعلامات لديهم معرفة بنسبة 66% والعاملون في مجال البيع والزراعة والصناعة والحرف وما شابه معرفتهم بنسبة 51.8%.

جنسية الشريك * المعرفة بالقوانين					
Total	المعرفة بالقوانين			Count	
	معرفة ضعيفة	معرفة وسط	معرفة جيدة.		
529	43	148	338	Count	لبناني
100.0%	8.1%	28.0%	63.9%	% within جنسية الشريك	
78	15	18	45	Count	غير لبناني
100.0%	19.2%	23.1%	57.7%	% within جنسية الشريك	
607	58	166	383	Count	Total
100.0%	9.6%	27.3%	63.1%	% within جنسية الشريك	

تظهر الأرقام ان جنسية الشريك والمعرفة بالقوانين المتعلقة بالمرأة لا تتأثر كثيراً فإذا كان الشريك لبناني 63.9% وإذا كان غير لبناني 57.7%.

بعض القوانين المتعلقة بالمرأة ومعرفة المستجوبين فيها:

✓ المعرفة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

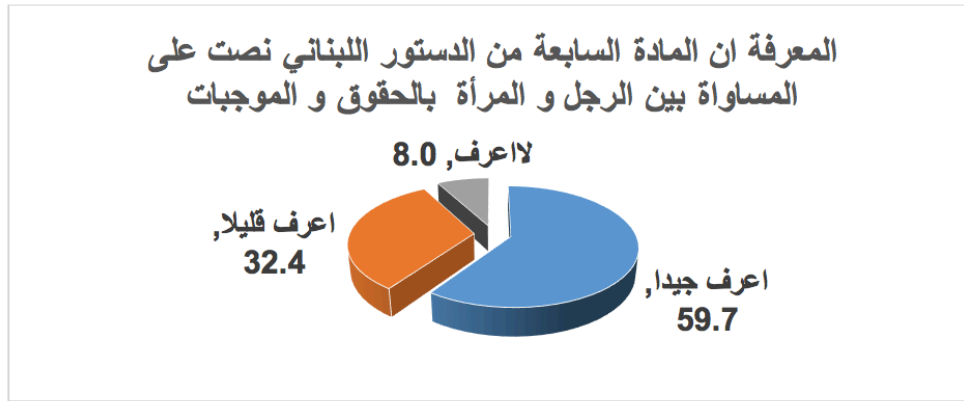


يظهر الرسم البياني أن معرفة المستجوبين باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة جيدة وملفته بنسبة 51.6% وقليلاً بنسبة 38.5% ولا أعرف 9.9%.

المحافظة * المعرفة باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة Crosstabulation						
Total	المعرفة باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة			المحافظة	بيروت	المحافظة
	لا اعرف	اعرف قليلا	اعرف جيدا			
121	6	34	81	Count	جبل لبنان	المحافظة
100.0%	5.0%	28.1%	66.9%	% within المحافظة		
172	9	64	99	Count	محافظة الشمال	المحافظة
100.0%	5.2%	37.2%	57.6%	% within المحافظة		
192	27	75	90	Count	محافظة البقاع	المحافظة
100.0%	14.1%	39.1%	46.9%	% within المحافظة		
141	24	59	58	Count	محافظة الجنوب	المحافظة
100.0%	17.0%	41.8%	41.1%	% within المحافظة		
86	6	39	41	Count	Total	المحافظة
100.0%	7.0%	45.3%	47.7%	% within المحافظة		
712	72	271	369	Count		
100.0%	10.1%	38.1%	51.8%	% within المحافظة		

الجنس * المعرفة باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة Crosstabulation						
Total	المعرفة باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة			الجنس	ذكر	الجنس
	لا اعرف	اعرف قليلا	اعرف جيدا			
132	17	54	61	Count	انثى	الجنس
100.0%	12.9%	40.9%	46.2%	% within الجنس		
575	54	219	302	Count	Total	الجنس
100.0%	9.4%	38.1%	52.5%	% within الجنس		
707	71	273	363	Count		
100.0%	10.0%	38.6%	51.3%	% within الجنس		

✓ المعرفة ان المادة السابعة من الدستور اللبناني نصت على المساواة بين الرجل و المرأة بالحقوق و الموجبات



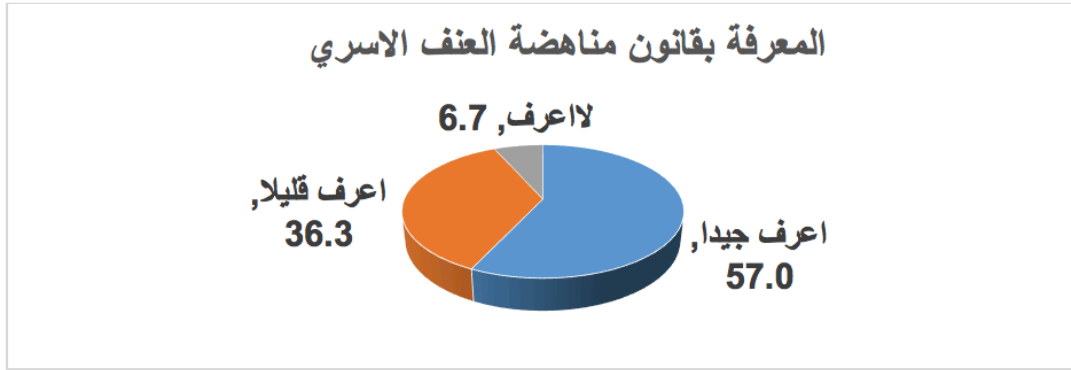
إن معرفة المستجوبين بالمادة السابعة من الدستور اللبناني نصت على المساواة بين الرجل و المرأة بالحقوق و الموجبات تبدو واضحة من خلال الرسم البياني فهي معرفة جيدة بنسبة 59.7% وقليلة بنسبة 32.4% بينما من لا يعرفون بها لا تتجاوز نسبتهم 8.0%.

المحافظة * المعرفة ان المادة السابعة من الدستور اللبناني نصت على المساواة بين الرجل و المرأة بالحقوق و الموجبات						
Crosstabulation						
Total	المعرفة ان المادة السابعة من الدستور اللبناني نصت على المساواة بين الرجل و المرأة بالحقوق و الموجبات			Count		المحافظة
	لا اعرف	اعرف قليلا	اعرف جيدا			
121	6	25	90	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	5.0%	20.7%	74.4%	% within المحافظة		
173	11	63	99	Count	جبل لبنان	
100.0%	6.4%	36.4%	57.2%	% within المحافظة		
191	16	57	118	Count	محافظة الشمال	المحافظة
100.0%	8.4%	29.8%	61.8%	% within المحافظة		
140	21	55	64	Count	محافظة البقاع	
100.0%	15.0%	39.3%	45.7%	% within المحافظة		
86	3	29	54	Count	محافظة الجنوب	المحافظة
100.0%	3.5%	33.7%	62.8%	% within المحافظة		
711	57	229	425	Count		Total
100.0%	8.0%	32.2%	59.8%	% within المحافظة		

الجنس * المعرفة ان المادة السابعة من الدستور اللبناني نصت على المساواة بين الرجل و المرأة بالحقوق و الموجبات

Crosstabulation

Total	المعرفة ان المادة السابعة من الدستور اللبناني نصت على المساواة بين الرجل و المرأة بالحقوق و الموجبات			Count	ذكر	الجنس
	لا اعرف	اعرف قليلا	اعرف جيدا			
131	8	48	75			
100.0%	6.1%	36.6%	57.3%			
575	49	183	343			
100.0%	8.5%	31.8%	59.7%			
706	57	231	418			Total
100.0%	8.1%	32.7%	59.2%			

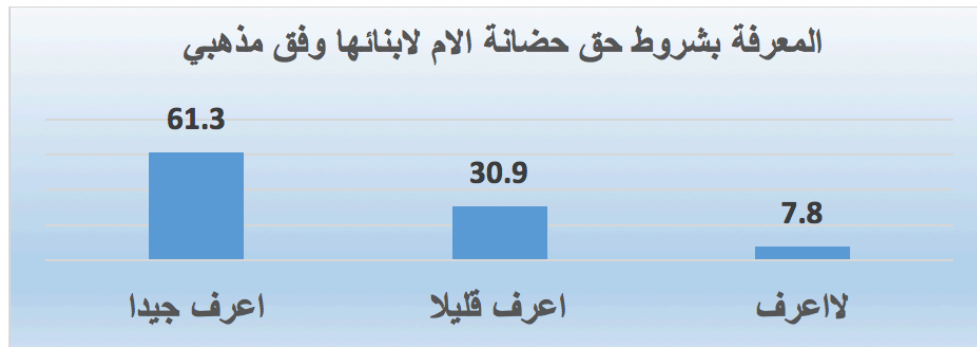


إن المعرفة بقانون مناهضة العنف الأسري لم تعد مقتصرة فيما يبدو على المختصين او من لهم تجارب خاصة، اظهر المستجوبين معرفة به بنسبة 57.0% بشكل جيد و36.3 بشكل متوسط بينما لا يعرف به فقط 6.7%.

المحافظة * المعرفة بقانون مناهضة العنف الاسري Crosstabulation						
Total	المعرفة بقانون مناهضة العنف الاسري			المحافظة	بيروت	المحافظة
	لاعرف	اعرف قليلا	اعرف جيدا			
121	6	37	78	Count	جبل لبنان	المحافظة
100.0%	5.0%	30.6%	64.5%	% within المحافظة		
173	9	61	103	Count	محافظة الشمال	المحافظة
100.0%	5.2%	35.3%	59.5%	% within المحافظة		
192	15	73	104	Count	محافظة البقاع	المحافظة
100.0%	7.8%	38.0%	54.2%	% within المحافظة		
141	14	59	68	Count	محافظة الجنوب	المحافظة
100.0%	9.9%	41.8%	48.2%	% within المحافظة		
86	4	28	54	Count	Total	المحافظة
100.0%	4.7%	32.6%	62.8%	% within المحافظة		
713	48	258	407	Count	Total	
100.0%	6.7%	36.2%	57.1%	% within المحافظة		

الجنس * المعرفة بقانون مناهضة العنف الاسري Crosstabulation						
Total	المعرفة بقانون مناهضة العنف الاسري			الجنس	ذكر	الجنس
	لاعرف	اعرف قليلا	اعرف جيدا			
132	9	48	75	Count	انثى	الجنس
100.0%	6.8%	36.4%	56.8%	% within الجنس		
576	39	211	326	Count	Total	الجنس
100.0%	6.8%	36.6%	56.6%	% within الجنس		
708	48	259	401	Count	Total	
100.0%	6.8%	36.6%	56.6%	% within الجنس		

✓ المعرفة بشروط حق حضانة الام لابنائها وفق مذهبي

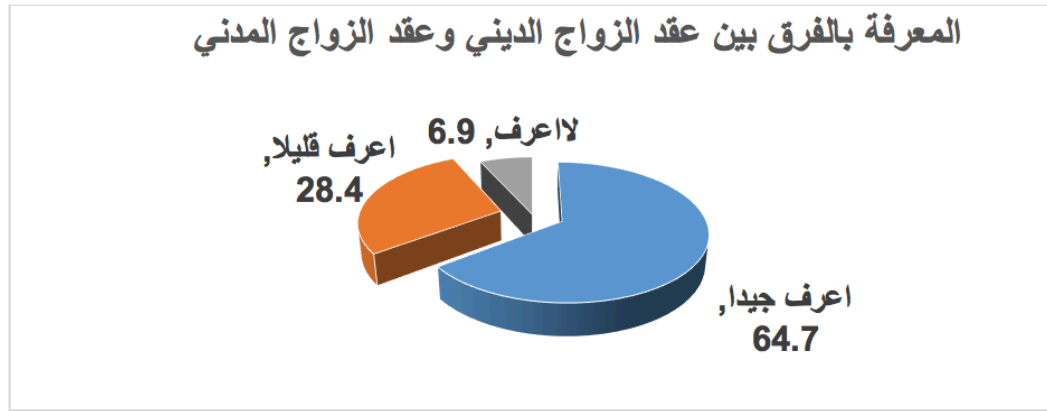


أظهر المستجوبين معرفة جيدة بشروط حق إعطاء الأم جنسيتها لأولادها بنسبة 61.3% ومعرفة قليلة بنسبة 30.9% بينما من لا يعرفون 7.8%.

المحافظة * المعرفة بشروط حق حضانة الام لابنائها وفق مذهبك Crosstabulation						
Total	المعرفة بشروط حق حضانة الام لابنائها وفق مذهبك			Count	المحافظة	
	لا اعرف	اعرف قليلا	اعرف جيدا			
121	4	32	85	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	3.3%	26.4%	70.2%	% within المحافظة		
173	8	56	109	Count	جبل لبنان	المحافظة
100.0%	4.6%	32.4%	63.0%	% within المحافظة		
190	22	50	118	Count	محافظة الشمال	المحافظة
100.0%	11.6%	26.3%	62.1%	% within المحافظة		
141	14	51	76	Count	محافظة البقاع	المحافظة
100.0%	9.9%	36.2%	53.9%	% within المحافظة		
86	7	33	46	Count	محافظة الجنوب	المحافظة
100.0%	8.1%	38.4%	53.5%	% within المحافظة		
711	55	222	434	Count	Total	المحافظة
100.0%	7.7%	31.2%	61.0%	% within المحافظة		

الجنس * المعرفة بشروط حق حضانة الام لابنائها وفق مذهبك Crosstabulation						
Total	المعرفة بشروط حق حضانة الام لابنائها وفق مذهبك			Count	الجنس	
	لا اعرف	اعرف قليلا	اعرف جيدا			
132	16	41	75	Count	ذكر	الجنس
100.0%	12.1%	31.1%	56.8%	% within الجنس		
573	36	180	357	Count	انثى	الجنس
100.0%	6.3%	31.4%	62.3%	% within الجنس		
705	52	221	432	Count	Total	الجنس
100.0%	7.4%	31.3%	61.3%	% within الجنس		

✓ المعرفة بالفرق بين عقد الزواج الديني وعقد الزواج المدني



إن المعرفة بالفرق بين عقد الزواج المدني وعقد الزواج الديني تتخطى النسب العادية لدى المستجوبين فهي جيدة بنسبة 64.7% ومعرفة قليلة بنسبة 28.4% بينما 6.9% لا فكره لديهم عنه.

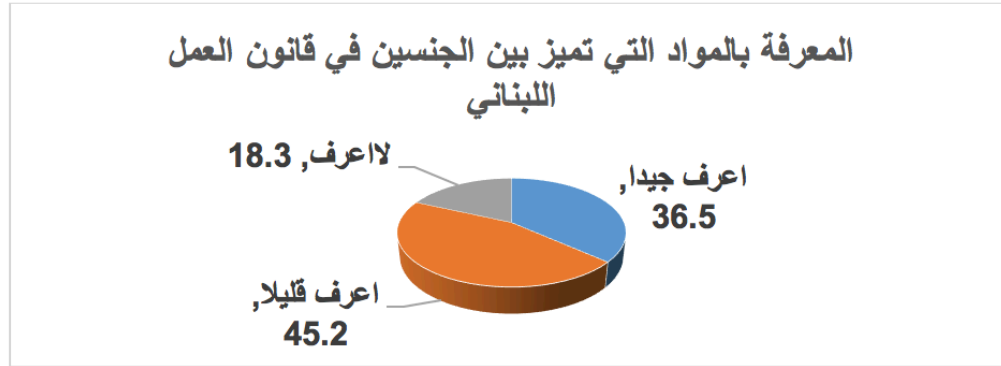
Crosstabulation * المعرفة بالفرق بين عقد الزواج الديني وعقد الزواج المدني

Total	المعرفة بالفرق بين عقد الزواج الديني وعقد الزواج المدني			المحافظة	المحافظة
	لا اعرف	اعرف قليلا	اعرف جيدا		
121	2	28	91	Count	بيروت
100.0%	1.7%	23.1%	75.2%	% within المحافظة	
173	20	54	99	Count	جبل لبنان
100.0%	11.6%	31.2%	57.2%	% within المحافظة	
191	14	52	125	Count	محافظة الشمال
100.0%	7.3%	27.2%	65.4%	% within المحافظة	
140	12	45	83	Count	محافظة البقاع
100.0%	8.6%	32.1%	59.3%	% within المحافظة	
86	2	25	59	Count	محافظة الجنوب
100.0%	2.3%	29.1%	68.6%	% within المحافظة	
711	50	204	457	Count	Total
100.0%	7.0%	28.7%	64.3%	% within المحافظة	

Crosstabulation * الجنس * المعرفة بالفرق بين عقد الزواج الديني وعقد الزواج المدني

Total	المعرفة بالفرق بين عقد الزواج الديني وعقد الزواج المدني			الجنس
	لا اعرف	اعرف قليلا	اعرف جيدا	
131	3	37	91	Count
100.0%	2.3%	28.2%	69.5%	% within الجنس
575	46	167	362	Count
100.0%	8.0%	29.0%	63.0%	% within الجنس
706	49	204	453	Count
100.0%	6.9%	28.9%	64.2%	% within الجنس

✓ المعرفة بالمواد التي تميز بين الجنسين في قانون العمل اللبناني



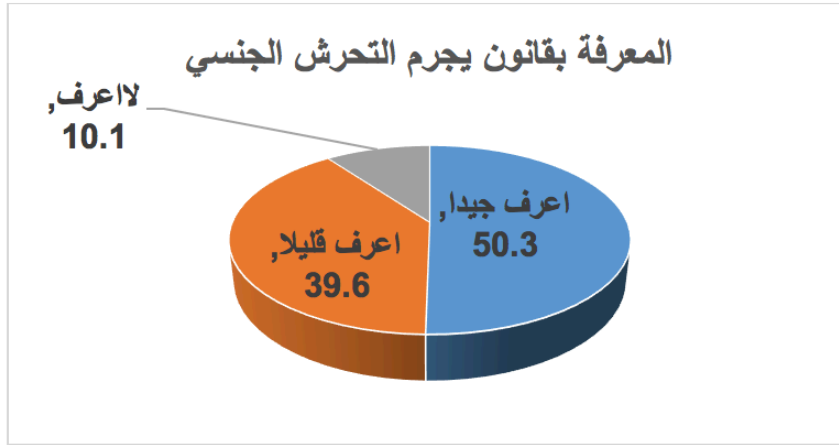
قد لا تكون قوانين العمل معروفة بشكل جيد لدى المواطنين، حيث أظهرت النتائج إن معرفة المستجوبين بها قليلة فخي 36.5% جيدة و45.2% متوسطة و 18.3% لا يعرفون.

المحافظة * المعرفة بالمواد التي تميز بين الجنسين في قانون العمل اللبناني Crosstabulation						
Total	المعرفة بالمواد التي تميز بين الجنسين في قانون العمل اللبناني			Count		المحافظة
	لا اعرف	اعرف قليلا	اعرف جيدا			
121	12	51	58		بيروت	المحافظة
100.0%	9.9%	42.1%	47.9%	% within المحافظة		
169	20	80	69		جبل لبنان	المحافظة
100.0%	11.8%	47.3%	40.8%	% within المحافظة		
190	37	84	69		محافظة الشمال	المحافظة
100.0%	19.5%	44.2%	36.3%	% within المحافظة		
139	40	66	33		محافظة البقاع	المحافظة
100.0%	28.8%	47.5%	23.7%	% within المحافظة		
86	20	40	26		محافظة الجنوب	المحافظة
100.0%	23.3%	46.5%	30.2%	% within المحافظة		
705	129	321	255		Total	المحافظة
100.0%	18.3%	45.5%	36.2%	% within المحافظة		

الجنس * المعرفة بالمواد التي تميز بين الجنسين في قانون العمل اللبناني Crosstabulation					
Total	المعرفة بالمواد التي تميز بين الجنسين في قانون العمل اللبناني			Count	الجنس
	لا اعرف	اعرف قليلا	اعرف جيدا		
132	34	55	43		ذكر
100.0%	25.8%	41.7%	32.6%	% within الجنس	
568	96	265	207		انثى
100.0%	16.9%	46.7%	36.4%	% within الجنس	
700	130	320	250		Total
100.0%	18.6%	45.7%	35.7%	% within الجنس	

الجنس * المعرفة بقانون يجرم التحرش الجنسي Crosstabulation

Total	المعرفة بقانون يجرم التحرش الجنسي					
	لا اعرف	اعرف قليلا	اعرف جيدا			
132	14	49	69	Count	ذكر	الجنس
100.0%	10.6%	37.1%	52.3%	% within الجنس		
569	58	230	281	Count	انثى	الجنس
100.0%	10.2%	40.4%	49.4%	% within الجنس		
701	72	279	350	Count		Total
100.0%	10.3%	39.8%	49.9%	% within الجنس		



يدرك اكثر من نصف المستجوبين عواقب التحرش الجنسي ولديهم معرفة بقانون يجرم التحرش الجنسي 50.3% بشكل جيد و39.6% قليلاً و10.1% لا يعرفون.

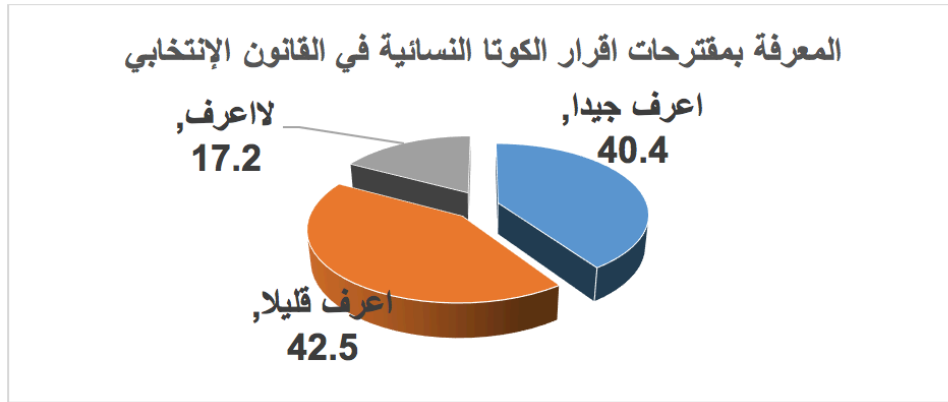
Crosstabulation * المعرفة بقانون يجرم التحرش الجنسي

Total	المعرفة بقانون يجرم التحرش الجنسي			المحافظة	بيروت
	لا اعرف	اعرف قليلاً	اعرف جيداً		
121	5	42	74	Count	المحافظة
100.0%	4.1%	34.7%	61.2%	% within المحافظة	
170	15	66	89	Count	جبل لبنان
100.0%	8.8%	38.8%	52.4%	% within المحافظة	
189	23	75	91	Count	محافظة الشمال
100.0%	12.2%	39.7%	48.1%	% within المحافظة	
140	16	64	60	Count	محافظة البقاع
100.0%	11.4%	45.7%	42.9%	% within المحافظة	
86	12	34	40	Count	محافظة الجنوب
100.0%	14.0%	39.5%	46.5%	% within المحافظة	
706	71	281	354	Count	Total
100.0%	10.1%	39.8%	50.1%	% within المحافظة	

Crosstabulation * المعرفة بقانون يجرم التحرش الجنسي

Total	المعرفة بقانون يجرم التحرش الجنسي			الجنس	ذكر
	لا اعرف	اعرف قليلاً	اعرف جيداً		
132	14	49	69	Count	الجنس
100.0%	10.6%	37.1%	52.3%	% within الجنس	
569	58	230	281	Count	انثى
100.0%	10.2%	40.4%	49.4%	% within الجنس	
701	72	279	350	Count	Total
100.0%	10.3%	39.8%	49.9%	% within الجنس	

✓ المعرفة بمقترحات اقرار الكوتا النسائية في القانون الانتخابي



على الرغم مسيرة الحركة النسائية الطويلة في طريق إقرار الكوتا النسائية نلاحظ أنه لدى العينة معرفة غير مرضية بها فهي 40.4% معرفة جيدة و42.5% قليلة بينما 17.2% لا يعرفون بها.

Crosstabulation * المعرفة بمقترحات اقرار الكوتا النسائية في القانون الانتخابي

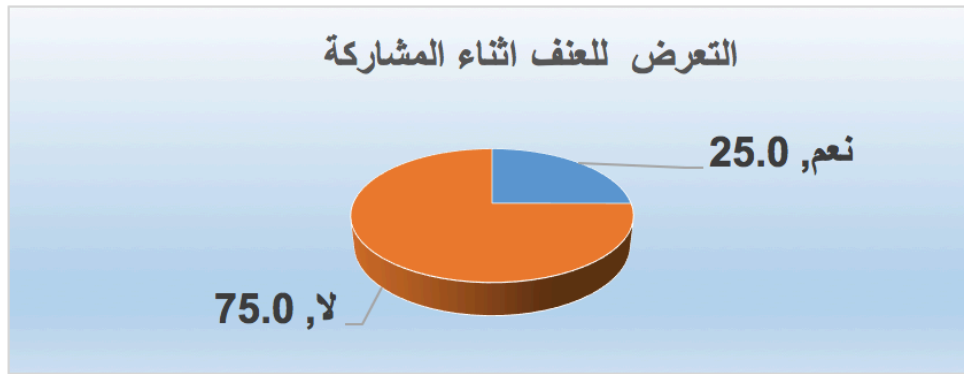
Total	المعرفة بمقترحات اقرار الكوتا النسائية في القانون الانتخابي			المحافظة	بيروت
	لا اعرف	اعرف قليلا	اعرف جيدا		
119	10	49	60	Count	المحافظة
100.0%	8.4%	41.2%	50.4%	% within المحافظة	
169	27	78	64	Count	جبل لبنان
100.0%	16.0%	46.2%	37.9%	% within المحافظة	
191	37	71	83	Count	محافظة الشمال
100.0%	19.4%	37.2%	43.5%	% within المحافظة	
140	33	65	42	Count	محافظة البقاع
100.0%	23.6%	46.4%	30.0%	% within المحافظة	
86	16	39	31	Count	محافظة الجنوب
100.0%	18.6%	45.3%	36.0%	% within المحافظة	
705	123	302	280	Count	Total
100.0%	17.4%	42.8%	39.7%	% within المحافظة	

Crosstabulation * المعرفة بمقترحات اقرار الكوتا النسائية في القانون الانتخابي

Total	المعرفة بمقترحات اقرار الكوتا النسائية في القانون الانتخابي			الجنس	ذكر
	لا اعرف	اعرف قليلا	اعرف جيدا		
132	22	51	59	Count	الجنس
100.0%	16.7%	38.6%	44.7%	% within الجنس	
569	100	251	218	Count	انثى
100.0%	17.6%	44.1%	38.3%	% within الجنس	
701	122	302	277	Count	Total
100.0%	17.4%	43.1%	39.5%	% within الجنس	

المعرفة ببعض القوانين المتعلقة بالمرأة حسب أهميتها بالنسبة للعينة			
الرقم	القانون	أعرف جيداً	أعرف قليلاً
1	المعرفة بالفرق بين عقد الزواج الديني وعقد الزواج المدني	%64.7	%28.4
2	المعرفة بشروط حق حضانة الام لأبنائها وفق مذهبي	%61.3	%30.9
3	المعرفة ان المادة السابعة من الدستور اللبناني نصت على المساواة بين الرجل والمرأة بالحقوق والموجبات	%59.7	%32.4
4	قانون مناهضة العنف الأسري	%57	%36.3
5	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	%51.6	%38.5
6	قانون يجرم التحرش الجنسي	%50.3	%39.6
7	مقترحات إقرار الكوتا النسائية في القانون الانتخابي	%40.4	%42.5

بالنظر إلى الجدول أعلاه نجد ان معرفة أفراد العينة بالقوانين المتعلقة بالمرأة متقاربة من نسبة %64.7 للمعرفة بعقود الزواج الدينية والمدنية إلى نسبة %40.4 لمعرفة مقترحات قانون الكوتا النسائية في القانون الانتخابي.



لم يتعرض 75.0% من المشاركين في حراك 17 تشرين أول 2019 للتحرش أثناء المشاركة بنسبة 75.0% وتعرض له فقط 25.0%.

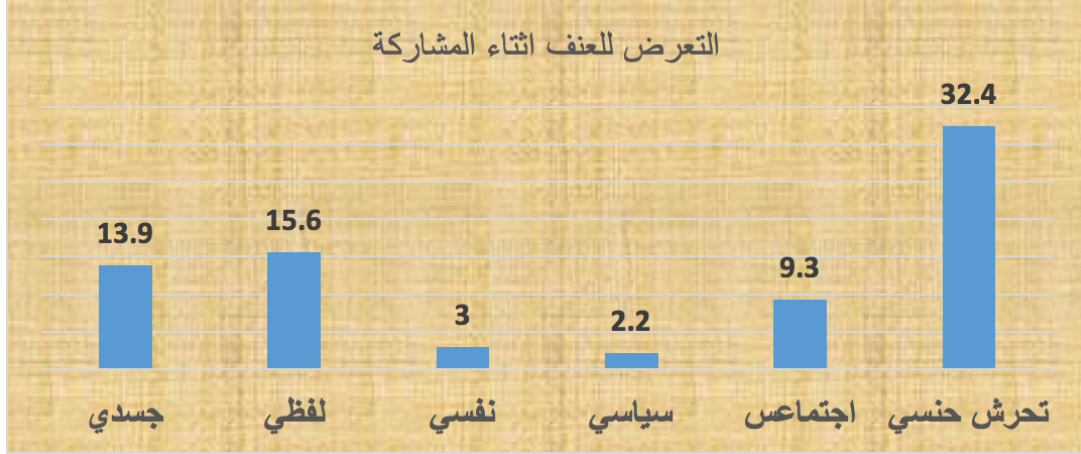
العمر * التعرض للعنف أثناء المشاركة					
Total	التعرض للعنف أثناء المشاركة		Count	العمر	
	لا	نعم			
114	89	25	Count	دون الثلاثين	
100.0%	78.1%	21.9%	% within		
67	41	26	Count	30-39	
100.0%	61.2%	38.8%	% within		
118	87	31	Count	40-49	
100.0%	73.7%	26.3%	% within		
136	98	38	Count	50-59	
100.0%	72.1%	27.9%	% within		
112	93	19	Count	60 وما فوق	
100.0%	83.0%	17.0%	% within		
547	408	139	Count	Total	
100.0%	74.6%	25.4%	% within		

الجنس * التعرض للعنف أثناء المشاركة					
Total	التعرض للعنف أثناء المشاركة		Count	الجنس	
	لا	نعم			
107	63	44	Count	ذكر	
100.0%	58.9%	41.1%	% within		
463	366	97	Count	انثى	
100.0%	79.0%	21.0%	% within		
570	429	141	Count	Total	
100.0%	75.3%	24.7%	% within		

المحافظة * التعرض للعنف اثناء المشاركة

Total	التعرض للعنف اثناء المشاركة		Count	المحافظة
	لا	نعم		
100	68	32	Count	بيروت
100.0%	68.0%	32.0%	% within المحافظة	
140	116	24	Count	جبل لبنان
100.0%	82.9%	17.1%	% within المحافظة	
156	120	36	Count	محافظة الشمال
100.0%	76.9%	23.1%	% within المحافظة	
116	87	29	Count	محافظة البقاع
100.0%	75.0%	25.0%	% within المحافظة	
62	38	24	Count	محافظة الجنوب
100.0%	61.3%	38.7%	% within المحافظة	
574	429	145	Count	Total
100.0%	74.7%	25.3%	% within المحافظة	

أشكال العنف التي تعرضت لها:



جاء التحرش الجنسي في أعلى قائمة أنواع التحرش بنسبة 32,4% يليه العنف اللفظي بنسبة 15.6% والجسدي 13,9% وأخرها العنف السياسي بنسبة 2.2%.

العنف الجسدي

التعرض للعنف الجسدي اثناء المشاركة

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
13.9	13.9	13.9	103	نعم	Valid
100.0	86.1	86.1	640	لا	
	100.0	100.0	743	Total	

العنف اللفظي

التعرض للعنف اللفظي اثناء المشاركة

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
15.6	15.6	15.6	116	نعم	Valid
100.0	84.4	84.4	627	لا	
	100.0	100.0	743	Total	

العنف النفسى

التعرض للعنف النفسى اثناء المشاركة

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
3.0	3.0	3.0	22	نعم	Valid
100.0	97.0	97.0	721	لا	
	100.0	100.0	743	Total	

العنف السياسي

التعرض للعنف السياسي اثناء المشاركة					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
2.2	2.2	2.2	16	نعم	Valid
100.0	97.8	97.8	727	لا	
	100.0	100.0	743	Total	

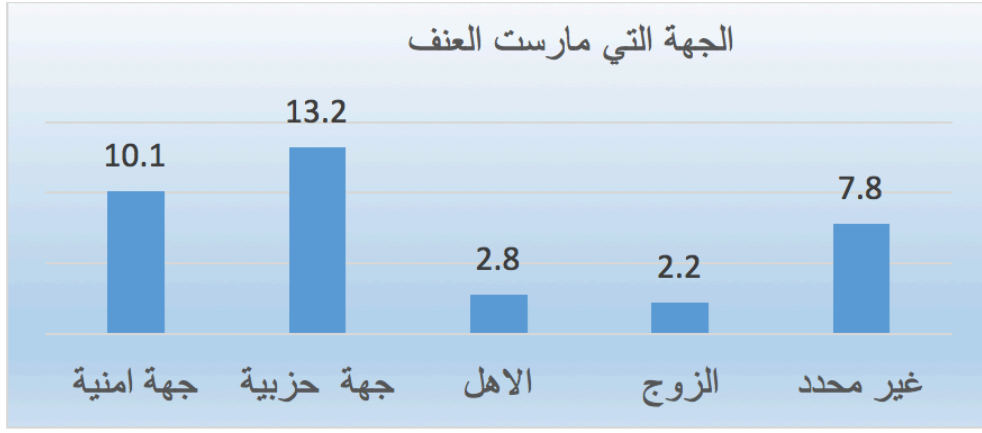
العنف الاجتماعي

التعرض للعنف الاجتماعي اثناء المشاركة					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
9.3	9.3	9.3	69	نعم	Valid
100.0	90.7	90.7	674	لا	
	100.0	100.0	743	Total	

التحرش الجنسي

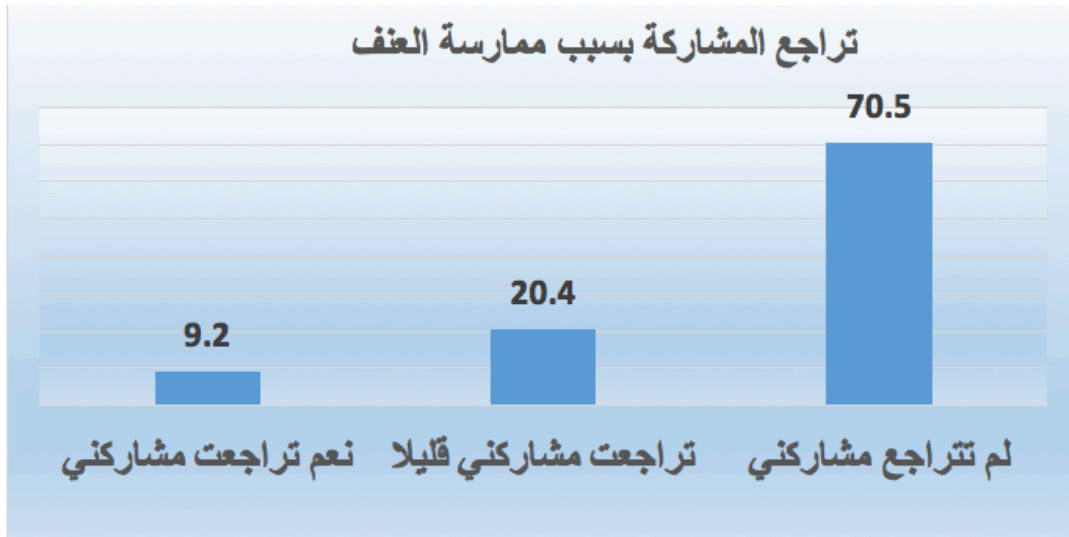
التعرض للتحرش الجنسي					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
32.4	32.4	32.4	241	نعم	Valid
100.0	67.6	67.6	502	لا	
	100.0	100.0	743	Total	

ما هي الجهة التي مارست هذا العنف:

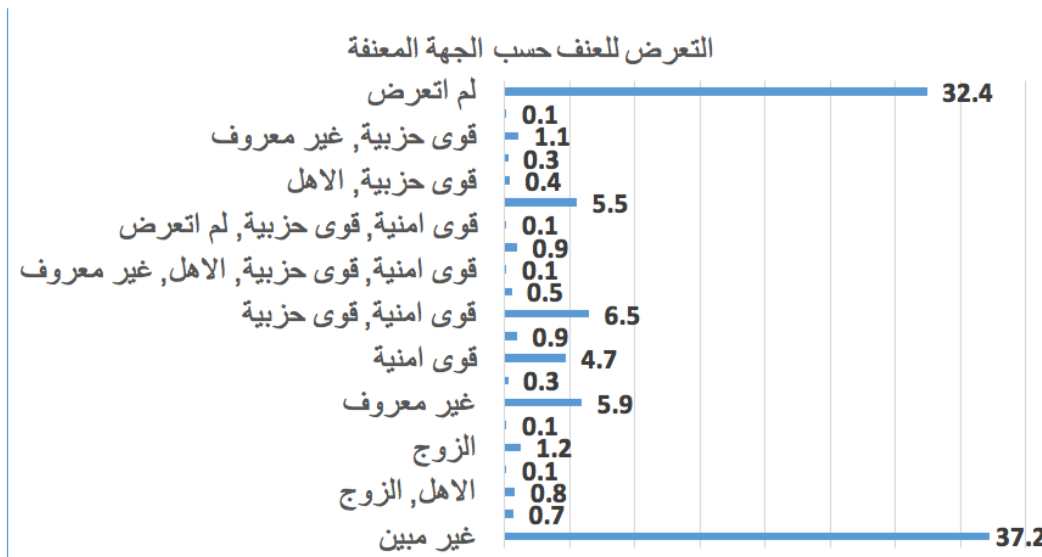


من المثير للاهتمام أن نجد ان الجهة الحزبية هي أكثر من مارس العنف خلال الحراك بنسبة 13.2% تليها الجهة الأمنية بنسبة 10.1% وغير محدد 7.8% ليأتي الزوج والأهل بنسب أقل بكثير 2,8%.

القوى الامنية هي الجهة التي مارست هذا العنف					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
10.1	10.1	10.1	75	نعم	Valid
100.0	89.9	89.9	668	لا	
	100.0	100.0	743	Total	
القوى الحزبية هي الجهة التي مارست هذا العنف					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
13.2	13.2	13.2	98	نعم	Valid
100.0	86.8	86.8	645	لا	
	100.0	100.0	743	Total	
الاهل هي الجهة التي مارست هذا العنف					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
2.8	2.8	2.8	21	نعم	Valid
100.0	97.2	97.2	722	لا	
	100.0	100.0	743	Total	
الزوج هو الجهة التي مارست هذا العنف					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
2.2	2.2	2.2	16	نعم	Valid
100.0	97.8	97.8	727	لا	
	100.0	100.0	743	Total	
غير معروفة الجهة التي مارست هذا العنف					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
7.8	7.8	7.8	58	نعم	Valid
100.0	92.2	92.2	685	لا	
	100.0	100.0	743	Total	
لم اتعرض					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
27.7	27.7	27.7	206	نعم	Valid
100.0	72.3	72.3	537	لا	
	100.0	100.0	743	Total	



لم تتراجع المشاركة بنسبة 70.4% بسبب العنف ولم تتخطى نسبة التراجع أكثر من 9.2% وهذا مؤشر كبير أنه رغم محاولات إسقاط الحراك بقيت النساء في الساحات وسجلن حضور مميز.



العنف أثناء المشاركة:

نعم 25%

كلا 75%

أشكال العنف التي تعرض لها المشاركون

تحرش جنسي 32.4% ، عنف لفظي 15.6% ، عنف جسدي 13.9% ، عنف اجتماعي 9.3% ، عنف نفسي 3% ، عنف سياسي 2.2%.

الجهة التي مارست هذا العنف:

لم أتعرض 72.3% ، قوى حزبية 13.2% ، قوى أمنية 10.1% ، غير معروف 7.8% ، الأهل 2.8% ، الزوج 2.2%.

تراجع المشاركة بحراك 17.1.2019 بسبب ممارسة العنف * الجنس Crosstabulation

Total	الجنس			
	انثى	ذكر		
38	31	7	Count	نعم تراجعت مشاركتي
%100.0	%81.6	%18.4	within % تراجع المشاركة بحراك 17.1.2019 بسبب ممارسة العنف	تراجع المشاركة بحراك 17.1.2019 بسبب ممارسة العنف
85	73	12	Count	تراجعت مشاركتي قليلا
%100.0	%85.9	%14.1	within % تراجع المشاركة بحراك 17.1.2019 بسبب ممارسة العنف	
295	247	48	Count	لم تتراجع مشاركتي
%100.0	%83.7	%16.3	within % تراجع المشاركة بحراك 17.1.2019 بسبب ممارسة العنف	
418	351	67	Count	Total
%100.0	%84.0	%16.0	within % تراجع المشاركة بحراك 17.1.2019 بسبب ممارسة العنف	

خامساً: تقييم مشاركة النساء في الحراك

أكدت البيانات الصادرة عن المنظمات النسائية وبعض منظمات المجتمع المدني أن المرأة أظهرت أنها كفاءة وطنية لأنها تسطر في لحظات الحراك التاريخية صفحة ناصعة تحرر الوطن من قيوده للمطالبة بالعدالة الاجتماعية والمساواة التامة.

مارست مواطنيتها بمسؤولية، وفتت درعاً بشرياً بين المتظاهرين والقوى الأمنية، دعت إلى سلمية الثورة وعدم الانزلاق للعنف وحماية الحراك السلمي وديمقراطية التغيير، أظهرت مواقف جريئة وتمسكت بحرية التعبير وقد وثقت هذه الصور للمرأة بأفلام انتجتها منظمات نسائية تعبر عن نقلة نوعية في أخذ النساء والفتيات دور جديد في المجتمع (أيقونة الثورة \ الثورة أنثى - اقتراش الأرض - مستشفيات - نم في الساحات وفي الخيم - أطلقن طاولات الحوار وشاركن في حوارات التخيم)

لقد تأثر حراك 17 تشرين بمشاركة واسعة وقوية من قبل النسويات المؤمنات بالنسوية التقاطعية التي تربط قضايا النساء بقضايا الوطن والتغيير الديمقراطي. واعطت فضاءات حراك 17 تشرين مساحات واسعة للنسوية التقاطعية وتنظيم لكافة الفئات والتوجهات الجنسية بما فيها العاملات المهاجرات، وبعض المجموعات في الحراك نظمت بشكل تقاطعي مجموعات نسوية، وقد أخذ الحراك النسوي موقع سياسي مهم ضمن مسار حراك 17 تشرين وفتح المجال لمواجهة النظام السياسي من موقع نسوي. كما ان الحراك فتح الأفق لنقطة نوعية بالخطاب النسوي من خلال قراءة حقوقية شاملة والثورة كانت جامعة لكل المطالب.

سياق 17 تشرين شجع مشاركة النساء وحمل مطالبها بقوة وكانت مشاركة النساء مقبولة من قبل كل القوى المشاركة في الحراك وفي كافة المناطق وساحات الثورة. مشاركة المرأة في حراك 17 تشرين اعطت الحراك قيمة مضافة وزخمته وساهمت في ارساء دعائم مهمة فيه، كما دلت على جدية المرأة في المطالبة بحقوقها، وهي مهمة وتدل على إرادة النساء بالتغيير الجذري لحياتهن من جميع النواحي. وقد كان لافتاً مشاركة النساء بالحراك في مناطق الأطراف مثل طرابلس وصور والنبطية والبقاع وعكار وحاصبيا ... ، لناحية انها عابرة لكل الطوائف والمناطق والطبقات الاجتماعية. اهمية فعالية مشاركة المرأة تكمن انها طالبت بحقوقها وفق مقاربة حقوق الإنسان وتميزت مطالب النساء بالجرأة بخاصة في مطلب الدولة المدنية والعلمنة، وهذا يدل على تطور وعي النساء بحقوق الإنسان وتطور الخطاب النسوي نحو المساواة الجندرية. تقبل الرجل لمشاركة المرأة الى جانبه في الحراك يدل على زيادة وعي المجتمع والرجال لقضايا المساواة الجندرية، واعتبارها في جوهر قضايا الديمقراطية.

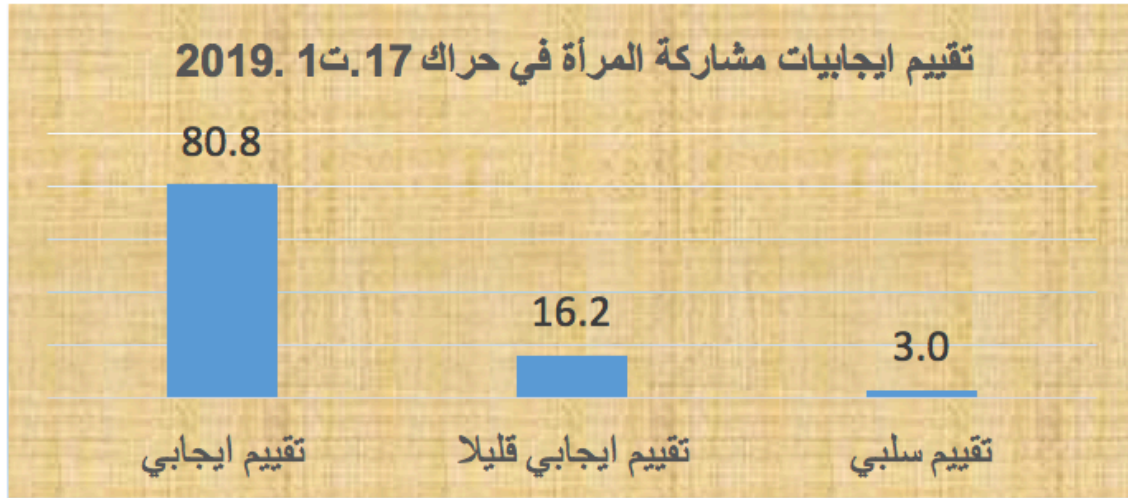
ساهم الحراك ومن خلال المشاركة والحضور القوي والكثيف للنساء وللنظمات النسوية، في كسر الصورة النمطية للمرأة وشجع في قبول مطالب وقضايا النساء. فقد اعطت الثورة النساء فرصة للمشاركة وقد ابدعت بقوة حضورها وبجعل قضايا النساء من ضمن قضايا الوطن، وكسرت حاجز خوف النساء من المشاركة. لعبت النساء دور مهم في التحشيد للحراك وكسب التأييد

لفت مشهد وحضور قوي للشابات في حراك 17 تشرين التي شكلت العمود الفقري لمجموعات الحراك، فقد شاركت الشابات في ادارة النقاشات والمشاركة في السجال وطرح القضايا الوطنية وليس فقط النسوية، وقد كان خطاب الشابات النسويات جريء ومتقدم عن خطاب الحركة النسوية التقليدية.

قديمًا كان هناك فصل بين النسوي والسياسي، اليوم لا يوجد هذا الفصل ويوجد ربط قوي بين قضايا النساء بالقضايا السياسية (مثل الأحوال الشخصية والعنف الجنسي....) وربط التمييز ضد النساء بالنظام السياسي. كما اننا اليوم لم نسمع ان الوقت مبكر لطرح قضايا النساء. ان الثورة ردمت الهوة بين الخطاب النسوي والخطاب الوطني. ويمكن اليوم طرح السؤال الى اي مدى ساهمت واثرت النساء في الخطاب المطلي والسياسي للثورة.

برز دور جلي للنساء وللنسويات في النقابات ، وبدأنا نسمع عن حراك النساء داخل الأحزاب السياسية حول حقوقها بخاصة مشاركتها في القيادة والذي ازداد مع قوة حضور النساء في الشارع.

حضور ومشاركة النساء في الحراك اثبتت وعي المرأة بالقضايا المطالبية الحقوقية والوطنية، كذلك دل على جراءة لطرح قضايا النساء التي لطالما اعتبرت من المحرمات مثل العنف والتحرش الجنسي وجرائم الاغتصاب وقوانين الأحوال الشخصية الطائفية. وقد ظهر هذا التقييم الإيجابي للمشاركين من خلال الأسئلة التي وجهناها عبر الاستمارة.



80% وجدوا أن مشاركة المرأة بالحوار كانت إيجابية والملفت أن **70.2%** من الذكور حسب جدول متغير الجنس أعطوا تقييماً إيجابياً و**6.6%** فقط تقييماً سلبياً.

المحافظة * تقييم ايجابيات مشاركة المرأة في حراك 17.1 ت. 2019.

تقييم ايجابيات مشاركة المرأة في حراك 17.1 ت. 2019.

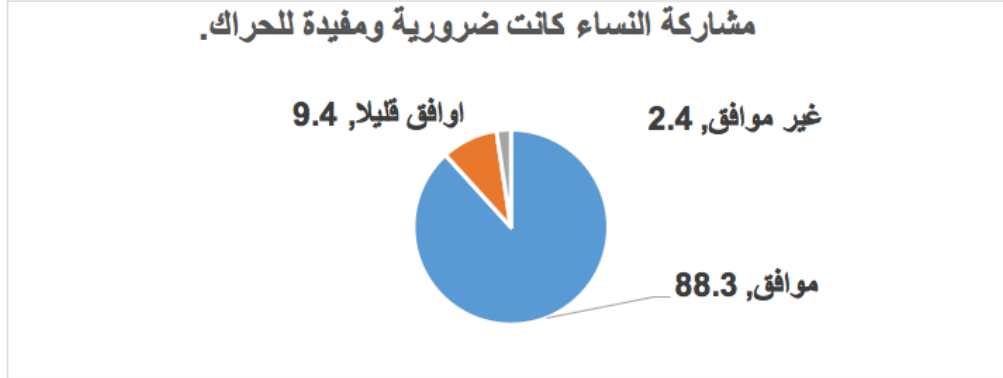
المحافظة	بيروت	تقييم ايجابي	تقييم ايجابي قليلا	تقييم سلبي
المحافظة	بيروت	63	30	4
المحافظة	بيروت	64.9%	30.9%	4.1%
المحافظة	جبل لبنان	131	14	1
المحافظة	جبل لبنان	89.7%	9.6%	0.7%
المحافظة	محافظة الشمال	146	16	7
المحافظة	محافظة الشمال	86.4%	9.5%	4.1%
المحافظة	محافظة البقاع	96	21	5
المحافظة	محافظة البقاع	78.7%	17.2%	4.1%
المحافظة	محافظة الجنوب	60	17	2
المحافظة	محافظة الجنوب	75.9%	21.5%	2.5%
Total		496	98	19
Total		80.9%	16.0%	3.1%

اعتبر أكثر المستجوبين في المحافظات أن مشاركة النساء في الحراك كانت إيجابية جداً حيث تخطت **70%** : الجنوب **75.9%** والبقاع **78.7%** اما جبل لبنان **89.7%** وفي بيروت التقييم الإيجابي كان الأدنى **64.9%**.

الجنس * تقييم ايجابيات مشاركة المرأة في حراك 17.1 ت.2019

Total	تقييم ايجابيات مشاركة المرأة في حراك 17.1 ت.2019			الجنس	
	تقييم سلبي	تقييم ايجابي قليلا	تقييم ايجابي		
121	8	28	85	Count	ذكر
100.0%	6.6%	23.1%	70.2%	within %الجنس	
496	11	70	415	Count	انثى
100.0%	2.2%	14.1%	83.7%	within %الجنس	
617	19	98	500	Count	Total
100.0%	3.1%	15.9%	81.0%	within %الجنس	

● مشاركة النساء كانت ضرورية ومفيدة للحراك



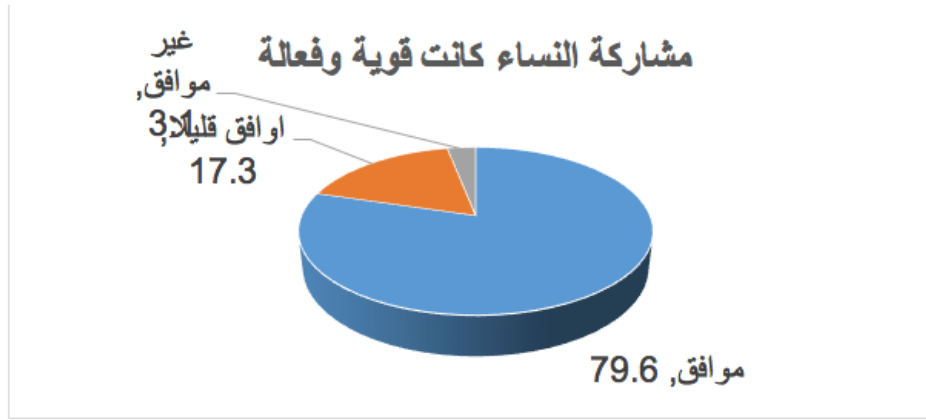
وافق 88.3% من المستجيبين على ان مشاركة النساء كانت ضرورية ومفيدة للحراك و9.45% وافق قليلاً بينما غير موافق 2.4%.

المحافظة * مشاركة النساء كانت ضرورية ومفيدة للحراك. Crosstabulation						
Total	مشاركة النساء كانت ضرورية ومفيدة للحراك.			Count		
	غير موافق	وافق قليلا	موافق			
116	4	12	100	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	3.4%	10.3%	86.2%	% within المحافظة		
170	1	17	152	Count	جبل لبنان	
100.0%	0.6%	10.0%	89.4%	% within المحافظة		
187	2	14	171	Count	محافظة الشمال	
100.0%	1.1%	7.5%	91.4%	% within المحافظة		
138	7	13	118	Count	محافظة البقاع	
100.0%	5.1%	9.4%	85.5%	% within المحافظة		
87	3	10	74	Count	محافظة الجنوب	
100.0%	3.4%	11.5%	85.1%	% within المحافظة		
698	17	66	615	Count	Total	
100.0%	2.4%	9.5%	88.1%	% within المحافظة		

الجنس * مشاركة النساء كانت ضرورية ومفيدة للحراك. Crosstabulation

Total	مشاركة النساء كانت ضرورية ومفيدة للحراك.			الجنس
	غير موافق	ارافق قليلا	موافق	
132	6	11	115	ذكر Count
100.0%	4.5%	8.3%	87.1%	within %الجنس
560	11	56	493	انثى Count
100.0%	2.0%	10.0%	88.0%	within %الجنس
692	17	67	608	Total Count
100.0%	2.5%	9.7%	87.9%	within %الجنس

● مشاركة النساء كانت قوية وفعالة



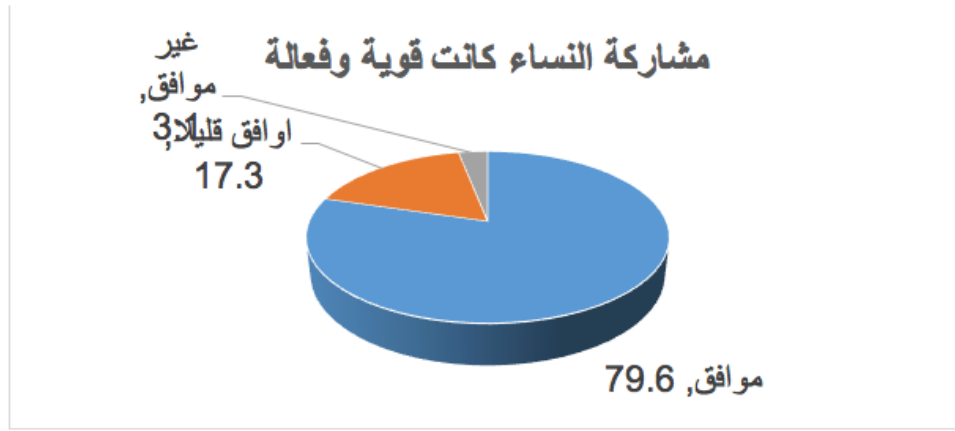
اعتبر 79.6% من المستجوبين أن مشاركة النساء كانت قوية وفعالة بينما 17.3% وافق قليلاً ولم يوافق فقط 3.1%.

المحافظة * مشاركة النساء كانت قوية وفعالة Crosstabulation						
Total	مشاركة النساء كانت قوية وفعالة			المحافظة	المحافظة	المحافظة
	غير موافق	وافق قليلاً	موافق			
115	4	23	88	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	3.5%	20.0%	76.5%	% within المحافظة		
169	2	24	143	Count	جبل لبنان	
100.0%	1.2%	14.2%	84.6%	% within المحافظة		
188	4	30	154	Count	محافظة الشمال	
100.0%	2.1%	16.0%	81.9%	% within المحافظة		
135	9	26	100	Count	محافظة البقاع	
100.0%	6.7%	19.3%	74.1%	% within المحافظة		
86	3	16	67	Count	محافظة الجنوب	
100.0%	3.5%	18.6%	77.9%	% within المحافظة		
693	22	119	552	Count	Total	
100.0%	3.2%	17.2%	79.7%	% within المحافظة		

الجنس * مشاركة النساء كانت قوية وفعالة Crosstabulation

Total	مشاركة النساء كانت قوية وفعالة			الجنس
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق	
131	7	25	99	ذكر
100.0%	5.3%	19.1%	75.6%	within %الجنس
558	14	97	447	انثى
100.0%	2.5%	17.4%	80.1%	within %الجنس
689	21	122	546	Total
100.0%	3.0%	17.7%	79.2%	within %الجنس

● مشاركة النساء كسرت الصورة النمطية لتوزيع الأدوار بين الجنسين



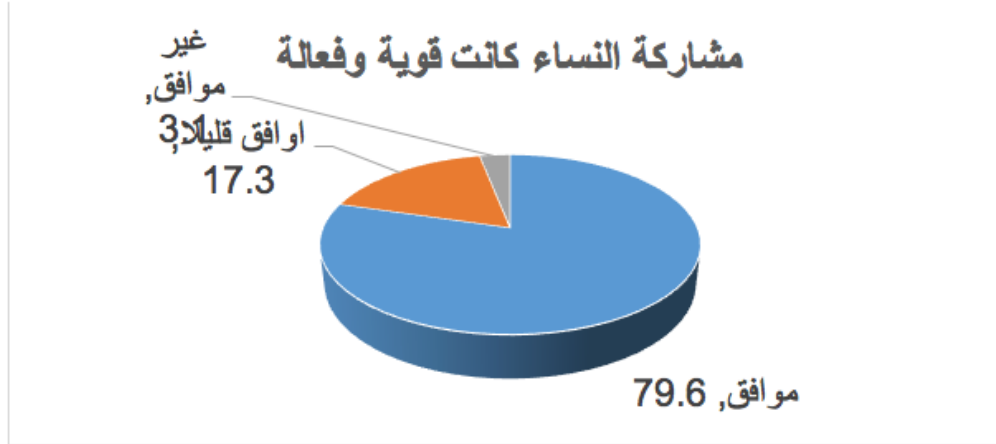
اعتبر 79.4% من المستجوبين أن مشاركة النساء في الحراك قد كسرت الصورة النمطية لتوزيع الأدوار بين الجنسين بينما 15.3% وافق قليلاً ولم يوافق 5.3%.

المحافظة * مشاركة النساء كانت قوية وفعالة Crosstabulation						
Total	مشاركة النساء كانت قوية وفعالة			Count	المحافظة	
	غير موافق	وافق قليلاً	موافق			
115	4	23	88	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	3.5%	20.0%	76.5%	% within المحافظة		
169	2	24	143	Count	جبل لبنان	
100.0%	1.2%	14.2%	84.6%	% within المحافظة		
188	4	30	154	Count	محافظة الشمال	
100.0%	2.1%	16.0%	81.9%	% within المحافظة		
135	9	26	100	Count	محافظة البقاع	
100.0%	6.7%	19.3%	74.1%	% within المحافظة		
86	3	16	67	Count	محافظة الجنوب	
100.0%	3.5%	18.6%	77.9%	% within المحافظة		
693	22	119	552	Count	Total	
100.0%	3.2%	17.2%	79.7%	% within المحافظة		

الجنس * مشاركة النساء كانت قوية وفعالة Crosstabulation

Total	مشاركة النساء كانت قوية وفعالة			الجنس
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق	
131	7	25	99	Count ذكر
100.0%	5.3%	19.1%	75.6%	% within الجنس
558	14	97	447	Count انثى
100.0%	2.5%	17.4%	80.1%	% within الجنس
689	21	122	546	Count Total
100.0%	3.0%	17.7%	79.2%	% within الجنس

● مشاركة النساء سلطت الضوء على مطالب وقضايا النساء



وافق 71.2% من المستجوبين على ان مشاركة النساء سلطت الضوء على مطالب وقضايا النساء و 22.5% وافقوا قليلاً و 6.4% لم يوافق.

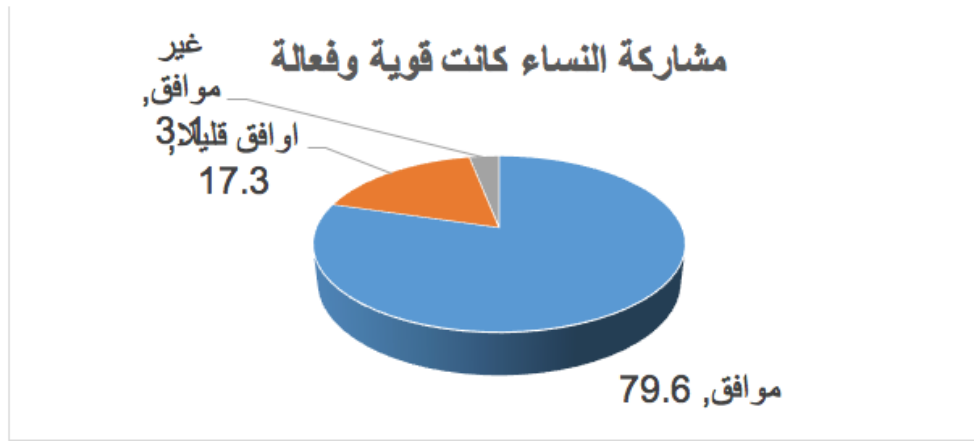
Crosstabulation * مشاركة النساء كانت قوية وفعالة

Total	مشاركة النساء كانت قوية وفعالة			المحافظة	بيروت
	غير موافق	وافق قليلاً	موافق		
115	4	23	88	Count	المحافظة
100.0%	3.5%	20.0%	76.5%	% within المحافظة	
169	2	24	143	Count	جبل لبنان
100.0%	1.2%	14.2%	84.6%	% within المحافظة	
188	4	30	154	Count	محافظة الشمال
100.0%	2.1%	16.0%	81.9%	% within المحافظة	
135	9	26	100	Count	محافظة البقاع
100.0%	6.7%	19.3%	74.1%	% within المحافظة	
86	3	16	67	Count	محافظة الجنوب
100.0%	3.5%	18.6%	77.9%	% within المحافظة	
693	22	119	552	Count	Total
100.0%	3.2%	17.2%	79.7%	% within المحافظة	

Crosstabulation * الجنس * مشاركة النساء كانت قوية وفعالة

Total	مشاركة النساء كانت قوية وفعالة			الجنس
	غير موافق	وافق قليلاً	موافق	
131	7	25	99	Count ذكر
100.0%	5.3%	19.1%	75.6%	% within الجنس
558	14	97	447	Count انثى
100.0%	2.5%	17.4%	80.1%	% within الجنس
689	21	122	546	Count Total
100.0%	3.0%	17.7%	79.2%	% within الجنس

• حضور النساء اعلى الصوت لقيام الدولة المدنية



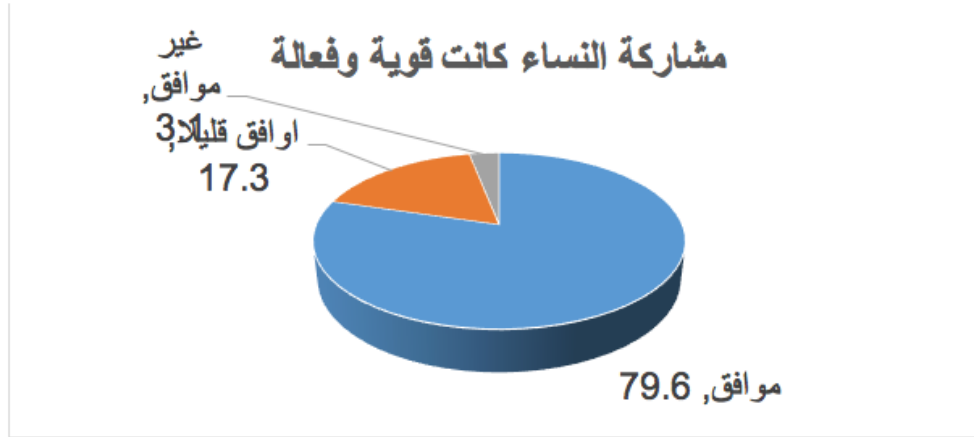
إن حضور النساء في الحراك قد أعلى الصوت لقيام الدولة المدنية حسب رأي 65.9% من المستجوبين و25.7% ترددوا في الموافقة بينما 8.4% لم يوافق.

المحافظة * مشاركة النساء كانت قوية وفعالة Crosstabulation						
Total	مشاركة النساء كانت قوية وفعالة			Count	المحافظة	
	غير موافق	اووافق قليلا	موافق			
115	4	23	88	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	3.5%	20.0%	76.5%	% within المحافظة		
169	2	24	143	Count	جبل لبنان	
100.0%	1.2%	14.2%	84.6%	% within المحافظة		
188	4	30	154	Count	محافظة الشمال	
100.0%	2.1%	16.0%	81.9%	% within المحافظة		
135	9	26	100	Count	محافظة البقاع	
100.0%	6.7%	19.3%	74.1%	% within المحافظة		
86	3	16	67	Count	محافظة الجنوب	
100.0%	3.5%	18.6%	77.9%	% within المحافظة		
693	22	119	552	Count	Total	
100.0%	3.2%	17.2%	79.7%	% within المحافظة		

الجنس * مشاركة النساء كانت قوية وفعالة Crosstabulation

Total	مشاركة النساء كانت قوية وفعالة			الجنس
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق	
131	7	25	99	Count ذكر
100.0%	5.3%	19.1%	75.6%	% within الجنس
558	14	97	447	Count انثى
100.0%	2.5%	17.4%	80.1%	% within الجنس
689	21	122	546	Count Total
100.0%	3.0%	17.7%	79.2%	% within الجنس

• حضور النساء اعلى الصوت لمحاربة الفساد



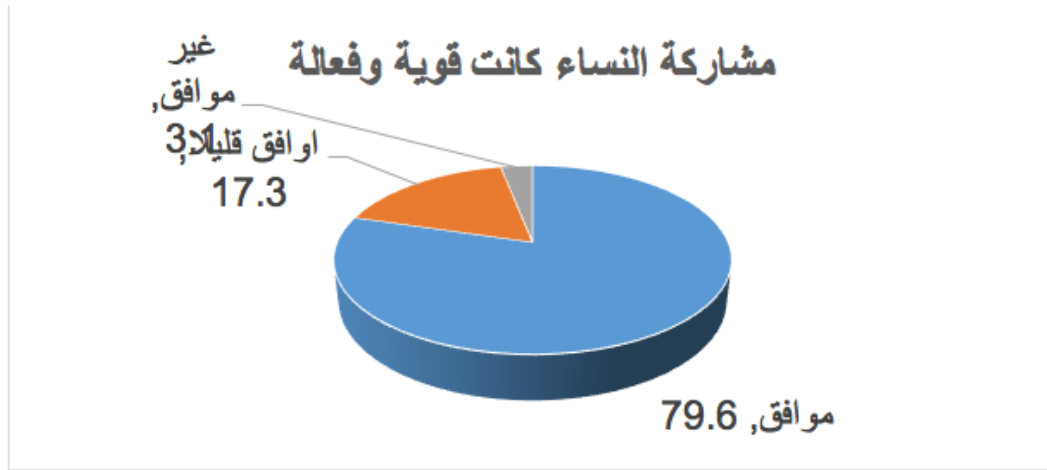
اعتبر 71.1% من المستجوبين أن حضور النساء في الحراك أعلى الصوت في محاربة الفساد بينما 21.4% وافق قليلاً و7.4% غير موافق.

المحافظة * مشاركة النساء كانت قوية وفعالة Crosstabulation						
Total	مشاركة النساء كانت قوية وفعالة			Count	المحافظة	
	غير موافق	اوافق قليلاً	موافق			
115	4	23	88	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	3.5%	20.0%	76.5%	% within المحافظة		
169	2	24	143	Count	جبل لبنان	المحافظة
100.0%	1.2%	14.2%	84.6%	% within المحافظة		
188	4	30	154	Count	محافظة الشمال	المحافظة
100.0%	2.1%	16.0%	81.9%	% within المحافظة		
135	9	26	100	Count	محافظة البقاع	المحافظة
100.0%	6.7%	19.3%	74.1%	% within المحافظة		
86	3	16	67	Count	محافظة الجنوب	المحافظة
100.0%	3.5%	18.6%	77.9%	% within المحافظة		
693	22	119	552	Count	Total	
100.0%	3.2%	17.2%	79.7%	% within المحافظة		

الجنس * مشاركة النساء كانت قوية وفعالة Crosstabulation

Total	مشاركة النساء كانت قوية وفعالة			الجنس
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق	
131	7	25	99	ذكر Count
100.0%	5.3%	19.1%	75.6%	within %الجنس
558	14	97	447	انثى Count
100.0%	2.5%	17.4%	80.1%	within %الجنس
689	21	122	546	Total Count
100.0%	3.0%	17.7%	79.2%	within %الجنس

● ساهم حضور النساء بإعلاء الصوت لإلغاء الطائفية السياسية

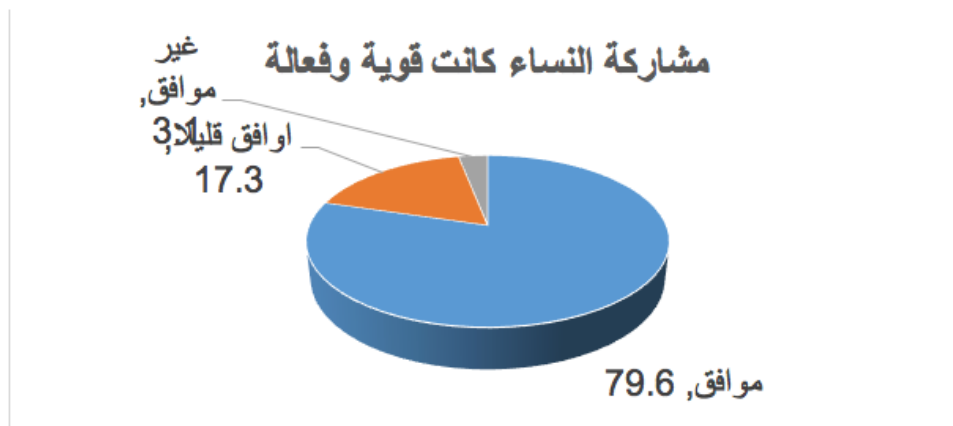


لطالما كانت النساء من أوائل المحاربيين لإلغاء الطائفية السياسية ووافق 58.3% من المستجوبين على ان مشاركتها في الحراك قد ساهم في إعلاء الصوت لإلغائها وتردد 30.9% ولم يوافق 10.8%.

المحافظة * مشاركة النساء كانت قوية وفعالة Crosstabulation						
Total	مشاركة النساء كانت قوية وفعالة			Count	المحافظة	
	غير موافق	او افق قليلا	موافق			
115	4	23	88	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	3.5%	20.0%	76.5%	% within المحافظة		
169	2	24	143	Count	جبل لبنان	المحافظة
100.0%	1.2%	14.2%	84.6%	% within المحافظة		
188	4	30	154	Count	محافظة الشمال	المحافظة
100.0%	2.1%	16.0%	81.9%	% within المحافظة		
135	9	26	100	Count	محافظة البقاع	المحافظة
100.0%	6.7%	19.3%	74.1%	% within المحافظة		
86	3	16	67	Count	محافظة الجنوب	المحافظة
100.0%	3.5%	18.6%	77.9%	% within المحافظة		
693	22	119	552	Count	Total	
100.0%	3.2%	17.2%	79.7%	% within المحافظة		

الجنس * مشاركة النساء كانت قوية وفعالة Crosstabulation					
Total	مشاركة النساء كانت قوية وفعالة			Count	الجنس
	غير موافق	او افق قليلا	موافق		
131	7	25	99	Count	ذكر
100.0%	5.3%	19.1%	75.6%	% within الجنس	
558	14	97	447	Count	انثى
100.0%	2.5%	17.4%	80.1%	% within الجنس	
689	21	122	546	Count	Total
100.0%	3.0%	17.7%	79.2%	% within الجنس	

● ساهم حضور النساء في سلمية الحراك

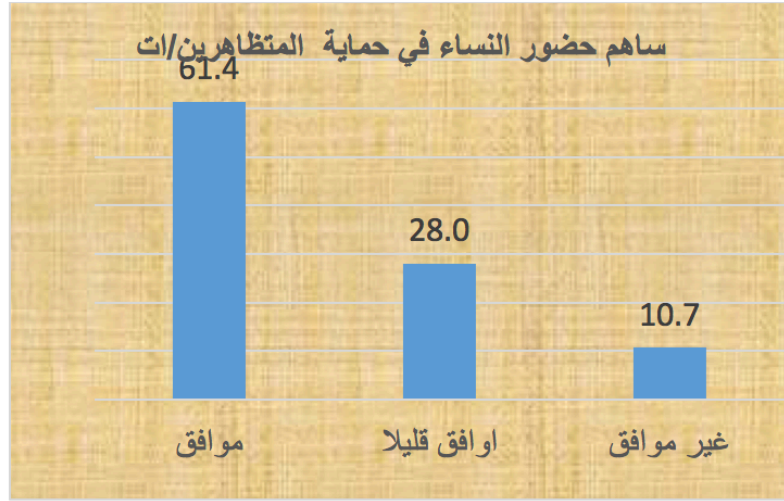


رأى 69.4% من المستجوبين أن حضور النساء قد ساهم في سلمية الحراك، بينما تردد 22.2% ولم يوافق 8.5%.

المحافظة * مشاركة النساء كانت قوية وفعالة Crosstabulation						
Total	مشاركة النساء كانت قوية وفعالة			Count	المحافظة	
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
115	4	23	88	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	3.5%	20.0%	76.5%	% within المحافظة		
169	2	24	143	Count	جبل لبنان	المحافظة
100.0%	1.2%	14.2%	84.6%	% within المحافظة		
188	4	30	154	Count	محافظة الشمال	المحافظة
100.0%	2.1%	16.0%	81.9%	% within المحافظة		
135	9	26	100	Count	محافظة البقاع	المحافظة
100.0%	6.7%	19.3%	74.1%	% within المحافظة		
86	3	16	67	Count	محافظة الجنوب	المحافظة
100.0%	3.5%	18.6%	77.9%	% within المحافظة		
693	22	119	552	Count	Total	المحافظة
100.0%	3.2%	17.2%	79.7%	% within المحافظة		

الجنس * مشاركة النساء كانت قوية وفعالة Crosstabulation						
Total	مشاركة النساء كانت قوية وفعالة			Count	الجنس	
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
131	7	25	99	Count	ذكر	الجنس
100.0%	5.3%	19.1%	75.6%	% within الجنس		
558	14	97	447	Count	انثى	الجنس
100.0%	2.5%	17.4%	80.1%	% within الجنس		
689	21	122	546	Count	Total	الجنس
100.0%	3.0%	17.7%	79.2%	% within الجنس		

ساهم حضور النساء في حماية المتظاهرين/ات



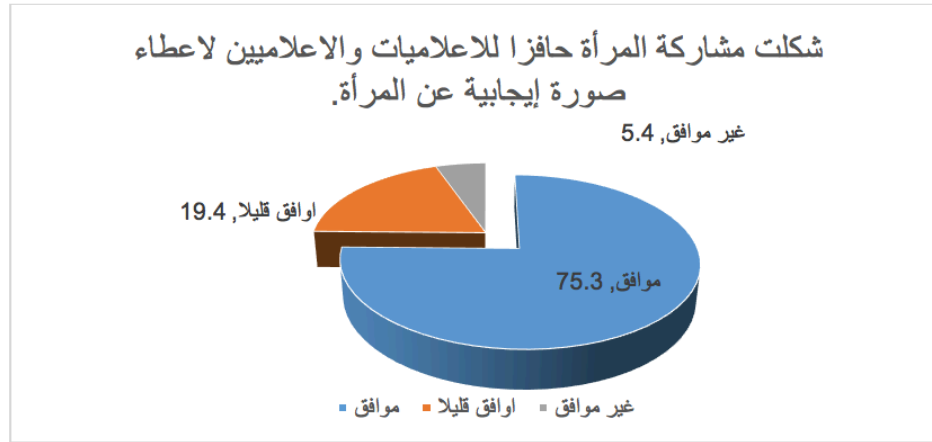
حسب رأي 61.4% من المستجوبين إن حضور النساء ساهم في حماية المتظاهرين وتردد 28.0% ولم يوافق 10.7%.

المحافظة * ساهم حضور النساء في حماية المتظاهرين/ات Crosstabulation						
Total	ساهم حضور النساء في حماية المتظاهرين/ات			المحافظة	بيروت	المحافظة
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
114	16	37	61	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	14.0%	32.5%	53.5%	% within المحافظة		
165	15	36	114	Count	جبل لبنان	المحافظة
100.0%	9.1%	21.8%	69.1%	% within المحافظة		
184	15	53	116	Count	محافظة الشمال	المحافظة
100.0%	8.2%	28.8%	63.0%	% within المحافظة		
137	17	36	84	Count	محافظة البقاع	المحافظة
100.0%	12.4%	26.3%	61.3%	% within المحافظة		
86	9	30	47	Count	محافظة الجنوب	المحافظة
100.0%	10.5%	34.9%	54.7%	% within المحافظة		
686	72	192	422	Count	Total	
100.0%	10.5%	28.0%	61.5%	% within المحافظة		

الجنس * ساهم حضور النساء في حماية المتظاهرين/ات Crosstabulation

Total	ساهم حضور النساء في حماية المتظاهرين/ات			الجنس
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق	
130	22	41	67	Count ذكر
100.0%	16.9%	31.5%	51.5%	% within الجنس
552	46	153	353	Count انثى
100.0%	8.3%	27.7%	63.9%	% within الجنس
682	68	194	420	Count Total
100.0%	10.0%	28.4%	61.6%	% within الجنس

● شكلت مشاركة المرأة حافزا للإعلاميات والاعلاميين لإعطاء صورة إيجابية عن المرأة.



شكلت مشاركة المرأة في الحراك حافزاً للإعلاميين والإعلاميات لإعطاء صورة إيجابية عن المرأة بنسبة 75.3% وتردد 19.4% ولم يوافق فقط 5.4%.

Crosstabulation * شكلت مشاركة المرأة حافزا للإعلاميات والاعلاميين لإعطاء صورة إيجابية عن المرأة.

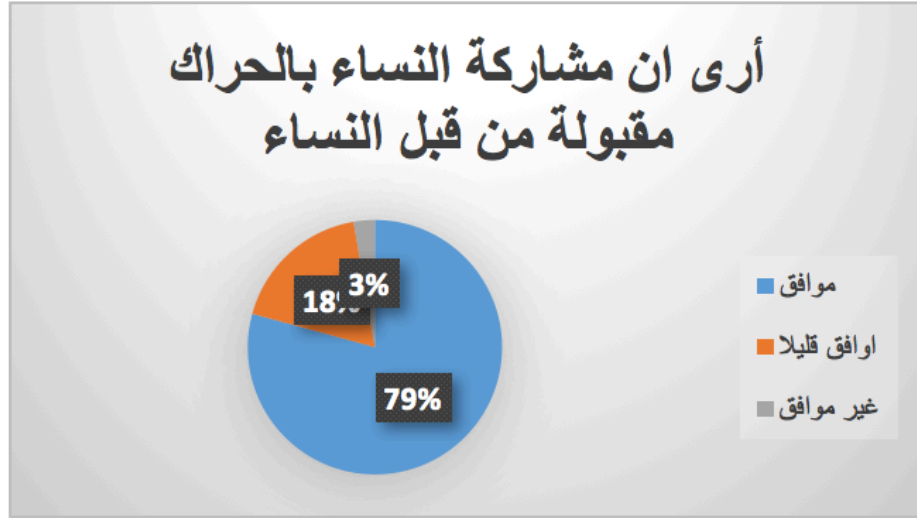
Total	شكلت مشاركة المرأة حافزا للإعلاميات والاعلاميين لإعطاء صورة إيجابية عن المرأة.			المحافظة	بيروت	المحافظة
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
115	10	32	73	Count	جبل لبنان	المحافظة
100.0%	8.7%	27.8%	63.5%	% within		
168	2	23	143	Count	محافظة الشمال	المحافظة
100.0%	1.2%	13.7%	85.1%	% within		
186	9	29	148	Count	محافظة البقاع	المحافظة
100.0%	4.8%	15.6%	79.6%	% within		
135	7	25	103	Count	محافظة الجنوب	المحافظة
100.0%	5.2%	18.5%	76.3%	% within		
86	7	25	54	Count	Total	المحافظة
100.0%	8.1%	29.1%	62.8%	% within		
690	35	134	521	Count		
100.0%	5.1%	19.4%	75.5%	% within		

Crosstabulation * الجنس * شكلت مشاركة المرأة حافزا للإعلاميات والاعلاميين لإعطاء صورة إيجابية عن المرأة.

شكلت مشاركة المرأة حافزا للإعلاميات والاعلاميين لإعطاء صورة إيجابية عن المرأة.

Total	شكلت مشاركة المرأة حافزا للإعلاميات والاعلاميين لإعطاء صورة إيجابية عن المرأة.			الجنس	ذكر	الجنس
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
128	11	39	78	Count	انثى	الجنس
100.0%	8.6%	30.5%	60.9%	% within		
557	21	97	439	Count	Total	الجنس
100.0%	3.8%	17.4%	78.8%	% within		
685	32	136	517	Count		
100.0%	4.7%	19.9%	75.5%	% within		

أرى ان مشاركة النساء بالحراك مقبولة من قبل النساء



رأى 79% من المستجوبين أن

مشاركة النساء بالحراك كانت مقبولة من النساء وتردد 18% ولم يوافق فقط 3%.

المحافظة * أرى ان مشاركة النساء بالحراك مقبولة من قبل النساء Crosstabulation						
Total	أرى ان مشاركة النساء بالحراك مقبولة من قبل النساء			Count	المحافظة	
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
114	6	24	84	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	5.3%	21.1%	73.7%	% within المحافظة		
167	3	28	136	Count	جبل لبنان	المحافظة
100.0%	1.8%	16.8%	81.4%	% within المحافظة		
186	2	35	149	Count	محافظة الشمال	المحافظة
100.0%	1.1%	18.8%	80.1%	% within المحافظة		
137	3	27	107	Count	محافظة البقاع	المحافظة
100.0%	2.2%	19.7%	78.1%	% within المحافظة		
86	4	14	68	Count	محافظة الجنوب	المحافظة
100.0%	4.7%	16.3%	79.1%	% within المحافظة		
690	18	128	544	Count	Total	المحافظة
100.0%	2.6%	18.6%	78.8%	% within المحافظة		

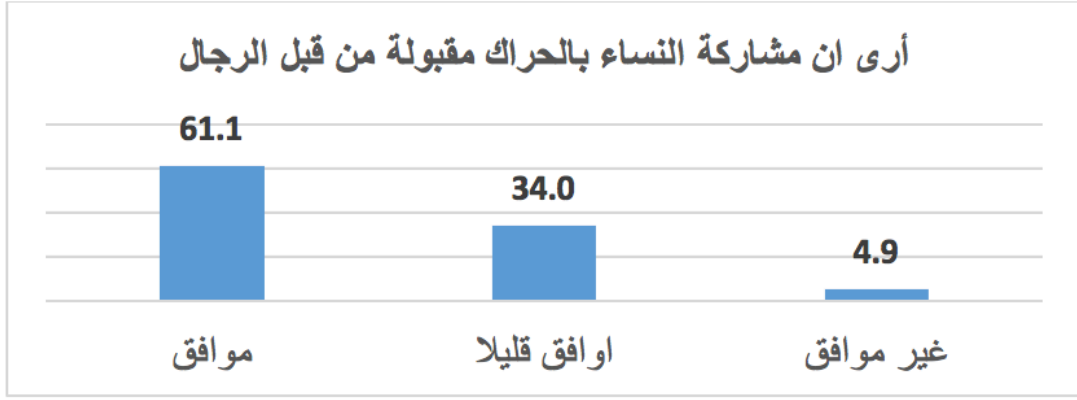
الجنس * أرى ان مشاركة النساء بالحراك مقبولة من قبل النساء Crosstabulation

أرى ان مشاركة النساء بالحراك مقبولة

من قبل النساء

Total	غير موافق	اوافق قليلا	موافق	الجنس
130	9	35	86	ذكر
100.0%	6.9%	26.9%	66.2%	Count within %الجنس
556	9	93	454	انثى
100.0%	1.6%	16.7%	81.7%	Count within %الجنس
686	18	128	540	Total
100.0%	2.6%	18.7%	78.7%	Count within %الجنس

أرى ان مشاركة النساء بالحراك مقبولة من قبل الرجال



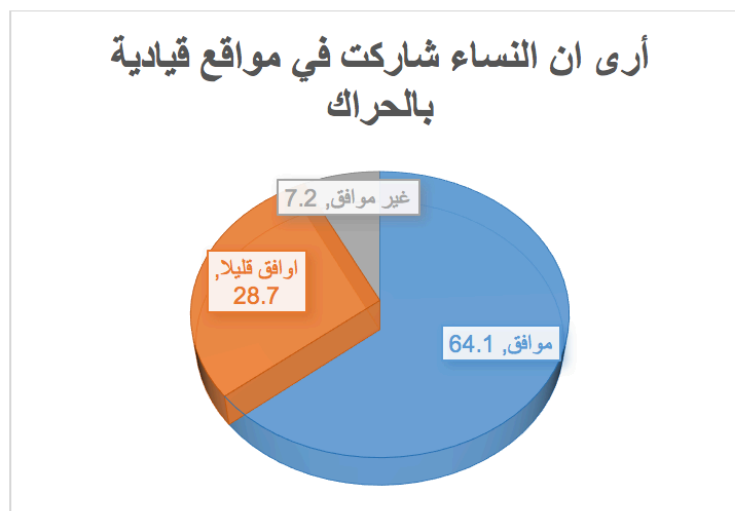
كانت مشاركة النساء بالحراك مقبولة من قبل الرجال لدى المستجوبين بنسبة 61.1% ووافق قليلا 34.0% ولم يوافق 4.9%.

المحافظة * أرى ان مشاركة النساء بالحراك مقبولة من قبل الرجال Crosstabulation						
Total	أرى ان مشاركة النساء بالحراك مقبولة من قبل الرجال			المحافظة	بيروت	المحافظة
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
112	9	32	71	Count	جبل لبنان	
100.0%	8.0%	28.6%	63.4%	% within المحافظة		
160	6	56	98	Count	محافظة الشمال	
100.0%	3.8%	35.0%	61.3%	% within المحافظة		
183	7	68	108	Count	محافظة البقاع	
100.0%	3.8%	37.2%	59.0%	% within المحافظة		
134	8	53	73	Count	محافظة الجنوب	
100.0%	6.0%	39.6%	54.5%	% within المحافظة		
85	3	23	59	Count	Total	
100.0%	3.5%	27.1%	69.4%	% within المحافظة		
674	33	232	409	Count		
100.0%	4.9%	34.4%	60.7%	% within المحافظة		

أرى ان مشاركة النساء بالحراك مقبولة من قبل الرجال

Total	غير موافق	اوافق قليلا	موافق	الجنس
129	5	49	75	ذكر
100.0%	3.9%	38.0%	58.1%	% within الجنس
545	25	183	337	انثى
100.0%	4.6%	33.6%	61.8%	% within الجنس
674	30	232	412	Total
100.0%	4.5%	34.4%	61.1%	% within الجنس

• أرى ان النساء شاركت في مواقع قيادية بالحراك



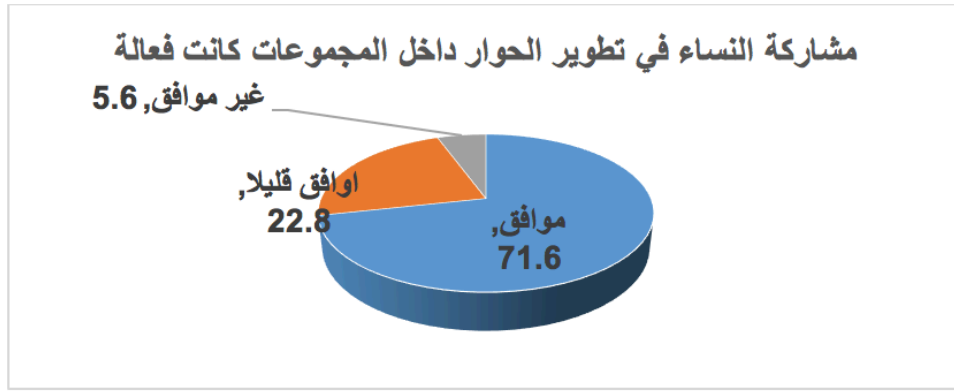
رأى 64.1% من المستجوبين ان النساء قد شاركت في مواقع قيادية في الحراك بينما تردد في ذلك 28.7% ولم يوافق 7.2%.

المحافظة * أرى ان النساء شاركت في مواقع قيادية بالحراك Crosstabulation						
Total	أرى ان النساء شاركت في مواقع قيادية بالحراك			Count	المحافظة	
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
115	12	33	70	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	10.4%	28.7%	60.9%	% within المحافظة		
166	4	50	112	Count	جبل لبنان	
100.0%	2.4%	30.1%	67.5%	% within المحافظة		
185	9	43	133	Count	محافظة الشمال	
100.0%	4.9%	23.2%	71.9%	% within المحافظة		
135	17	41	77	Count	محافظة البقاع	
100.0%	12.6%	30.4%	57.0%	% within المحافظة		
85	9	31	45	Count	محافظة الجنوب	
100.0%	10.6%	36.5%	52.9%	% within المحافظة		
686	51	198	437	Count	Total	
100.0%	7.4%	28.9%	63.7%	% within المحافظة		

الجنس * أرى ان النساء شاركت في مواقع قيادية بالحراك Crosstabulation

Total	أرى ان النساء شاركت في مواقع قيادية بالحراك			الجنس
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق	
131	15	41	75	ذكر Count
100.0%	11.5%	31.3%	57.3%	within %الجنس
550	34	159	357	انثى Count
100.0%	6.2%	28.9%	64.9%	within %الجنس
681	49	200	432	Total Count
100.0%	7.2%	29.4%	63.4%	within %الجنس

● مشاركة النساء في تطوير الحوار داخل المجموعات كانت فعالة



مشاركة النساء في تطوير الحوار داخل المجموعات كانت فعالة حسب رأي 71,6% من المستجوبين وتردد 22.8% ولم يوافق 5.6%.

المحافظة * مشاركة النساء في تطوير الحوار داخل المجموعات كانت فعالة Crosstabulation						
Total	مشاركة النساء في تطوير الحوار داخل المجموعات كانت فعالة			Count	المحافظة	
	غير موافق	اوفاق قليلا	موافق			
111	8	32	71	Count	بيروت	% within المحافظة
100.0%	7.2%	28.8%	64.0%			
166	5	27	134	Count	جبل لبنان	% within المحافظة
100.0%	3.0%	16.3%	80.7%			
183	8	39	136	Count	محافظة الشمال	% within المحافظة
100.0%	4.4%	21.3%	74.3%			
135	11	42	82	Count	محافظة البقاع	% within المحافظة
100.0%	8.1%	31.1%	60.7%			
83	7	19	57	Count	محافظة الجنوب	% within المحافظة
100.0%	8.4%	22.9%	68.7%			
678	39	159	480	Count	Total	
100.0%	5.8%	23.5%	70.8%			% within المحافظة

Total	مشاركة النساء في تطوير الحوار داخل المجموعات كانت فعالة			Count	الجنس
	غير موافق	اوفاق قليلا	موافق		
129	12	34	83	Count	ذكر
100.0%	9.3%	26.4%	64.3%		% within الجنس
549	27	123	399	Count	انثى
100.0%	4.9%	22.4%	72.7%		% within الجنس
678	39	157	482	Count	Total
100.0%	5.8%	23.2%	71.1%		% within الجنس

ما أدى إليه الحراك:

1. أدى الحراك الى كسر المحرمات وجدار الخوف

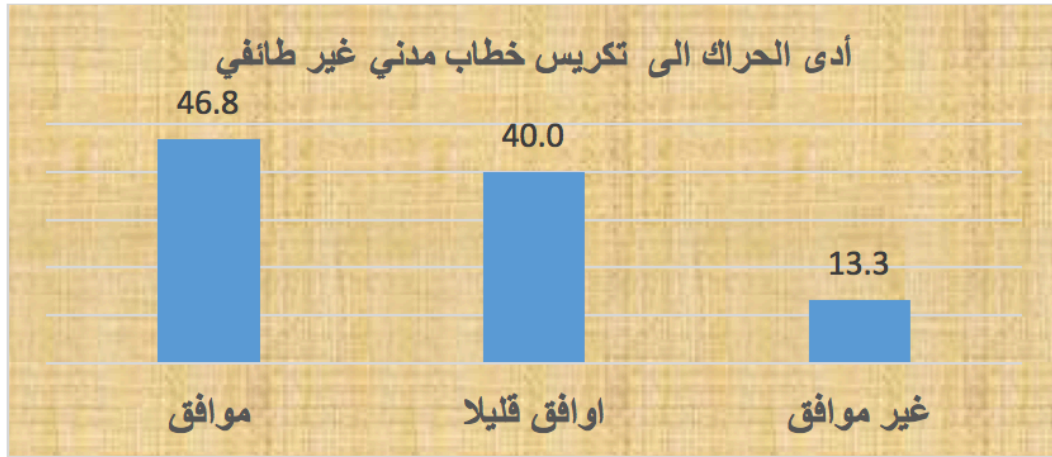


أدى الحراك إلى كسر المحرمات وجدار الخوف الموافقة 58.8% ، متردد 33.5% ، عدم الموافقة 7.7%.

المحافظة * أدى الحراك الى كسر المحرمات وجدار الخوف Crosstabulation						
Total	أدى الحراك الى كسر المحرمات وجدار الخوف			Count	المحافظة	
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
118	14	38	66	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	11.9%	32.2%	55.9%	% within المحافظة		
171	11	53	107	Count	جبل لبنان	المحافظة
100.0%	6.4%	31.0%	62.6%	% within المحافظة		
188	12	68	108	Count	محافظة الشمال	المحافظة
100.0%	6.4%	36.2%	57.4%	% within المحافظة		
134	8	51	75	Count	محافظة البقاع	المحافظة
100.0%	6.0%	38.1%	56.0%	% within المحافظة		
85	9	26	50	Count	محافظة الجنوب	المحافظة
100.0%	10.6%	30.6%	58.8%	% within المحافظة		
696	54	236	406	Count	Total	
100.0%	7.8%	33.9%	58.3%	% within المحافظة		

Crosstabulation * أدي الحراك الى كسر المحرمات وجدار الخوف						
Total	أدي الحراك الى كسر المحرمات وجدار الخوف			Count	الجنس	
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
131	11	46	74		ذكر	
100.0%	8.4%	35.1%	56.5%		% within الجنس	
560	38	192	330		انثى	
100.0%	6.8%	34.3%	58.9%		% within الجنس	
691	49	238	404			Total
100.0%	7.1%	34.4%	58.5%		% within الجنس	

2. أدي الحراك الى تكريس خطاب مدني غير طائفي

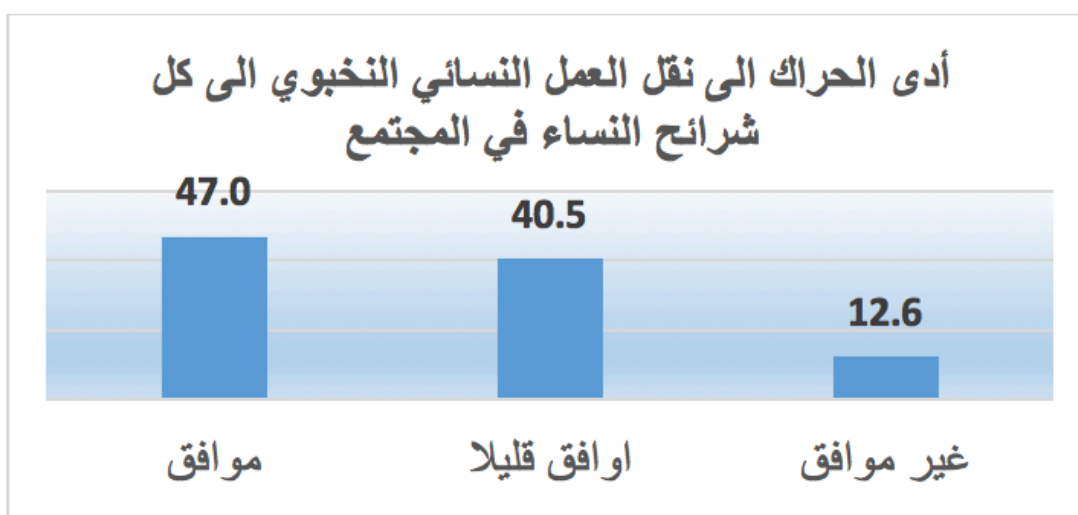


وافق 46.8% على أن الحراك قد أدى إلى تكريس الخطاب المدني غير الطائفي و 40% ضبابية وتردد ولم يتلمس جيداً الخطاب المدني وهي نسبة عالية، أما 13.3% فلم يوافقوا إطلاقاً على هذه النتيجة.

Crosstabulation * المحافظة * أدي الحراك الى تكريس خطاب مدني غير طائفي						
Total	أدي الحراك الى تكريس خطاب مدني غير طائفي			Count	المحافظة	
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
117	26	43	48		بيروت	
100.0%	22.2%	36.8%	41.0%		% within المحافظة	
168	15	64	89		جبل لبنان	
100.0%	8.9%	38.1%	53.0%		% within المحافظة	
185	21	75	89		محافظة الشمال	
100.0%	11.4%	40.5%	48.1%		% within المحافظة	
135	16	54	65		محافظة البقاع	
100.0%	11.9%	40.0%	48.1%		% within المحافظة	
85	15	37	33		محافظة الجنوب	
100.0%	17.6%	43.5%	38.8%		% within المحافظة	
690	93	273	324			Total
100.0%	13.5%	39.6%	47.0%		% within المحافظة	

الجنس * أدى الحراك الى تكريس خطاب مدني غير طائفي Crosstabulation						
Total	أدى الحراك الى تكريس خطاب مدني غير طائفي			Count	ذكر	الجنس
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
130	19	61	50			
100.0%	14.6%	46.9%	38.5%	% within الجنس		
555	69	220	266	Count	انثى	
100.0%	12.4%	39.6%	47.9%	% within الجنس		
685	88	281	316	Count	Total	
100.0%	12.8%	41.0%	46.1%	% within الجنس		

3. أدى الحراك الى نقل العمل النسائي النخبوي الى كل شرائح النساء في المجتمع



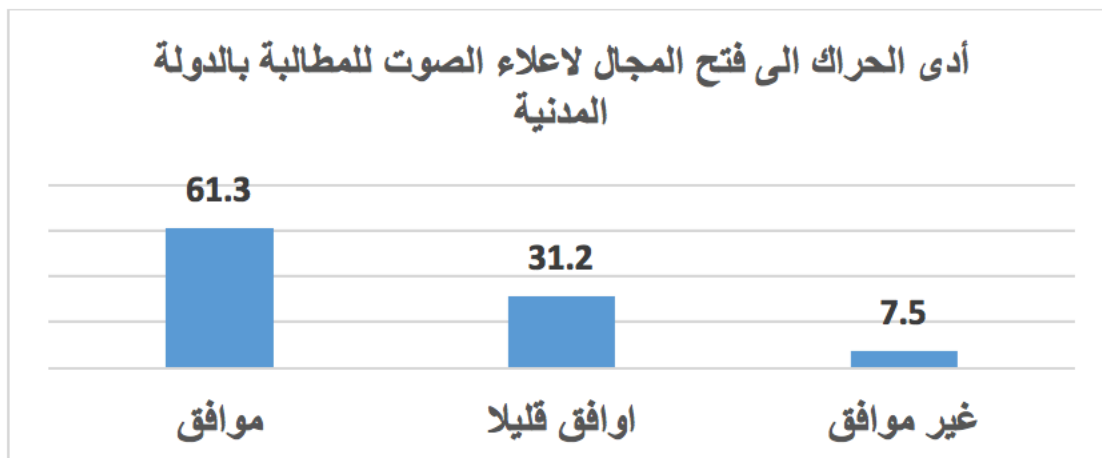
نقل العمل النسائي إلى كافة الشرائح : 47% من المستجوبين يرون ان النساء أصبحن منخرطات بالعمل النسائي يقابله 40.5% متردد، ماذا يعني ذلك؟ رغم ان أعداد النساء المشاركة كانت هائلة.

المحافظة * أدى الحراك الى نقل العمل النسائي النخبوي الى كل شرائح النساء في المجتمع Crosstabulation						
Total	أدى الحراك الى نقل العمل النسائي النخبوي الى كل شرائح النساء في المجتمع			Count	بيروت	المحافظة
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
114	26	42	46	Count	جبل لبنان	المحافظة
100.0%	22.8%	36.8%	40.4%	% within المحافظة		
168	12	63	93	Count	محافظة الشمال	المحافظة
100.0%	7.1%	37.5%	55.4%	% within المحافظة		
187	27	66	94	Count	محافظة البقاع	المحافظة
100.0%	14.4%	35.3%	50.3%	% within المحافظة		
135	14	62	59	Count	محافظة الجنوب	المحافظة
100.0%	10.4%	45.9%	43.7%	% within المحافظة		
85	9	45	31	Count	Total	المحافظة
100.0%	10.6%	52.9%	36.5%	% within المحافظة		
689	88	278	323	Count	Total	
100.0%	12.8%	40.3%	46.9%	% within المحافظة		

الجنس * أدى الحراك الى نقل العمل النسائي النخبوي الى كل شرائح النساء في المجتمع Crosstabulation						
Total	أدى الحراك الى نقل العمل النسائي النخبوي الى كل شرائح النساء في المجتمع			Count	ذكر	الجنس
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
130	17	73	40	Count	انثى	الجنس
100.0%	13.1%	56.2%	30.8%	% within الجنس		
557	67	208	282	Count	ذكر	الجنس
100.0%	12.0%	37.3%	50.6%	% within الجنس		
687	84	281	322	Count	Total	
100.0%	12.2%	40.9%	46.9%	% within الجنس		

أدى الحراك الى نقل العمل النسائي النخبوي الى كل شرائح النساء في المجتمع * الجنس Crosstabulation						
Total	الجنس		Count	موافق	أدى الحراك الى نقل العمل النسائي النخبوي الى كل شرائح النساء في المجتمع	
	انثى	ذكر				
322	282	40	Count	موافق	أدى الحراك الى نقل العمل النسائي النخبوي الى كل شرائح النساء في المجتمع	
100.0%	87.6%	12.4%	% within أدى الحراك الى نقل العمل النسائي النخبوي الى كل شرائح النساء في المجتمع			
281	208	73	Count	اوافق قليلا	أدى الحراك الى نقل العمل النسائي النخبوي الى كل شرائح النساء في المجتمع	
100.0%	74.0%	26.0%	% within أدى الحراك الى نقل العمل النسائي النخبوي الى كل شرائح النساء في المجتمع			
84	67	17	Count	غير موافق	أدى الحراك الى نقل العمل النسائي النخبوي الى كل شرائح النساء في المجتمع	
100.0%	79.8%	20.2%	% within أدى الحراك الى نقل العمل النسائي النخبوي الى كل شرائح النساء في المجتمع			
687	557	130	Count	Total		
100.0%	81.1%	18.9%	% within أدى الحراك الى نقل العمل النسائي النخبوي الى كل شرائح النساء في المجتمع			

أدى الحراك الى فتح المجال لإعلاء الصوت للمطالبة بالدولة المدنية



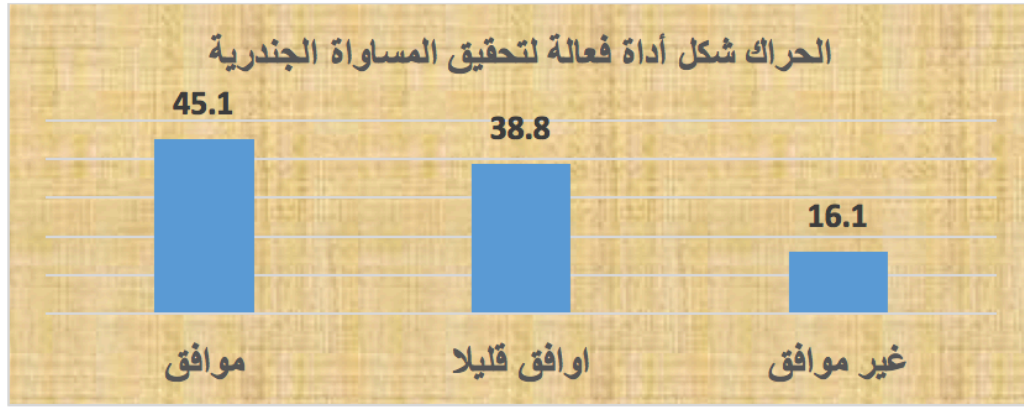
إعلاء الصوت للمطالبة بالدولة المدنية مطلب أساسي للحراك وقد تمت الموافقة من قبل 61.3% بينما المترددة لم تتعدى 31.2% وغير موافق 7.5%.

المحافظة * أدى الحراك الى فتح المجال لإعلاء الصوت للمطالبة بالدولة المدنية Crosstabulation						
Total	أدى الحراك الى فتح المجال لإعلاء الصوت للمطالبة بالدولة المدنية			المحافظة	بيروت	المحافظة
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
115	14	35	66	Count	المحافظة	
100.0%	12.2%	30.4%	57.4%	% within المحافظة		
168	8	51	109	Count	جبل لبنان	
100.0%	4.8%	30.4%	64.9%	% within المحافظة		
186	13	61	112	Count	محافظة الشمال	
100.0%	7.0%	32.8%	60.2%	% within المحافظة		
136	9	40	87	Count	محافظة البقاع	
100.0%	6.6%	29.4%	64.0%	% within المحافظة		
85	8	27	50	Count	محافظة الجنوب	
100.0%	9.4%	31.8%	58.8%	% within المحافظة		
690	52	214	424	Count	Total	
100.0%	7.5%	31.0%	61.4%	% within المحافظة		

Crosstabulation الجنس * أدى الحراك الى فتح المجال لاعلاء الصوت للمطالبة بالدولة المدنية						
Total	أدى الحراك الى فتح المجال لاعلاء الصوت للمطالبة بالدولة المدنية			Count	الجنس	ذكر
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
131	13	50	68		الجنس	ذكر
100.0%	9.9%	38.2%	51.9%	% within الجنس		
556	38	169	349		الجنس	انثى
100.0%	6.8%	30.4%	62.8%	% within الجنس		
687	51	219	417		Total	
100.0%	7.4%	31.9%	60.7%	% within الجنس		

Crosstabulation الجنس * أدى الحراك الى فتح المجال لاعلاء الصوت للمطالبة بالدولة المدنية * الجنس						
Total	الجنس		Count	موافق	أدى الحراك الى فتح المجال لاعلاء الصوت للمطالبة بالدولة المدنية	
	انثى	ذكر				
417	349	68			أدى الحراك الى فتح المجال لاعلاء الصوت للمطالبة بالدولة المدنية	
100.0%	83.7%	16.3%	% within أدى الحراك الى فتح المجال لاعلاء الصوت للمطالبة بالدولة المدنية			
219	169	50			أدى الحراك الى فتح المجال لاعلاء الصوت للمطالبة بالدولة المدنية	
100.0%	77.2%	22.8%	% within أدى الحراك الى فتح المجال لاعلاء الصوت للمطالبة بالدولة المدنية			
51	38	13			أدى الحراك الى فتح المجال لاعلاء الصوت للمطالبة بالدولة المدنية	
100.0%	74.5%	25.5%	% within أدى الحراك الى فتح المجال لاعلاء الصوت للمطالبة بالدولة المدنية			
687	556	131			Total	
100.0%	80.9%	19.1%	% within أدى الحراك الى فتح المجال لاعلاء الصوت للمطالبة بالدولة المدنية			

الحراك شكل أداة فعالة لتحقيق المساواة الجندرية



أيضاً تظهر الرسوم البيانية نوع من الضبابية بدور الحراك بتشكيل أداة فعالة لتحقيق المساواة الجندرية بنسبة 56.1% موافق إلى 16.1% غير موافق و38.8% متردد.

المحافظة * الحراك شكل أداة فعالة لتحقيق المساواة الجندرية Crosstabulation						
Total	الحراك شكل أداة فعالة لتحقيق المساواة الجندرية			Count		
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
112	32	37	43	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	28.6%	33.0%	38.4%	% within المحافظة		
166	18	59	89	Count	جبل لبنان	المحافظة
100.0%	10.8%	35.5%	53.6%	% within المحافظة		
183	23	72	88	Count	محافظة الشمال	محافظة
100.0%	12.6%	39.3%	48.1%	% within المحافظة		
131	22	55	54	Count	محافظة البقاع	محافظة
100.0%	16.8%	42.0%	41.2%	% within المحافظة		
85	13	41	31	Count	محافظة الجنوب	محافظة
100.0%	15.3%	48.2%	36.5%	% within المحافظة		
677	108	264	305	Count	Total	
100.0%	16.0%	39.0%	45.1%	% within المحافظة		

الجنس * الحراك شكل أداة فعالة لتحقيق المساواة الجندرية Crosstabulation						
Total	الحراك شكل أداة فعالة لتحقيق المساواة الجندرية			Count		الجنس
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
131	21	66	44	Count	ذكر	الجنس
100.0%	16.0%	50.4%	33.6%	% within الجنس		
545	85	199	261	Count	انثى	الجنس
100.0%	15.6%	36.5%	47.9%	% within الجنس		
676	106	265	305	Count	Total	
100.0%	15.7%	39.2%	45.1%	% within الجنس		

سلط الحراك الضوء على قضايا المرأة بخاصة القوانين التمييزية ضدها



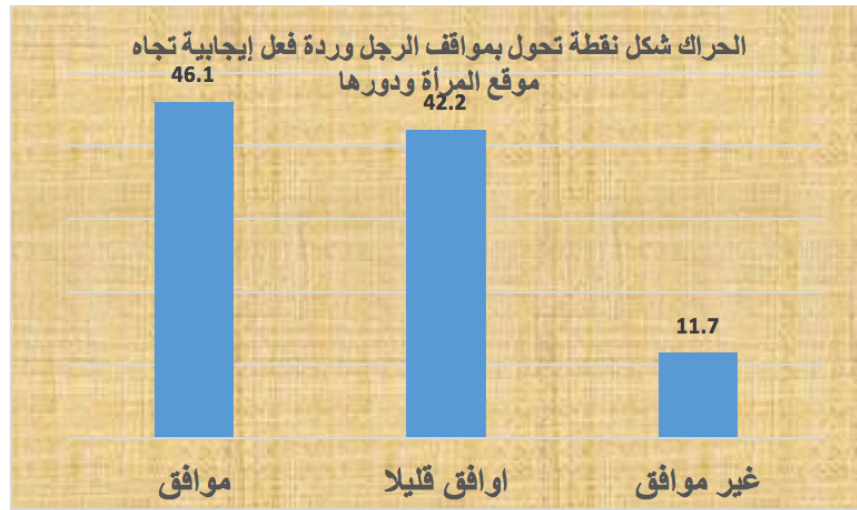
49.9% من العينة وافقت على أن دور الحراك في تسليط الضوء على القوانين التي تميز ضد المرأة مثل قانون الجنسية ومساءلة العنف والأحوال الشخصية وتناولت أحياناً التمييز في قوانين العمل والضمان، بينما تردد 36.8% ولم يوافق 13.4%.

المحافظة * سلط الحراك الضوء على قضايا المرأة بخاصة القوانين التمييزية ضدها Crosstabulation						
Total	سلط الحراك الضوء على قضايا المرأة بخاصة القوانين التمييزية ضدها			المحافظة	بيروت	المحافظة
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
115	22	40	53	Count	جبل لبنان	المحافظة
100.0%	19.1%	34.8%	46.1%	% within المحافظة		
162	17	64	81	Count	محافظة الشمال	المحافظة
100.0%	10.5%	39.5%	50.0%	% within المحافظة		
189	23	65	101	Count	محافظة البقاع	المحافظة
100.0%	12.2%	34.4%	53.4%	% within المحافظة		
134	15	49	70	Count	محافظة الجنوب	المحافظة
100.0%	11.2%	36.6%	52.2%	% within المحافظة		
85	14	31	40	Count	Total	المحافظة
100.0%	16.5%	36.5%	47.1%	% within المحافظة		
685	91	249	345	Count		
100.0%	13.3%	36.4%	50.4%	% within المحافظة		

الجنس * سلط الحراك الضو على قضايا المرأة بخاصة القوانين التمييزية ضدها Crosstabulation					
Total	سلط الحراك الضو على قضايا المرأة بخاصة القوانين التمييزية ضدها			Count	الجنس
	غير موافق	وافق قليلا	موافق		
128	18	61	49		ذكر
100.0%	14.1%	47.7%	38.3%		within %الجنس
552	67	193	292		انثى
100.0%	12.1%	35.0%	52.9%		within %الجنس
680	85	254	341		Total
100.0%	12.5%	37.4%	50.1%		within %الجنس

الجنس * سلط الحراك الضو على قضايا المرأة بخاصة القوانين التمييزية ضدها Crosstabulation					
Total	الجنس		Count	موافق	سلط الحراك الضو على قضايا المرأة بخاصة القوانين التمييزية ضدها
	انثى	ذكر			
341	292	49			
100.0%	85.6%	14.4%			within %سلط الحراك الضو على قضايا المرأة بخاصة القوانين التمييزية ضدها
254	193	61		وافق قليلا	
100.0%	76.0%	24.0%			within %سلط الحراك الضو على قضايا المرأة بخاصة القوانين التمييزية ضدها
85	67	18		غير موافق	
100.0%	78.8%	21.2%			within %سلط الحراك الضو على قضايا المرأة بخاصة القوانين التمييزية ضدها
680	552	128			Total
100.0%	81.2%	18.8%			within %سلط الحراك الضو على قضايا المرأة بخاصة القوانين التمييزية ضدها

الحراك شكل نقطة تحول بمواقف الرجل وردة فعل إيجابية تجاه موقع المرأة ودورها

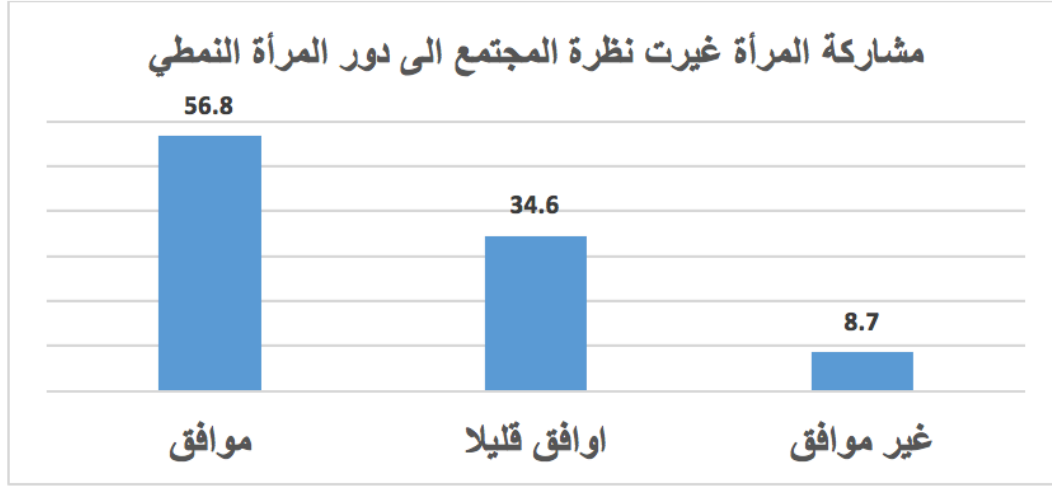


نقطة إيجابية جداً 46.1% تحول بمواقف الرجل وردة فعل إيجابية تجاه موقع المرأة ودورها.

المحافظة * الحراك شكل نقطة تحول بمواقف الرجل وردة فعل إيجابية تجاه موقع المرأة ودورها Crosstabulation						
Total	الحراك شكل نقطة تحول بمواقف الرجل وردة فعل إيجابية تجاه موقع المرأة ودورها			Count	المحافظة	المحافظة
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
112	21	48	43	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	18.8%	42.9%	38.4%	% within المحافظة		
168	12	65	91	Count	جبل لبنان	
100.0%	7.1%	38.7%	54.2%	% within المحافظة		
186	21	73	92	Count	محافظة الشمال	
100.0%	11.3%	39.2%	49.5%	% within المحافظة		
135	16	66	53	Count	محافظة البقاع	
100.0%	11.9%	48.9%	39.3%	% within المحافظة		
84	9	40	35	Count	محافظة الجنوب	
100.0%	10.7%	47.6%	41.7%	% within المحافظة		
685	79	292	314	Count		Total
100.0%	11.5%	42.6%	45.8%	% within المحافظة		

الجنس * الحراك شكل نقطة تحول بمواقف الرجل وردة فعل إيجابية تجاه موقع المرأة ودورها Crosstabulation							
Total	الحراك شكل نقطة تحول بمواقف الرجل وردة فعل إيجابية تجاه موقع المرأة ودورها			Count	الجنس	الجنس	
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق				
129	17	68	44	Count	ذكر	الجنس	
100.0%	13.2%	52.7%	34.1%	% within الجنس			
555	60	226	269	Count	انثى		
100.0%	10.8%	40.7%	48.5%	% within الجنس			
684	77	294	313	Count			Total
100.0%	11.3%	43.0%	45.8%	% within الجنس			

مشاركة المرأة غيرت نظرة المجتمع الى دور المرأة النمطي

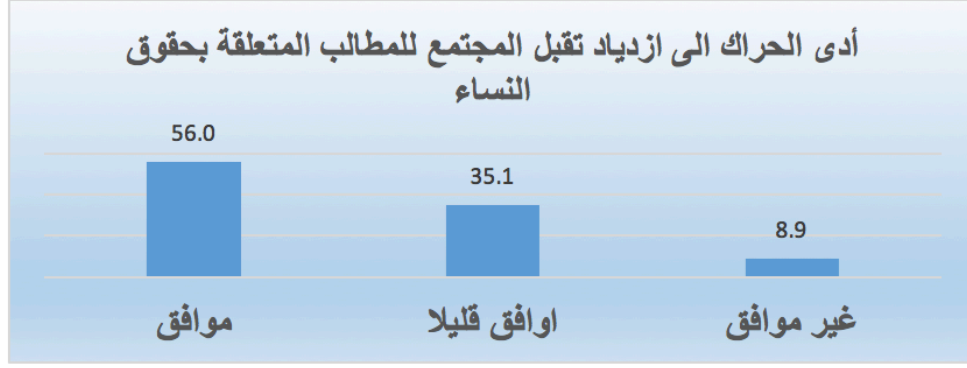


ساعد الحراك في إخراج المرأة من الدور المنمط إلى دور أكثر فعالية ومشاركة مثل إدارة الحوار وتنظيم الحوارات داخل الخيم والأعداد الكبيرة في المسيرات وفي تنظيم المسيرات ومبادرات المعالجة والحماية ووصلت إلى 56.8% بينما لم يوافق فقط 8.7% وبقي 34.6% مترددين.

المحافظة * مشاركة المرأة غيرت نظرة المجتمع الى دور المرأة النمطي Crosstabulation						
Total	مشاركة المرأة غيرت نظرة المجتمع الى دور المرأة النمطي			Count		
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
113	15	41	57		بيروت	المحافظة
100.0%	13.3%	36.3%	50.4%	% within المحافظة		
168	7	51	110		جبل لبنان	المحافظة
100.0%	4.2%	30.4%	65.5%	% within المحافظة		
186	19	60	107		محافظة الشمال	محافظة
100.0%	10.2%	32.3%	57.5%	% within المحافظة		
134	9	57	68		محافظة البقاع	محافظة
100.0%	6.7%	42.5%	50.7%	% within المحافظة		
84	10	31	43		محافظة الجنوب	محافظة
100.0%	11.9%	36.9%	51.2%	% within المحافظة		
685	60	240	385		Total	المحافظة
100.0%	8.8%	35.0%	56.2%	% within المحافظة		

الجنس * مشاركة المرأة غيرت نظرة المجتمع الى دور المرأة النمطي Crosstabulation						
Total	مشاركة المرأة غيرت نظرة المجتمع الى دور المرأة النمطي			Count		
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
130	15	56	59		ذكر	الجنس
100.0%	11.5%	43.1%	45.4%	% within الجنس		
552	40	185	327		انثى	الجنس
100.0%	7.2%	33.5%	59.2%	% within الجنس		
682	55	241	386		Total	الجنس
100.0%	8.1%	35.3%	56.6%	% within الجنس		

أدى الحراك الى ازدياد تقبل المجتمع للمطالب المتعلقة بحقوق النساء

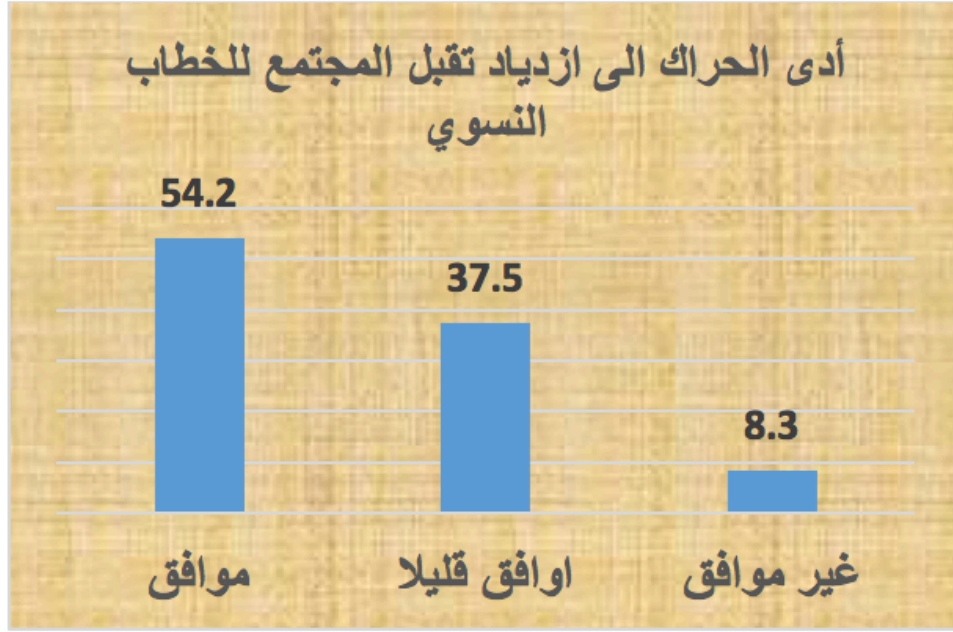


العديد من الفعاليات داخل الحراك ناقشت مطالب النساء الاجتماعية والاقتصادية وإلى ربط قضايا النساء بالقضايا الأخرى مثل مكافحة الفساد وإسقاط النظام وتغيير النظام الطائفي كمدخل إلى المساواة الجندرية ، الموافقة بلغت 56% بينما غير الموافقة 8.9% وبقي 35.1% متردد.

المحافظة * أدى الحراك الى ازدياد تقبل المجتمع للمطالب المتعلقة بحقوق النساء Crosstabulation						
Total	أدى الحراك الى ازدياد تقبل المجتمع للمطالب المتعلقة بحقوق النساء			المحافظة	بيروت	المحافظة
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
115	18	40	57	Count	جبل لبنان	المحافظة
100.0%	15.7%	34.8%	49.6%	% within المحافظة		
168	10	53	105	Count	محافظة الشمال	المحافظة
100.0%	6.0%	31.5%	62.5%	% within المحافظة		
187	16	69	102	Count	محافظة البقاع	المحافظة
100.0%	8.6%	36.9%	54.5%	% within المحافظة		
132	8	51	73	Count	محافظة الجنوب	المحافظة
100.0%	6.1%	38.6%	55.3%	% within المحافظة		
84	10	28	46	Count	Total	المحافظة
100.0%	11.9%	33.3%	54.8%	% within المحافظة		
686	62	241	383	Count	Total	
100.0%	9.0%	35.1%	55.8%	% within المحافظة		

الجنس * أدى الحراك الى ازدياد تقبل المجتمع للمطالب المتعلقة بحقوق النساء Crosstabulation						
Total	أدى الحراك الى ازدياد تقبل المجتمع للمطالب المتعلقة بحقوق النساء			الجنس	ذكر	الجنس
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
128	14	56	58	Count	انثى	الجنس
100.0%	10.9%	43.8%	45.3%	% within الجنس		
554	45	187	322	Count	Total	الجنس
100.0%	8.1%	33.8%	58.1%	% within الجنس		
682	59	243	380	Count	Total	
100.0%	8.7%	35.6%	55.7%	% within الجنس		

أدى الحراك الى ازدياد تقبل المجتمع للخطاب النسوي



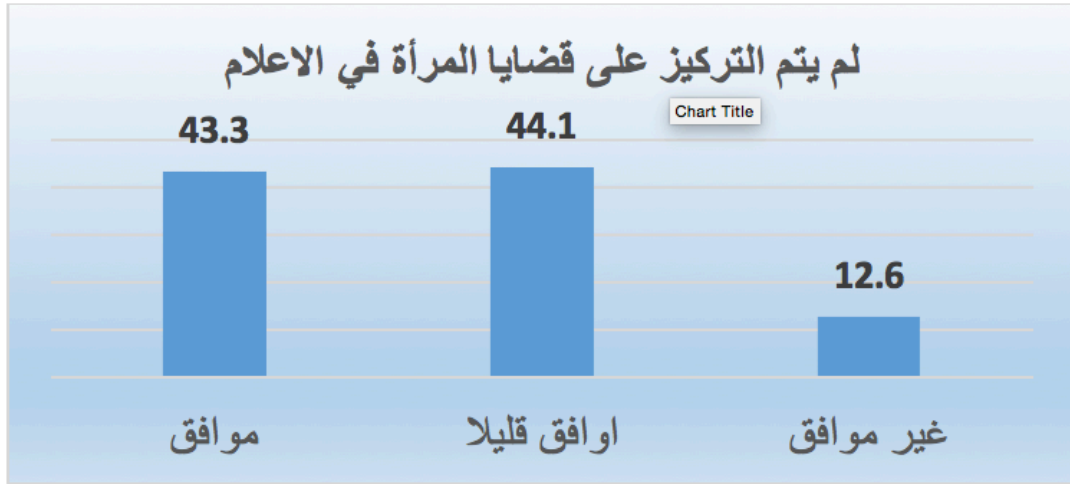
وافق 54.2% على أن الحراك قد أدى إلى ازدياد التقبل بالخطاب النسوي ولم يوافق فقط 8.3% بينما تردد 37.5%.

المحافظة * أدى الحراك الى ازدياد تقبل المجتمع للخطاب النسوي Crosstabulation						
Total	أدى الحراك الى ازدياد تقبل المجتمع للخطاب النسوي			Count	المحافظة	
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
113	15	44	54	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	13.3%	38.9%	47.8%	% within المحافظة		
167	9	60	98	Count	جبل لبنان	المحافظة
100.0%	5.4%	35.9%	58.7%	% within المحافظة		
185	12	67	106	Count	محافظة الشمال	المحافظة
100.0%	6.5%	36.2%	57.3%	% within المحافظة		
133	8	56	69	Count	محافظة البقاع	المحافظة
100.0%	6.0%	42.1%	51.9%	% within المحافظة		
85	12	32	41	Count	محافظة الجنوب	المحافظة
100.0%	14.1%	37.6%	48.2%	% within المحافظة		
683	56	259	368	Count	Total	
100.0%	8.2%	37.9%	53.9%	% within المحافظة		

Crosstabulation أدي الحراك الى ازدياد تقبل المجتمع للخطاب النسوي

Total	أدي الحراك الى ازدياد تقبل المجتمع للخطاب النسوي			الجنس	ذكر
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق		
129	15	59	55	Count	انثى
100.0%	11.6%	45.7%	42.6%	% within الجنس	
550	39	203	308	Count	انثى
100.0%	7.1%	36.9%	56.0%	% within الجنس	
679	54	262	363	Count	Total

لم يتم التركيز على قضايا المرأة في الاعلام



رأى 43.3% من المستجوبين أن الإعلام لم يهتم بقضايا المرأة في الحراك وتردد 44.1% ولم يوافق 12.6%

المحافظة * لم يتم التركيز على قضايا المرأة في الاعلام Crosstabulation						
Total	لم يتم التركيز على قضايا المرأة في الاعلام			Count	المحافظة	
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
111	15	45	51	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	13.5%	40.5%	45.9%	% within المحافظة		
168	26	70	72	Count	جبل لبنان	المحافظة
100.0%	15.5%	41.7%	42.9%	% within المحافظة		
184	16	79	89	Count	محافظة الشمال	المحافظة
100.0%	8.7%	42.9%	48.4%	% within المحافظة		
133	16	58	59	Count	محافظة البقاع	المحافظة
100.0%	12.0%	43.6%	44.4%	% within المحافظة		
84	13	45	26	Count	محافظة الجنوب	المحافظة
100.0%	15.5%	53.6%	31.0%	% within المحافظة		
680	86	297	297	Count	Total	
100.0%	12.6%	43.7%	43.7%	% within المحافظة		

الجنس * لم يتم التركيز على قضايا المرأة في الاعلام Crosstabulation						
Total	لم يتم التركيز على قضايا المرأة في الاعلام			Count	الجنس	
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
131	19	65	47	Count	ذكر	الجنس
100.0%	14.5%	49.6%	35.9%	% within الجنس		
549	65	238	246	Count	انثى	الجنس
100.0%	11.8%	43.4%	44.8%	% within الجنس		
680	84	303	293	Count	Total	
100.0%	12.4%	44.6%	43.1%	% within الجنس		

أدى الحراك إلى التأكيد على بعض المفاهيم ولكن بدرجات متفاوتة يظهرها الجدول التالي:

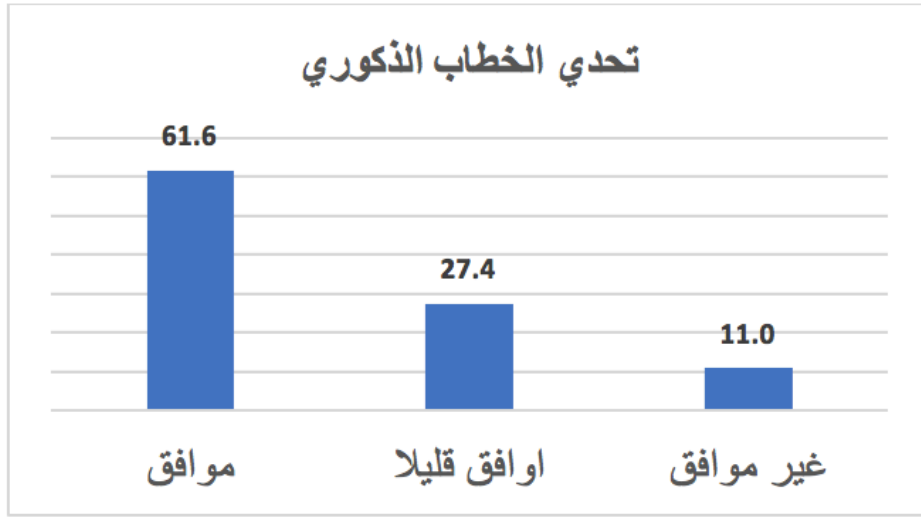
Crosstabulation لم يتم التركيز على قضايا المرأة في الاعلام * الجنس					
Total	الجنس		Count	موافق	لم يتم التركيز على قضايا المرأة في الاعلام
	انثى	ذكر			
293	246	47			
100.0%	84.0%	16.0%	% within الاعلام		
303	238	65		اوافق قليلا	
100.0%	78.5%	21.5%	% within الاعلام		
84	65	19		غير موافق	
100.0%	77.4%	22.6%	% within الاعلام		
680	549	131			Total
100.0%	80.7%	19.3%	% within الاعلام		

ما أدى إليه الحراك بالتسلسل وفق الأهمية بحسب رأي المستجوبين				الرقم
لا أوافق	أوافق قليلاً	أوافق	التأثير	
7.5%	31.2%	61.3%	أدى الحراك إلى فتح المجال لإعلاء الصوت للمطالبة بالدولة المدنية	1
7.7%	33.5%	58.8%	أدى الحراك إلى كسر المحرمات وجدار الخوف	2
8.7%	34.8%	56.8%	مشاركة المرأة غيرت نظرة المجتمع إلى صورة المرأة النمطية	3
8.9%	35.1%	56.0%	أدى الحراك إلى ازدياد تقبل المجتمع للمطالب المتعلقة بحقوق النساء	4
8.3%	37.5%	54.2%	أدى الحراك إلى ازدياد تقبل المجتمع للخطاب النسوي	5
13.4%	36.8%	49.9%	سلط الحراك الضوء على قضايا المرأة وبخاصة القوانين التي تميز ضدها	6
12.6%	40.3%	47%	أدى الحراك على نقل العمل النسائي النخبوي إلى كل شرائح النساء في المجتمع	7
13.3%	40%	46.8%	أدى الحراك إلى تكريس خطاب مدني غير طائفي	8
11.7%	42.2%	46.1%	الحراك شكل نقطة تحول بمواقف الرجال وردة فعل إيجابية تجاه موقع المرأة ودورها	9
16.1%	38.8%	45.1%	الحراك شكل أداة فعالة لتحقيق المساواة الجنسانية	10
12.9%	44.1%	43.3%	لم يتم التركيز على قضايا المرأة في الإعلام	11

● سادساً: التحديات التي تواجه الحركة النسوية من أجل تحقيق المساواة:

النظام السياسي كان ممنهج بإقصاء النساء وضرب الثورة.
ان الأطر الوطنية المقترض انها مدافعة وحامية لحقوق الإنسان وحقوق النساء هي غير مستقلة عن السلطة بل هي جزء مكون منها.
خلال الثورة تعرضت النساء الى التشهير والقمع والعنف السياسي، وقد حاولت العديد من الجهات المهيمنة السيطرة على النساء.
خلال الثورة برز دور الحزبيات الكبير للحشد والتعبئة للحزب فقط. ورغم ان مطالب النساء هي مطالب حقوقية ولكن هناك معارضة في وجدان بعض الأحزاب السياسية لهذه المطالب.
ما زالت ادوات المنظومة الحاكمة هي شد العصب الطائفي، وما زال هناك خوف كبير على المطالب المتعلقة بالقانون المدني للأحوال الشخصية. مما يستدعي وضع التكتيكات المناسبة لتحقيق المساواة؛ والتوجه يجب ان يكون مطلبى لذلك يجب وضع لائحة بمطالب النساء والعمل على نشرها.
معظم مجموعات الحراك (ما عدا المجموعات النسوية التقاطعية) لم تطرح قضايا المثليات والمثليين وعابري/ات الجنس والمتحولين/ات (افراد مجتمع الميم) والعاملات الأجنيبات.
النظام السياسي الطائفي الزبائني الإقطاعي لا يجيز وصول النساء الى مواقع صنع القرار ويعيد انتاج الصورة النمطية لقسمة الأدوار والعلاقات وتوازن السلطة بين الجنسين ولا يقبل مشاركتهن السياسية وفي المجال العام.
تناولت الدراسة بعض التحديات منها:

● تحدي الخطاب الذكوري



يعتبر أكثر المستجوبين 61.6% أن الخطاب الذكوري هو من التحديات أمام المساواة بينما يعتبر 11% غير موافقين ويتأرجح 27.4% بالموافقة على هذا الرأي.

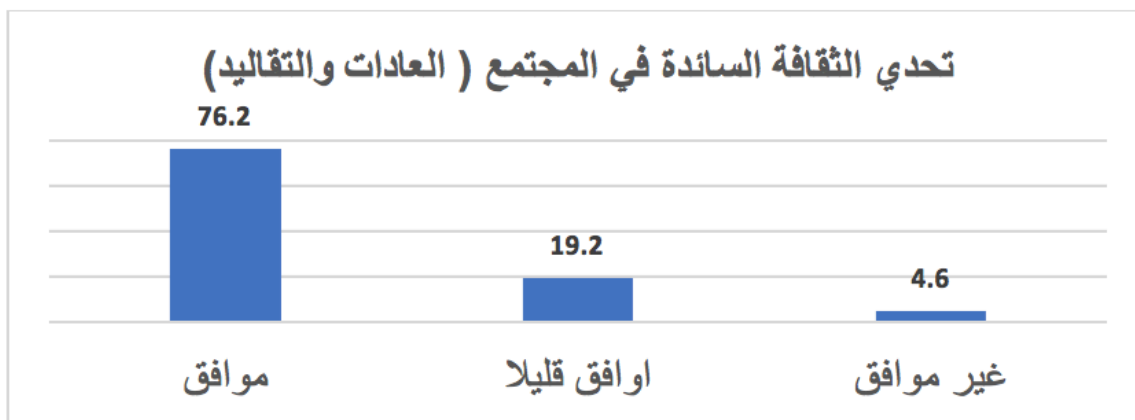
Crosstabulation * تحدي الخطاب الذكوري المحافظة

Total	تحدي الخطاب الذكوري			المحافظة	بيروت
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق		
116	10	31	75	Count	المحافظة
100.0%	8.6%	26.7%	64.7%	% within المحافظة	
165	18	44	103	Count	جبل لبنان
100.0%	10.9%	26.7%	62.4%	% within المحافظة	
185	23	54	108	Count	محافظة الشمال
100.0%	12.4%	29.2%	58.4%	% within المحافظة	
137	18	42	77	Count	محافظة البقاع
100.0%	13.1%	30.7%	56.2%	% within المحافظة	
80	7	19	54	Count	محافظة الجنوب
100.0%	8.8%	23.8%	67.5%	% within المحافظة	
683	76	190	417	Count	Total
100.0%	11.1%	27.8%	61.1%	% within المحافظة	

Crosstabulation * تحدي الخطاب الذكوري الجنس

Total	تحدي الخطاب الذكوري			الجنس	
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق		
127	15	37	75	Count	ذكر
100.0%	11.8%	29.1%	59.1%	% within الجنس	
550	62	152	336	Count	انثى
100.0%	11.3%	27.6%	61.1%	% within الجنس	
677	77	189	411	Count	Total
100.0%	11.4%	27.9%	60.7%	% within الجنس	

● تحدي الثقافة السائدة في المجتمع (العادات والتقاليد)



الثقافة السائدة من التحديات الأساسية التي وافق عليها 76.2% من عدد المستجيبين بينما الذين أبدوا عدم موافقتهم فلم يتجاوز 4.9% وهي نسبة ضئيلة، والكتلة المتأرجحة 19.2%.

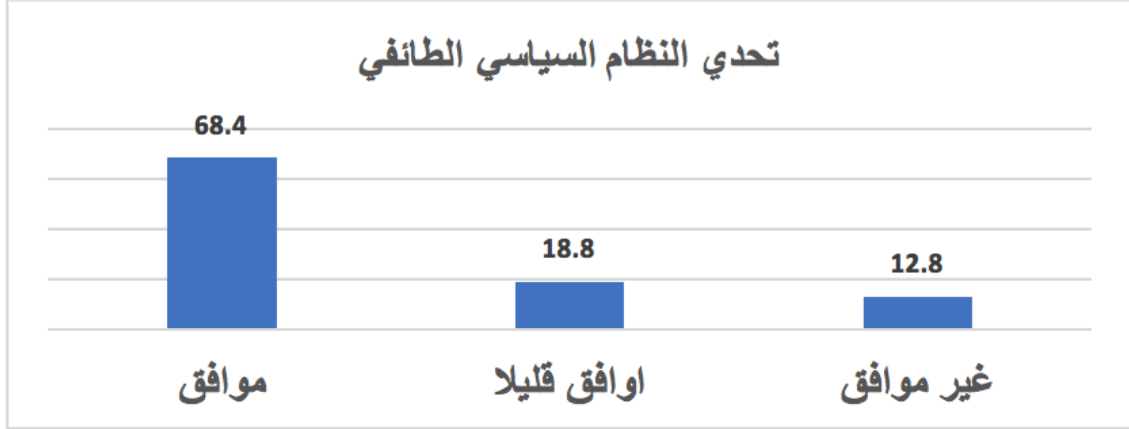
المحافظة * تحدي الثقافة السائدة في المجتمع (العادات والتقاليد) Crosstabulation

Total	تحدي الثقافة السائدة في المجتمع (العادات والتقاليد)			المحافظة	
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق		
120	5	21	94	Count	بيروت
100.0%	4.2%	17.5%	78.3%	% within المحافظة	
164	9	37	118	Count	جبل لبنان
100.0%	5.5%	22.6%	72.0%	% within المحافظة	
190	10	33	147	Count	محافظة الشمال
100.0%	5.3%	17.4%	77.4%	% within المحافظة	
140	5	34	101	Count	محافظة البقاع
100.0%	3.6%	24.3%	72.1%	% within المحافظة	
83	4	11	68	Count	محافظة الجنوب
100.0%	4.8%	13.3%	81.9%	% within المحافظة	
697	33	136	528	Count	Total
100.0%	4.7%	19.5%	75.8%	% within المحافظة	

الجنس * تحدي الثقافة السائدة في المجتمع (العادات والتقاليد) Crosstabulation

Total	تحدي الثقافة السائدة في المجتمع (العادات والتقاليد)			الجنس	
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق		
132	5	27	100	Count	ذكر
100.0%	3.8%	20.5%	75.8%	% within الجنس	
556	27	108	421	Count	انثى
100.0%	4.9%	19.4%	75.7%	% within الجنس	
688	32	135	521	Count	Total
100.0%	4.7%	19.6%	75.7%	% within الجنس	

• تحدي النظام السياسي الطائفي



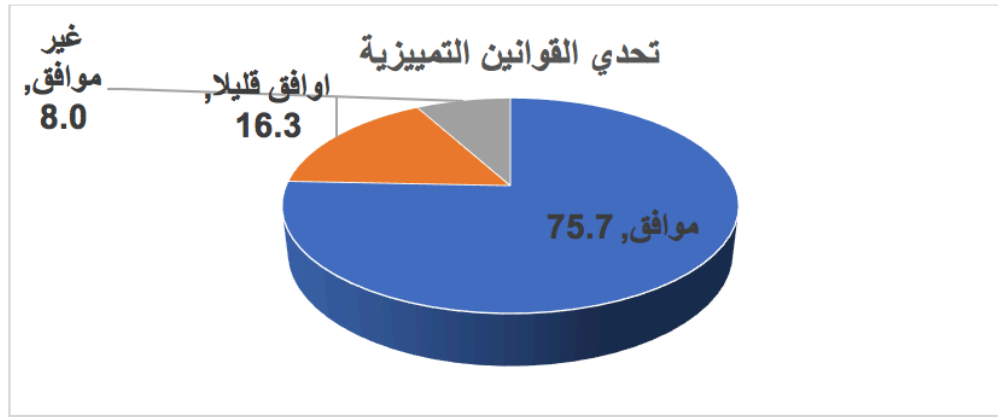
اعتبر أكثر من 68.4% أن النظام السياسي الطائفي يشكل حائلاً أساسياً وله تأثير أكبر حتى من الخطاب الذكوري ولم تتجاوز عدم الموافقة عن 12.8% إلى 18.8% من المتأرجحين، أقل من ثلث المستجوبين يترددون في حسم آرائهم حول تأثير النظام السياسي الطائفي على حقوق المواطنة وحقوق المرأة.

المحافظة * تحدي النظام السياسي الطائفي Crosstabulation						
Total	تحدي النظام السياسي الطائفي			Count		
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
116	9	18	89	% within المحافظة	بيروت	المحافظة
100.0%	7.8%	15.5%	76.7%	% within المحافظة		
164	21	31	112	Count	جبل لبنان	
100.0%	12.8%	18.9%	68.3%	% within المحافظة		
184	33	29	122	Count	محافظة الشمال	
100.0%	17.9%	15.8%	66.3%	% within المحافظة		
136	16	34	86	Count	محافظة البقاع	
100.0%	11.8%	25.0%	63.2%	% within المحافظة		
84	11	15	58	Count	محافظة الجنوب	
100.0%	13.1%	17.9%	69.0%	% within المحافظة		
684	90	127	467	Count		Total
100.0%	13.2%	18.6%	68.3%	% within المحافظة		

الجنس * تحدي النظام السياسي الطائفي Crosstabulation						
Total	تحدي النظام السياسي الطائفي			Count	الجنس	
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
129	14	33	82		ذكور	
100.0%	10.9%	25.6%	63.6%		% within الجنس	
551	76	98	377		انثى	
100.0%	13.8%	17.8%	68.4%		% within الجنس	
680	90	131	459		Count	Total
100.0%	13.2%	19.3%	67.5%		% within الجنس	

الجنس * تحدي النظام السياسي الطائفي Crosstabulation					
Total	الجنس		Count	موافق	تحدي النظام السياسي الطائفي
	انثى	ذكور			
459	377	82			
100.0%	82.1%	17.9%		% within تحدي النظام السياسي الطائفي	
131	98	33		اوافق قليلا	
100.0%	74.8%	25.2%		% within تحدي النظام السياسي الطائفي	
90	76	14		غير موافق	
100.0%	84.4%	15.6%		% within تحدي النظام السياسي الطائفي	
680	551	129		Count	Total
100.0%	81.0%	19.0%		% within تحدي النظام السياسي الطائفي	

● تحدي القوانين التمييزية



وافق أكثر من 75.7% أن القوانين التمييزية ضد النساء مازالت تشكل تحدياً كبيراً تجاه المساواة إلى نسبة 8% لم يجدوا مشكلة في الأمر وتأرجح حوالي 16.3%.

المحافظة * تحدي القوانين التمييزية Crosstabulation						
Total	تحدي القوانين التمييزية			المحافظة	بيروت	المحافظة
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
121	5	18	98	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	4.1%	14.9%	81.0%	% within المحافظة		
167	16	24	127	Count	جبل لبنان	المحافظة
100.0%	9.6%	14.4%	76.0%	% within المحافظة		
187	15	29	143	Count	محافظة الشمال	المحافظة
100.0%	8.0%	15.5%	76.5%	% within المحافظة		
136	14	31	91	Count	محافظة البقاع	المحافظة
100.0%	10.3%	22.8%	66.9%	% within المحافظة		
83	7	13	63	Count	محافظة الجنوب	المحافظة
100.0%	8.4%	15.7%	75.9%	% within المحافظة		
694	57	115	522	Count	Total	Total
100.0%	8.2%	16.6%	75.2%	% within المحافظة		

الجنس * تحدي القوانين التمييزية Crosstabulation						
Total	تحدي القوانين التمييزية			الجنس	ذكر	الجنس
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
129	9	36	84	Count	ذكر	الجنس
100.0%	7.0%	27.9%	65.1%	% within الجنس		
557	47	80	430	Count	انثى	الجنس
100.0%	8.4%	14.4%	77.2%	% within الجنس		
686	56	116	514	Count	Total	Total
100.0%	8.2%	16.9%	74.9%	% within الجنس		

● تحدي عدم تطبيق القوانين

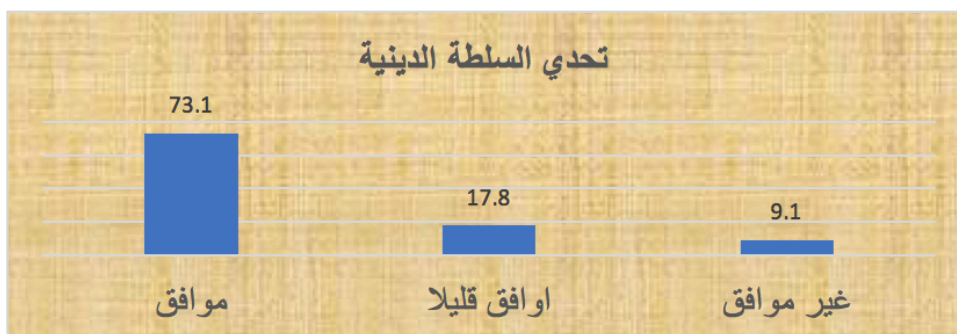


حصلت الموافقة تقريباً بنسبة 75.6% لاعتبار أن عدم تطبيق القوانين هو تحدي أساسي ولم تتجاوز موافق عدم الموافقة أكثر من 7.8% وتردد في الموقف 16.6%.

Total	تحدي عدم تطبيق القوانين			المحافظة	
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق		
118	5	19	94	Count	بيروت
100.0%	4.2%	16.1%	79.7%	% within المحافظة	
164	14	28	122	Count	جبل لبنان
100.0%	8.5%	17.1%	74.4%	% within المحافظة	
187	14	34	139	Count	محافظة الشمال
100.0%	7.5%	18.2%	74.3%	% within المحافظة	
134	15	20	99	Count	محافظة البقاع
100.0%	11.2%	14.9%	73.9%	% within المحافظة	
84	7	12	65	Count	محافظة الجنوب
100.0%	8.3%	14.3%	77.4%	% within المحافظة	
687	55	113	519	Count	Total
100.0%	8.0%	16.4%	75.5%	% within المحافظة	

Total	تحدي عدم تطبيق القوانين			الجنس	
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق		
131	10	28	93	Count	ذكر
100.0%	7.6%	21.4%	71.0%	% within الجنس	
549	44	89	416	Count	انثى
100.0%	8.0%	16.2%	75.8%	% within الجنس	
680	54	117	509	Count	Total
100.0%	7.9%	17.2%	74.9%	% within الجنس	

● تحدي السلطة الدينية

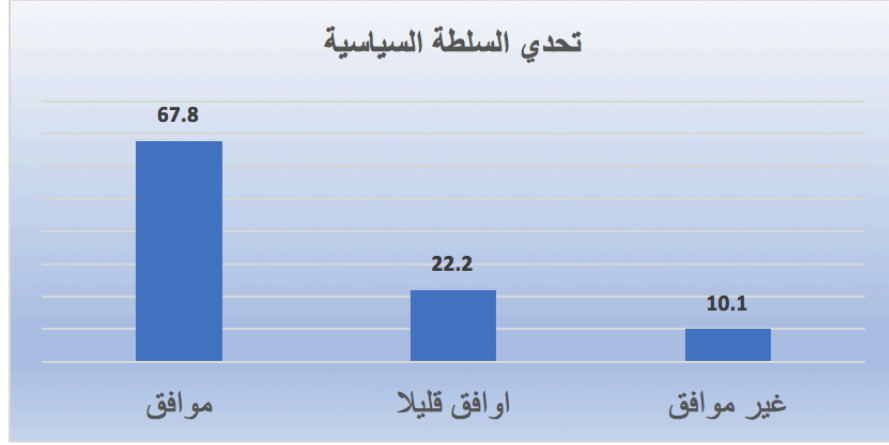


اعتبار السلطة الدينية أكثر التحديات تأثيراً على أوضاع النساء 73.1% مقابل 9.1% أبدوا عدم الموافقة وتردد في الموافقة 17.8%، أي الأغلبية القصوى من اللبنانيين يجدون مشكلة مع السلطة الدينية وتأثيرها على أوضاع النساء.

المحافظة * تحدي السلطة الدينية Crosstabulation						
Total	تحدي السلطة الدينية			Count	المحافظة	
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
116	10	19	87	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	8.6%	16.4%	75.0%	% within المحافظة		
164	13	39	112	Count	جبل لبنان	
100.0%	7.9%	23.8%	68.3%	% within المحافظة		
188	18	31	139	Count	محافظة الشمال	
100.0%	9.6%	16.5%	73.9%	% within المحافظة		
136	13	26	97	Count	محافظة البقاع	
100.0%	9.6%	19.1%	71.3%	% within المحافظة		
84	9	9	66	Count	محافظة الجنوب	
100.0%	10.7%	10.7%	78.6%	% within المحافظة		
688	63	124	501	Count	Total	
100.0%	9.2%	18.0%	72.8%	% within المحافظة		

الجنس * تحدي السلطة الدينية Crosstabulation						
Total	تحدي السلطة الدينية			Count	الجنس	
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
131	15	18	98	Count	ذكر	الجنس
100.0%	11.5%	13.7%	74.8%	% within الجنس		
552	48	108	396	Count	انثى	
100.0%	8.7%	19.6%	71.7%	% within الجنس		
683	63	126	494	Count	Total	
100.0%	9.2%	18.4%	72.3%	% within الجنس		

● تحدي السلطة السياسية

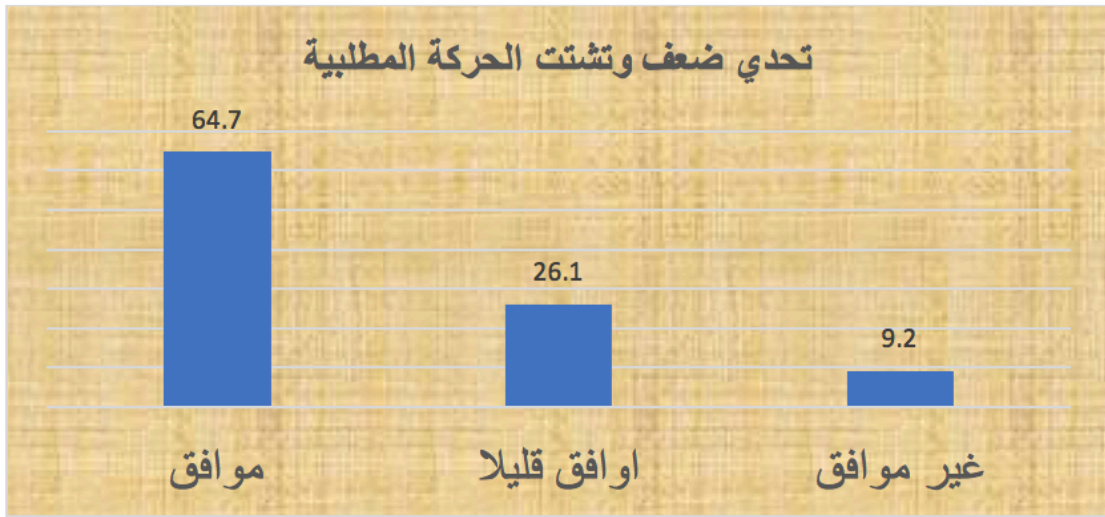


وبشكل متضارب كانت المواقف من السلطة السياسية 67.8% موافق 10% ولا يعطي لهذا العامل تأثير وتردد 22.2%.

المحافظة * تحدي السلطة السياسية Crosstabulation						
Total	تحدي السلطة السياسية			المحافظة	بيروت	المحافظة
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
116	8	20	88	Count	المحافظة	
100.0%	6.9%	17.2%	75.9%	% within المحافظة		
163	19	40	104	Count	جبل لبنان	
100.0%	11.7%	24.5%	63.8%	% within المحافظة		
182	17	42	123	Count	محافظة الشمال	
100.0%	9.3%	23.1%	67.6%	% within المحافظة		
134	18	28	88	Count	محافظة البقاع	
100.0%	13.4%	20.9%	65.7%	% within المحافظة		
83	8	23	52	Count	محافظة الجنوب	
100.0%	9.6%	27.7%	62.7%	% within المحافظة		
678	70	153	455	Count	Total	
100.0%	10.3%	22.6%	67.1%	% within المحافظة		

الجنس * تحدي السلطة السياسية Crosstabulation						
Total	تحدي السلطة السياسية			الجنس	ذكر	الجنس
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق			
130	14	32	84	Count	الجنس	
100.0%	10.8%	24.6%	64.6%	% within الجنس		
544	56	122	366	Count	انثى	
100.0%	10.3%	22.4%	67.3%	% within الجنس		
674	70	154	450	Count	Total	
100.0%	10.4%	22.8%	66.8%	% within الجنس		

● تحدي ضعف وتشنت الحركة المطلوبة



أجاب أكثر من 64.7% أن ضعف وتشنت الحركة المطلوبة شكل تحدياً كبيراً مقابل 9.2% غير موافقين و 26.1% متردد، وهي نسبة وازنة وجدت ضعفاً وتشنتاً بالحراك فكيف العمل؟

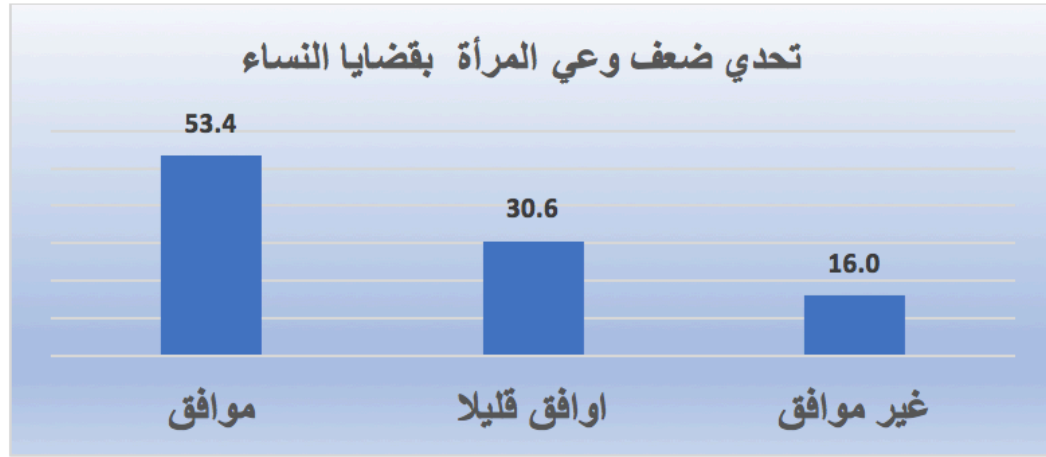
Crosstabulation * تحدي ضعف وتشنت الحركة المطلوبة

Total	تحدي ضعف وتشنت الحركة المطلوبة			المحافظة	بيروت
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق		
117	6	25	86	Count	المحافظة
100.0%	5.1%	21.4%	73.5%	% within المحافظة	
164	20	45	99	Count	جبل لبنان
100.0%	12.2%	27.4%	60.4%	% within المحافظة	
181	18	52	111	Count	محافظة الشمال
100.0%	9.9%	28.7%	61.3%	% within المحافظة	
133	15	32	86	Count	محافظة البقاع
100.0%	11.3%	24.1%	64.7%	% within المحافظة	
84	5	23	56	Count	محافظة الجنوب
100.0%	6.0%	27.4%	66.7%	% within المحافظة	
679	64	177	438	Count	Total
100.0%	9.4%	26.1%	64.5%	% within المحافظة	

Crosstabulation * الجنس * تحدي ضعف وتشنت الحركة المطلوبة

Total	تحدي ضعف وتشنت الحركة المطلوبة			الجنس
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق	
130	8	37	85	Count
100.0%	6.2%	28.5%	65.4%	% within الجنس
545	54	144	347	Count
100.0%	9.9%	26.4%	63.7%	% within الجنس
675	62	181	432	Count
100.0%	9.2%	26.8%	64.0%	% within الجنس

● تحدي ضعف وعي المرأة بقضايا النساء



لا يزال أكثر من نصف المواقف يرون ان ضعف وعي المرأة بقضايا النساء 53.4% هو من التحديات الأساسية مقابل 30.6% متردد و 16% غير موافق، أي 46.6% تقارب النسب يؤكد انه ما يزال أمام المجتمع المدني و المنظمات النسائية الكثير من العمل لتخطي هذا التحدي والعمل على زيادة الوعي لدى النساء.

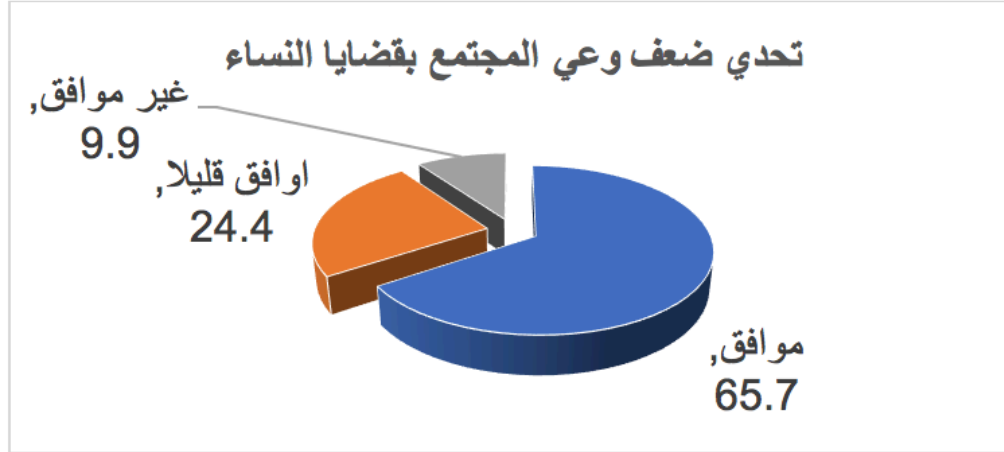
المحافظة * تحدي ضعف وعي المرأة بقضايا النساء Crosstabulation

Total	تحدي ضعف وعي المرأة بقضايا النساء			المحافظة	
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق		
119	11	40	68	Count	بيروت
100.0%	9.2%	33.6%	57.1%	% within المحافظة	
167	31	53	83	Count	جبل لبنان
100.0%	18.6%	31.7%	49.7%	% within المحافظة	
187	32	56	99	Count	محافظة الشمال
100.0%	17.1%	29.9%	52.9%	% within المحافظة	
137	30	34	73	Count	محافظة البقاع
100.0%	21.9%	24.8%	53.3%	% within المحافظة	
85	8	25	52	Count	محافظة الجنوب
100.0%	9.4%	29.4%	61.2%	% within المحافظة	
695	112	208	375	Count	Total
100.0%	16.1%	29.9%	54.0%	% within المحافظة	

الجنس * تحدي ضعف وعي المرأة بقضايا النساء Crosstabulation

Total	تحدي ضعف وعي المرأة بقضايا النساء			الجنس	
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق		
132	16	53	63	Count	ذكر
100.0%	12.1%	40.2%	47.7%	% within الجنس	
557	91	162	304	Count	انثى
100.0%	16.3%	29.1%	54.6%	% within الجنس	
689	107	215	367	Count	Total
100.0%	15.5%	31.2%	53.3%	% within الجنس	

● تحدي ضعف وعي المجتمع بقضايا النساء



65.7% وجدوا أن هناك عائق وتحدي حول المساواة في المواطنة ناتج عن ضعف وعي المجتمع بقضايا النساء بينما لا تتعدى عدم الموافقة 9.9% وهذه أيضاً من القضايا المفترض من الجمعيات النسائية والمجتمع المدني توكيد العمل عليها.

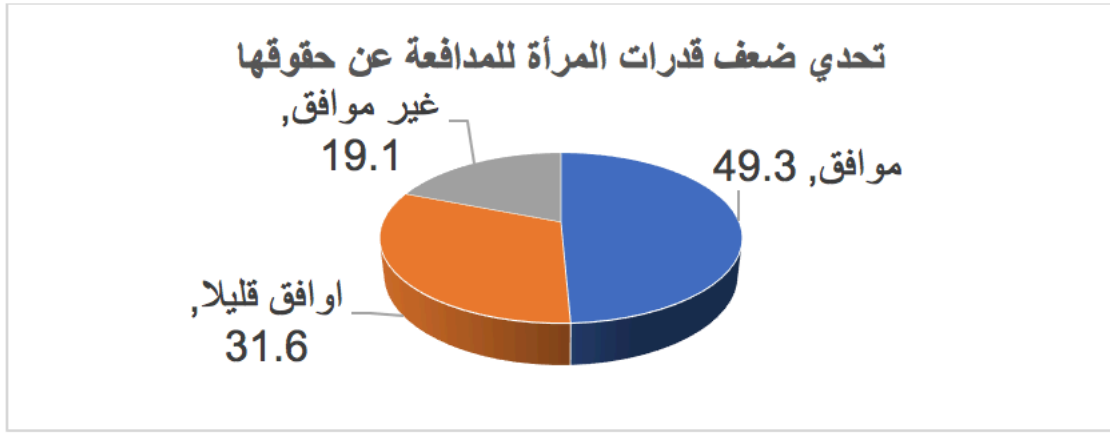
Crosstabulation * تحدي ضعف وعي المجتمع بقضايا النساء

Total	تحدي ضعف وعي المجتمع بقضايا النساء			المحافظة	بيروت
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق		
117	6	29	82	Count	المحافظة
100.0%	5.1%	24.8%	70.1%	% within المحافظة	
166	21	41	104	Count	جبل لبنان
100.0%	12.7%	24.7%	62.7%	% within المحافظة	
185	17	50	118	Count	محافظة الشمال
100.0%	9.2%	27.0%	63.8%	% within المحافظة	
138	18	27	93	Count	محافظة البقاع
100.0%	13.0%	19.6%	67.4%	% within المحافظة	
84	7	19	58	Count	محافظة الجنوب
100.0%	8.3%	22.6%	69.0%	% within المحافظة	
690	69	166	455	Count	Total
100.0%	10.0%	24.1%	65.9%	% within المحافظة	

Crosstabulation * الجنس * تحدي ضعف وعي المجتمع بقضايا النساء

Total	تحدي ضعف وعي المجتمع بقضايا النساء			الجنس
	غير موافق	اوافق قليلا	موافق	
130	11	39	80	Count
100.0%	8.5%	30.0%	61.5%	% within الجنس
554	55	132	367	Count
100.0%	9.9%	23.8%	66.2%	% within الجنس
684	66	171	447	Count
100.0%	9.6%	25.0%	65.4%	% within الجنس

● تحدي ضعف قدرات المرأة للمدافعة عن حقوقها



حول ضعف قدرات المرأة للمدافعة عن حقوقها انقسمت الموافقة إلى 50% موافق و 50% بين موافق ومتردد وإلى تخفيض المترددين سلبياً.

المحافظة * تحدي ضعف قدرات المرأة للمدافعة عن حقوقها Crosstabulation						
Total	تحدي ضعف قدرات المرأة للمدافعة عن حقوقها			المحافظة	بيروت	المحافظة
	غير موافق	اوفاق قليلا	موافق			
118	20	36	62	Count	جبل لبنان	% within المحافظة
100.0%	16.9%	30.5%	52.5%			
167	35	49	83	Count	محافظة الشمال	% within المحافظة
100.0%	21.0%	29.3%	49.7%			
185	29	56	100	Count	محافظة البقاع	% within المحافظة
100.0%	15.7%	30.3%	54.1%			
135	31	42	62	Count	محافظة الجنوب	% within المحافظة
100.0%	23.0%	31.1%	45.9%			
85	18	31	36	Count	Total	% within المحافظة
100.0%	21.2%	36.5%	42.4%			
690	133	214	343	Count		
100.0%	19.3%	31.0%	49.7%	% within المحافظة		

الجنس * تحدي ضعف قدرات المرأة للمدافعة عن حقوقها Crosstabulation						
Total	تحدي ضعف قدرات المرأة للمدافعة عن حقوقها			الجنس	ذكر	الجنس
	غير موافق	اوفاق قليلا	موافق			
129	21	59	49	Count	انثى	% within الجنس
100.0%	16.3%	45.7%	38.0%			
555	107	162	286	Count	Total	% within الجنس
100.0%	19.3%	29.2%	51.5%			
684	128	221	335	Count		
100.0%	18.7%	32.3%	49.0%	% within الجنس		

تسلسلت التحديات حسب رأي المستجوبين بالأهمية حسب الجدول التالي:

الرقم	نوع التحدي	أوافق	أوافق قليلاً	لا أوافق
1	الثقافة السائدة في المجتمع (العادات والتقاليد)	%76.2	%19.2	%4.6
2	القوانين التمييزية	%75.7	%16.6	%8
3	عدم تطبيق القوانين	%75.6	%16.6	%7.8
4	السلطة الدينية	%73.1	%17.8	%9.1
5	النظام السياسي الطائفي	%68.4	%18.8	%12.8
6	السلطة السياسية	%67.2	%22.2	%10.1
7	ضعف وعي المجتمع بقضايا النساء	%65.7	%24.4	%9.9
8	ضعف وتشنت الحركة المطالبة	%64.7	%26.1	%9.2
9	الخطاب الذكوري	%61.6	%27.4	%11.0
10	ضعف وعي المرأة بقضايا النساء	%53.4	%30.6	%16.0
11	ضعف قدرات المرأة للدفاع عن حقوقها	%49.3	%31.6	%19.1

تحدي ضعف قدرات المرأة للمدافعة عن حقوقها * الجنس Crosstabulation					
Total	الجنس		Count	موافق	تحدي ضعف قدرات المرأة للمدافعة عن حقوقها
	انثى	نكر			
335	286	49	Count	موافق	تحدي ضعف قدرات المرأة للمدافعة عن حقوقها
100.0%	85.4%	14.6%	% within حقوقها		
221	162	59	Count	اوافق قليلاً	
100.0%	73.3%	26.7%	% within حقوقها		
128	107	21	Count	غير موافق	
100.0%	83.6%	16.4%	% within حقوقها		
684	555	129	Count	Total	
100.0%	81.1%	18.9%	% within حقوقها		

سابعاً: مقترحات ومطالب ذات أولوية:

منذ البداية ومع خروج الأول للمتظاهرين لم تتردد النساء وتحديداً الهيئات النسائية بجميع تشكيلاتها القديمة والمستجدة (نساء في السياسة) لبنانيات للإنقاذ – التجمع النسائي الديمقراطي -الاتحاد النسائي التقدمي- لجنة حقوق المرأة اللبنانية- وتجمعات أخرى مع خبيرات ونسويات، ولم تتردد مجموعات متحالفة مع منظمات المجتمع المدني.

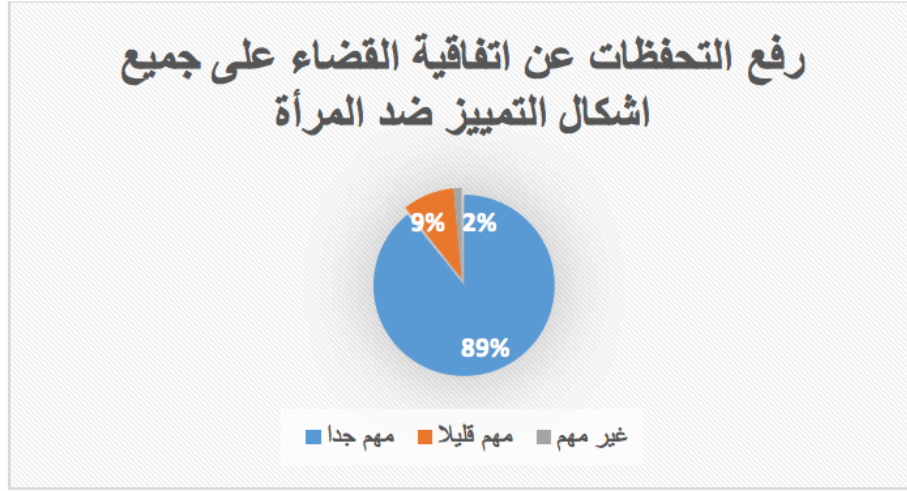
منذ البداية لم تتردد النساء \ جمعيات \ منظمات أفراد ..ألخ بالمشاركة والخروج إلى الشارع وإلى إعلان الموقف الواضح (دعم الثورة من أجل قيام الدولة المدنية العادلة التي تحقق أهداف التنمية وإقرار الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

وقد صدرت الكثير من الشعارات ... مثل (التناصف حق – حقنا النص بالنص) وجاء إعلان التأييد للثورة او الحراك تحقيقاً للأهداف التالية:

- التمسك بالتغيير الديمقراطي والسلمي لمصلحة حقوق الشعب اللبناني ولمصلحة حقوق النساء والرجال.
- اعتبار ان المساواة التامة بين الجنسين والمواطنة الكاملة للنساء شرط لتعزيز وبناء الديمقراطية.
- مكافحة كل أشكال التمييز والعنف
- المشاركة في مواقع القرار
- المشاركة بالتناصف بالحكومة.

من بعض المطالب التي شكلت أولوية للمشاركة بالحراك:

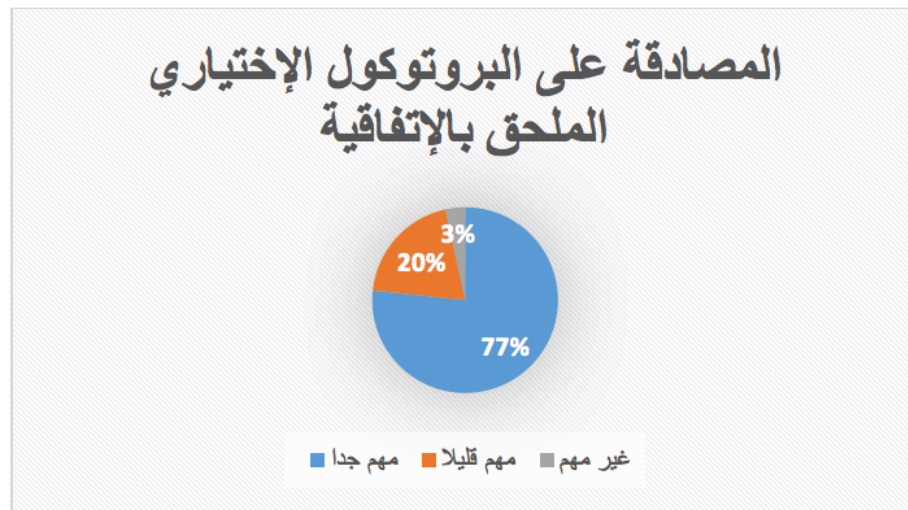
➤ رفع التحفظات عن اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة



اعتبر أكثر من 89% من أفراد العينة أن رفع التحفظات عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من الأولويات ولم تتعد نسبة من يرونها غير مهمة أو مهمة قليلاً سوى 11%.

المحافظة * رفع التحفظات عن اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة Crosstabulation						
Total	رفع التحفظات عن اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة			Count		
	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا			
116	2	14	100	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	1.7%	12.1%	86.2%	% within المحافظة		
169	4	8	157	Count	جبل لبنان	المحافظة
100.0%	2.4%	4.7%	92.9%	% within المحافظة		
187	0	20	167	Count	محافظة الشمال	محافظة
100.0%	0.0%	10.7%	89.3%	% within المحافظة		
136	4	13	119	Count	محافظة البقاع	محافظة
100.0%	2.9%	9.6%	87.5%	% within المحافظة		
84	0	10	74	Count	محافظة الجنوب	محافظة
100.0%	0.0%	11.9%	88.1%	% within المحافظة		
692	10	65	617	Count		Total
100.0%	1.4%	9.4%	89.2%	% within المحافظة		

الجنس * رفع التحفظات عن اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة Crosstabulation						
Total	رفع التحفظات عن اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة			Count		
	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا			
130	4	25	101	Count	ذكر	الجنس
100.0%	3.1%	19.2%	77.7%	% within الجنس		
555	6	41	508	Count	انثى	الجنس
100.0%	1.1%	7.4%	91.5%	% within الجنس		
685	10	66	609	Count		Total
100.0%	1.5%	9.6%	88.9%	% within الجنس		



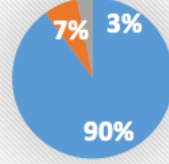
يرى 77% من المستجوبين بضرورة المصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية بينما غير المهتمين أو مهتمين قليلاً لم تتجاوز نسبتهم 13%.

المحافظة * المصادقة على البروتوكول الإختياري الملحق بالإتفاقية Crosstabulation						
Total	المصادقة على البروتوكول الإختياري الملحق بالإتفاقية			المحافظة	بيروت	المحافظة
	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا			
115	4	23	88	Count	المحافظة	
100.0%	3.5%	20.0%	76.5%	% within المحافظة		
159	6	25	128	Count	جبل لبنان	
100.0%	3.8%	15.7%	80.5%	% within المحافظة		
175	5	41	129	Count	محافظة الشمال	
100.0%	2.9%	23.4%	73.7%	% within المحافظة		
132	6	29	97	Count	محافظة البقاع	
100.0%	4.5%	22.0%	73.5%	% within المحافظة		
78	1	15	62	Count	محافظة الجنوب	
100.0%	1.3%	19.2%	79.5%	% within المحافظة		
659	22	133	504	Count	Total	
100.0%	3.3%	20.2%	76.5%	% within المحافظة		

الجنس * المصادقة على البروتوكول الإختياري الملحق بالإتفاقية Crosstabulation						
Total	المصادقة على البروتوكول الإختياري الملحق بالإتفاقية			الجنس	ذكر	الجنس
	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا			
128	4	39	85	Count	الجنس	
100.0%	3.1%	30.5%	66.4%	% within الجنس		
528	19	95	414	Count	انثى	
100.0%	3.6%	18.0%	78.4%	% within الجنس		
656	23	134	499	Count	Total	
100.0%	3.5%	20.4%	76.1%	% within الجنس		

- المطالبة بفرض تطبيق المادة السابعة من الدستور اللبناني التي تفرض تطبيق المساواة بكافة السياسات والمجالات القانونية والاجتماعية

المطالبة بفرض تطبيق المادة السابعة من الدستور اللبناني التي تفرض تطبيق المساواة بكافة السياسات والمجالات القانونية والاجتماعية



■ مهم جدا ■ مهم قليلا ■ غير مهم

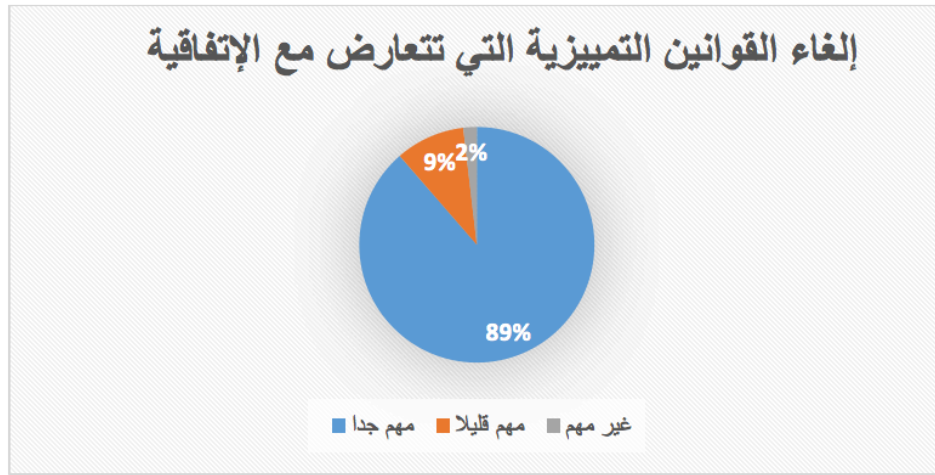
يرى 90% من المستجوبين أن المطالبة بفرض تطبيق المادة السابعة من الدستور اللبناني التي تفرض تطبيق المساواة بكافة السياسات والمجالات القانونية والاجتماعية ذات أاوية ومطلب لتحقيق المساواة بين الجنسين، بينما غير المهمين والمتردددين 10%.

المحافظة * المطالبة بفرض تطبيق المادة السابعة من الدستور اللبناني التي تفرض تطبيق المساواة بكافة السياسات والمجالات القانونية والاجتماعية						
Crosstabulation الاجتماعية						
Total	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا			
115	3	6	106	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	2.6%	5.2%	92.2%	% within المحافظة		
169	3	11	155	Count	جبل لبنان	المحافظة
100.0%	1.8%	6.5%	91.7%	% within المحافظة		
187	5	17	165	Count	محافظة الشمال	المحافظة
100.0%	2.7%	9.1%	88.2%	% within المحافظة		
135	8	10	117	Count	محافظة البقاع	المحافظة
100.0%	5.9%	7.4%	86.7%	% within المحافظة		
85	2	5	78	Count	محافظة الجنوب	المحافظة
100.0%	2.4%	5.9%	91.8%	% within المحافظة		
691	21	49	621	Count		Total
100.0%	3.0%	7.1%	89.9%	% within المحافظة		

**الجنس * المطالبة بفرض تطبيق المادة السابعة من الدستور اللبناني التي تفرض تطبيق المساواة بكافة السياسات والمجالات القانونية و
الاجتماعية Crosstabulation**

Total	المطالبة بفرض تطبيق المادة السابعة من الدستور اللبناني التي تفرض تطبيق المساواة بكافة السياسات والمجالات القانونية و الاجتماعية			الجنس	
	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا		
130	8	12	110	Count	ذكر
100.0%	6.2%	9.2%	84.6%	% within الجنس	
556	14	36	506	Count	انثى
100.0%	2.5%	6.5%	91.0%	% within الجنس	
686	22	48	616	Count	Total
100.0%	3.2%	7.0%	89.8%	% within الجنس	

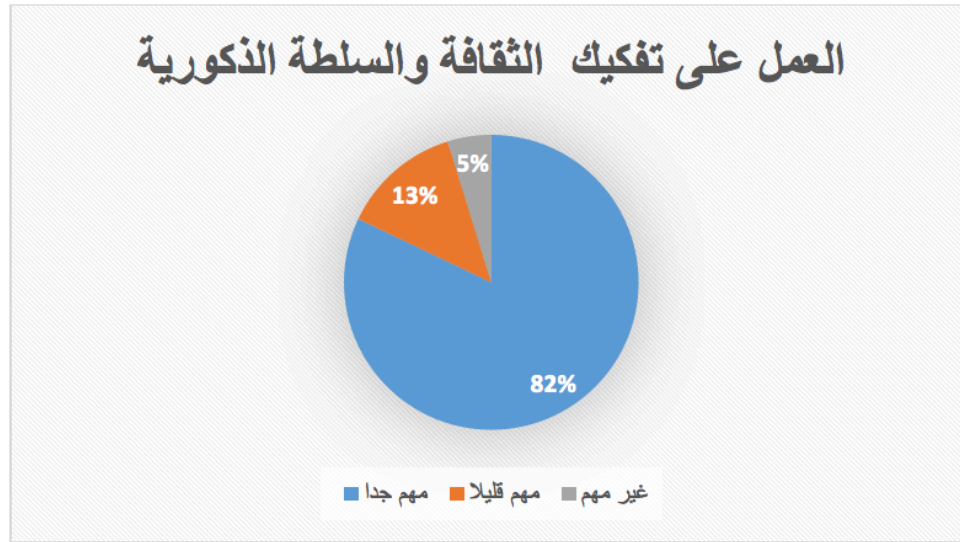
إلغاء القوانين التمييزية التي تتعارض مع الاتفاقية



إلغاء القوانين التمييزية التي تتعارض مع الاتفاقية هو مطلب وأولوية لدى 89% من المستجوبين بينما تردد 9% .

المحافظة * إلغاء القوانين التمييزية التي تتعارض مع الاتفاقية Crosstabulation						
Total	إلغاء القوانين التمييزية التي تتعارض مع الاتفاقية			المحافظة	بيروت	المحافظة
	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا			
116	2	10	104	Count	جبل لبنان	المحافظة
100.0%	1.7%	8.6%	89.7%	% within المحافظة		
165	2	14	149	Count	محافظة الشمال	المحافظة
100.0%	1.2%	8.5%	90.3%	% within المحافظة		
185	2	21	162	Count	محافظة البقاع	المحافظة
100.0%	1.1%	11.4%	87.6%	% within المحافظة		
134	5	16	113	Count	محافظة الجنوب	المحافظة
100.0%	3.7%	11.9%	84.3%	% within المحافظة		
84	2	6	76	Count	Total	المحافظة
100.0%	2.4%	7.1%	90.5%	% within المحافظة		
684	13	67	604	Count	Total	
100.0%	1.9%	9.8%	88.3%	% within المحافظة		

الجنس * إلغاء القوانين التمييزية التي تتعارض مع الاتفاقية Crosstabulation						
Total	إلغاء القوانين التمييزية التي تتعارض مع الاتفاقية			الجنس	ذكر	الجنس
	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا			
131	4	18	109	Count	انثى	الجنس
100.0%	3.1%	13.7%	83.2%	% within الجنس		
549	8	49	492	Count	Total	الجنس
100.0%	1.5%	8.9%	89.6%	% within الجنس		
680	12	67	601	Count	Total	
100.0%	1.8%	9.9%	88.4%	% within الجنس		

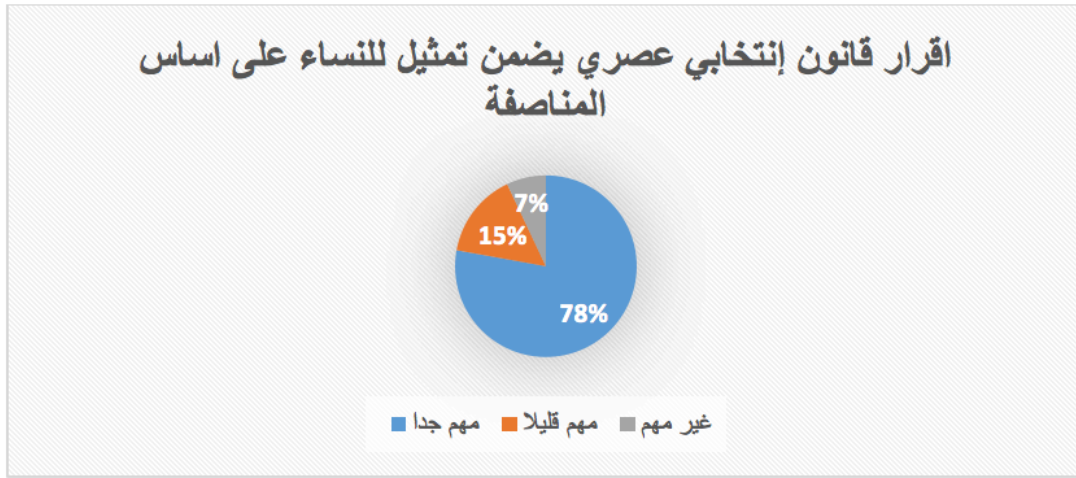


العمل على تفكيك الثقافة والسلطة الذكورية من اهم الأولويات حسب رأي 82% و 13% مترددين بينما 5% لم يهتموا للموضوع.

المحافظة * .العمل على تفكيك الثقافة والسلطة الذكورية Crosstabulation						
Total	. العمل على تفكيك الثقافة والسلطة الذكورية			Count		
	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا			
114	9	8	97	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	7.9%	7.0%	85.1%	% within المحافظة		
163	3	18	142	Count	جبل لبنان	
100.0%	1.8%	11.0%	87.1%	% within المحافظة		
184	10	24	150	Count	محافظة الشمال	
100.0%	5.4%	13.0%	81.5%	% within المحافظة		
130	8	25	97	Count	محافظة البقاع	
100.0%	6.2%	19.2%	74.6%	% within المحافظة		
83	3	14	66	Count	محافظة الجنوب	
100.0%	3.6%	16.9%	79.5%	% within المحافظة		
674	33	89	552	Count	Total	
100.0%	4.9%	13.2%	81.9%	% within المحافظة		

الجنس * .العمل على تفكيك الثقافة والسلطة الذكورية Crosstabulation						
Total	. العمل على تفكيك الثقافة والسلطة الذكورية			Count		
	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا			
128	10	27	91	Count	ذكر	الجنس
100.0%	7.8%	21.1%	71.1%	% within الجنس		
543	21	64	458	Count	انثى	
100.0%	3.9%	11.8%	84.3%	% within الجنس		
671	31	91	549	Count	Total	
100.0%	4.6%	13.6%	81.8%	% within الجنس		

● إقرار قانون انتخابي عصري يضمن تمثيل للنساء على اساس المناصفة



إقرار قانون انتخابي عصري يضمن تمثيل النساء على أساس المناصفة من اهم الأولويات ومطلب جوهري لتحقيق المساواة بين الجنسين حسب 78% و 15% مترددين ولم يوافق 7%.

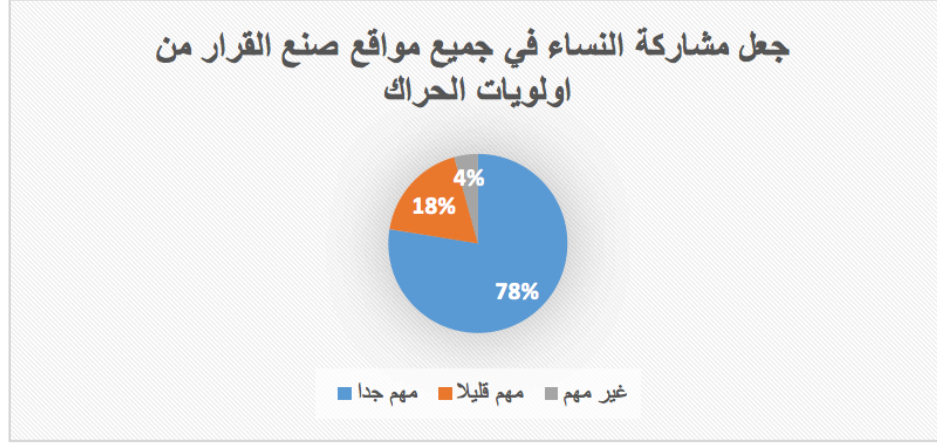
Crosstabulation * إقرار قانون إنتخابي عصري يضمن تمثيل للنساء على اساس المناصفة

Total	إقرار قانون إنتخابي عصري يضمن تمثيل للنساء على اساس المناصفة			المحافظة	بيروت
	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا		
111	10	13	88	Count	المحافظة
100.0%	9.0%	11.7%	79.3%	% within	
167	4	19	144	Count	جبل لبنان
100.0%	2.4%	11.4%	86.2%	% within	
186	7	33	146	Count	محافظة الشمال
100.0%	3.8%	17.7%	78.5%	% within	
134	17	21	96	Count	محافظة البقاع
100.0%	12.7%	15.7%	71.6%	% within	
83	8	18	57	Count	محافظة الجنوب
100.0%	9.6%	21.7%	68.7%	% within	
681	46	104	531	Count	Total
100.0%	6.8%	15.3%	78.0%	% within	

Crosstabulation * الجنس * إقرار قانون إنتخابي عصري يضمن تمثيل للنساء على اساس المناصفة

Total	إقرار قانون إنتخابي عصري يضمن تمثيل للنساء على اساس المناصفة			الجنس
	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا	
128	22	26	80	Count
100.0%	17.2%	20.3%	62.5%	% within
551	21	79	451	Count
100.0%	3.8%	14.3%	81.9%	% within
679	43	105	531	Count
100.0%	6.3%	15.5%	78.2%	% within

جعل مشاركة النساء في جميع مواقع صنع القرار من اولويات الحراك

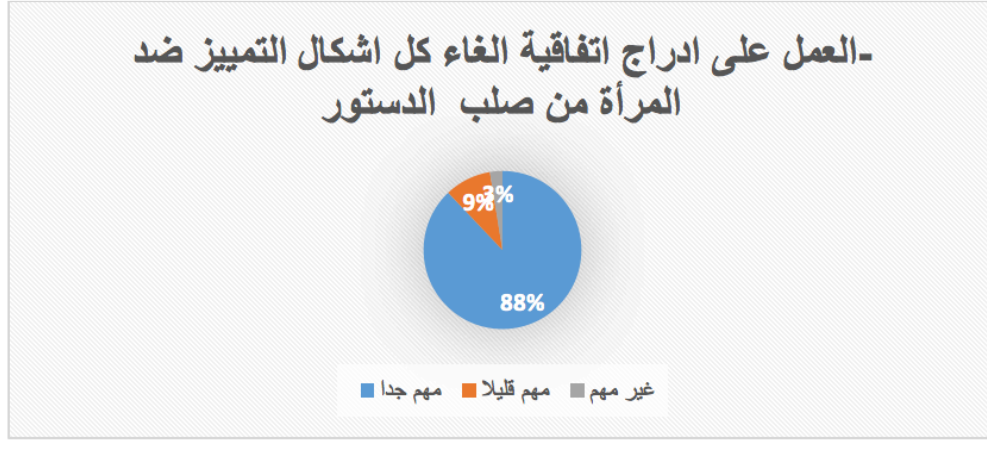


جعل مشاركة النساء في جميع مواقع صنع القرار من اولويات الحراك حسب 78% و18% مترددين بينما لم يوافق فقط 4%.

المحافظة * جعل مشاركة النساء في جميع مواقع صنع القرار من اولويات الحراك Crosstabulation						
Total	جعل مشاركة النساء في جميع مواقع صنع القرار من اولويات الحراك			المحافظة	بيروت	المحافظة
	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا			
111	10	14	87	Count	المحافظة	المحافظة
100.0%	9.0%	12.6%	78.4%	% within		
169	3	29	137	Count	جبل لبنان	المحافظة
100.0%	1.8%	17.2%	81.1%	% within		
186	5	37	144	Count	محافظة الشمال	المحافظة
100.0%	2.7%	19.9%	77.4%	% within		
136	6	28	102	Count	محافظة البقاع	المحافظة
100.0%	4.4%	20.6%	75.0%	% within		
84	5	18	61	Count	محافظة الجنوب	المحافظة
100.0%	6.0%	21.4%	72.6%	% within		
686	29	126	531	Count	Total	
100.0%	4.2%	18.4%	77.4%	% within		

الجنس * جعل مشاركة النساء في جميع مواقع صنع القرار من اولويات الحراك Crosstabulation						
Total	جعل مشاركة النساء في جميع مواقع صنع القرار من اولويات الحراك			الجنس	ذكر	الجنس
	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا			
126	7	38	81	Count	الجنس	الجنس
100.0%	5.6%	30.2%	64.3%	% within		
556	21	89	446	Count	انثى	الجنس
100.0%	3.8%	16.0%	80.2%	% within		
682	28	127	527	Count	Total	
100.0%	4.1%	18.6%	77.3%	% within		

العمل على ادراج اتفاقية الغاء كل اشكال التمييز ضد المرأة من صلب الدستور

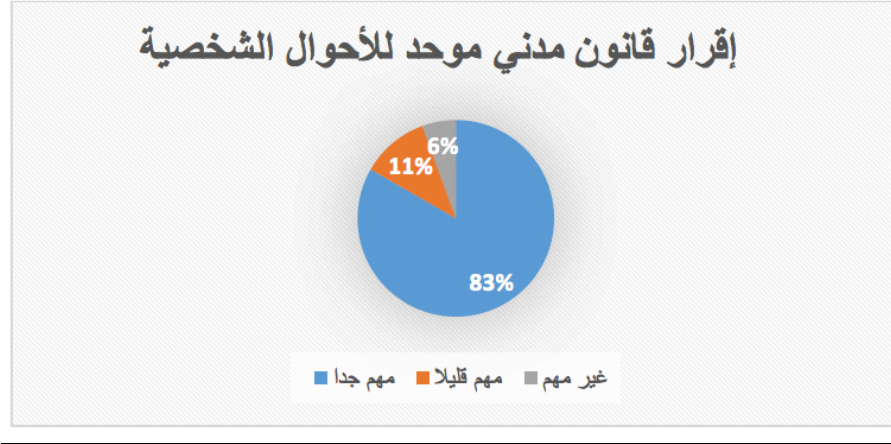


العمل على ادراج اتفاقية الغاء كل اشكال التمييز ضد المرأة من صلب الدستور من أولويات الحراك بنسبة 88% وغير المهتمين 9% والغير موافقين فقط 3%.

المحافظة * العمل على ادراج اتفاقية الغاء كل اشكال التمييز ضد المرأة من صلب الدستور Crosstabulation						
Total	العمل على ادراج اتفاقية الغاء كل اشكال التمييز ضد المرأة من صلب الدستور			المحافظة	بيروت	المحافظة
	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا			
116	3	11	102	Count	المحافظة	100.0%
100.0%	2.6%	9.5%	87.9%	% within المحافظة		
167	4	17	146	Count	جبل لبنان	100.0%
100.0%	2.4%	10.2%	87.4%	% within المحافظة		
186	3	16	167	Count	محافظة الشمال	100.0%
100.0%	1.6%	8.6%	89.8%	% within المحافظة		
133	6	12	115	Count	محافظة البقاع	100.0%
100.0%	4.5%	9.0%	86.5%	% within المحافظة		
83	1	10	72	Count	محافظة الجنوب	100.0%
100.0%	1.2%	12.0%	86.7%	% within المحافظة		
685	17	66	602	Count	Total	
100.0%	2.5%	9.6%	87.9%	% within المحافظة		

الجنس * العمل على ادراج اتفاقية الغاء كل اشكال التمييز ضد المرأة من صلب الدستور Crosstabulation						
Total	العمل على ادراج اتفاقية الغاء كل اشكال التمييز ضد المرأة من صلب الدستور			الجنس	ذكر	الجنس
	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا			
129	8	21	100	Count	الجنس	100.0%
100.0%	6.2%	16.3%	77.5%	% within الجنس		
550	10	45	495	Count	انثى	100.0%
100.0%	1.8%	8.2%	90.0%	% within الجنس		
679	18	66	595	Count	Total	
100.0%	2.7%	9.7%	87.6%	% within الجنس		

إقرار قانون مدني موحد للأحوال الشخصية

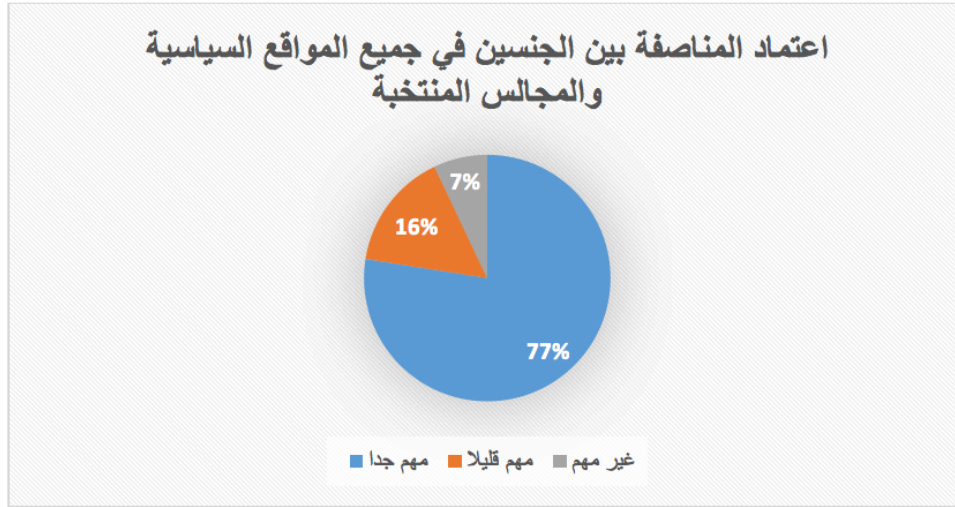


لا يزال إقرار القانون المدني الموحد للأحوال الشخصية مطلب مهم لكل فئات المجتمع اللبناني بشكل عام والمستجوبين بشكل خاص بنسبة كبيرة 83%، والمهتمين قليلا يشكلون نسبة ضئيلة 11% والغير مهتمين 9%.

المحافظة * إقرار قانون مدني موحد للأحوال الشخصية Crosstabulation						
Total	إقرار قانون مدني موحد للأحوال الشخصية			Count		المحافظة
	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا			
118	7	11	100	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	5.9%	9.3%	84.7%	% within المحافظة		
167	6	20	141	Count	جبل لبنان	
100.0%	3.6%	12.0%	84.4%	% within المحافظة		
186	16	19	151	Count	محافظة الشمال	
100.0%	8.6%	10.2%	81.2%	% within المحافظة		
134	6	19	109	Count	محافظة البقاع	
100.0%	4.5%	14.2%	81.3%	% within المحافظة		
85	4	9	72	Count	محافظة الجنوب	
100.0%	4.7%	10.6%	84.7%	% within المحافظة		
690	39	78	573	Count		Total
100.0%	5.7%	11.3%	83.0%	% within المحافظة		

الجنس * إقرار قانون مدني موحد للأحوال الشخصية Crosstabulation						
Total	إقرار قانون مدني موحد للأحوال الشخصية			Count		الجنس
	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا			
131	8	15	108	Count	ذكر	الجنس
100.0%	6.1%	11.5%	82.4%	% within الجنس		
553	30	64	459	Count	انثى	
100.0%	5.4%	11.6%	83.0%	% within الجنس		
684	38	79	567	Count		Total
100.0%	5.6%	11.5%	82.9%	% within الجنس		

اعتماد المناصفة بين الجنسين في جميع المواقع السياسية والمجالس المنتخبة

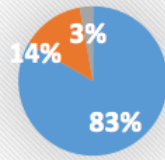


يرى 77% من المستجوبين اعتماد المناصفة بين الجنسين في جميع المواقع السياسية والمجالس المنتخبة هو من أهم مطالب وأولويات الحراك بينما يتردد 16% ولا يراه مهم 7%.

المحافظة * اعتماد المناصفة بين الجنسين في جميع المواقع السياسية والمجالس المنتخبة Crosstabulation						
Total	اعتماد المناصفة بين الجنسين في جميع المواقع السياسية والمجالس المنتخبة			المحافظة	بيروت	المحافظة
	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا			
112	9	13	90	Count	المحافظة	
100.0%	8.0%	11.6%	80.4%	% within المحافظة		
166	4	14	148	Count	جبل لبنان	
100.0%	2.4%	8.4%	89.2%	% within المحافظة		
184	7	36	141	Count	محافظة الشمال	
100.0%	3.8%	19.6%	76.6%	% within المحافظة		
135	17	28	90	Count	محافظة البقاع	
100.0%	12.6%	20.7%	66.7%	% within المحافظة		
82	9	15	58	Count	محافظة الجنوب	
100.0%	11.0%	18.3%	70.7%	% within المحافظة		
679	46	106	527	Count	Total	
100.0%	6.8%	15.6%	77.6%	% within المحافظة		

الجنس * اعتماد المناصفة بين الجنسين في جميع المواقع السياسية والمجالس المنتخبة Crosstabulation						
Total	اعتماد المناصفة بين الجنسين في جميع المواقع السياسية والمجالس المنتخبة			الجنس	ذكر	الجنس
	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا			
129	21	38	70	Count	الجنس	
100.0%	16.3%	29.5%	54.3%	% within الجنس		
546	22	69	455	Count	انثى	
100.0%	4.0%	12.6%	83.3%	% within الجنس		
675	43	107	525	Count	Total	
100.0%	6.4%	15.9%	77.8%	% within الجنس		

-اشراك النساء في مفاوضات وعمليات السلام وتنفيذ
قرارات مجلس الامن حول المرأة والامن والسلام



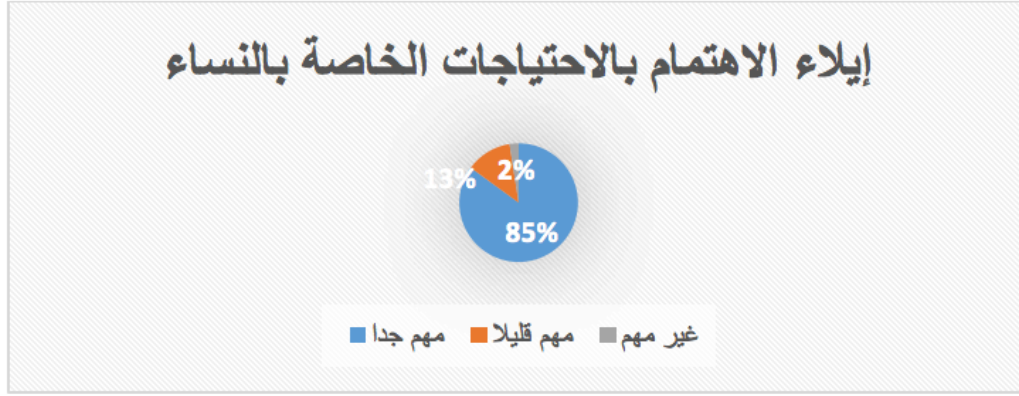
■ مهم جدا ■ مهم قليلا ■ غير مهم

اشراك النساء في مفاوضات السلام وتنفيذ قرارات مجلس الامن حول المرأة والامن والسلام من المطالب المهمة حسب رأي 83% من العينة وتردد 14% ولم يرى ذلك فقط 3%.

المحافظة * اشراك النساء في مفاوضات وعمليات السلام وتنفيذ قرارات مجلس الامن حول المرأة والامن والسلام Crosstabulation						
Total	اشراك النساء في مفاوضات وعمليات السلام وتنفيذ قرارات مجلس الامن حول المرأة والامن والسلام			Count	المحافظة	
	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا			
115	2	17	96	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	1.7%	14.8%	83.5%	% within المحافظة		
165	1	12	152	Count	جبل لبنان	المحافظة
100.0%	0.6%	7.3%	92.1%	% within المحافظة		
185	5	25	155	Count	محافظة الشمال	المحافظة
100.0%	2.7%	13.5%	83.8%	% within المحافظة		
135	8	26	101	Count	محافظة البقاع	المحافظة
100.0%	5.9%	19.3%	74.8%	% within المحافظة		
81	3	15	63	Count	محافظة الجنوب	المحافظة
100.0%	3.7%	18.5%	77.8%	% within المحافظة		
681	19	95	567	Count	Total	
100.0%	2.8%	14.0%	83.3%	% within المحافظة		

الجنس * اشراك النساء في مفاوضات وعمليات السلام وتنفيذ قرارات مجلس الامن حول المرأة والامن والسلام Crosstabulation						
Total	اشراك النساء في مفاوضات وعمليات السلام وتنفيذ قرارات مجلس الامن حول المرأة والامن والسلام			Count	الجنس	
	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا			
126	8	33	85	Count	ذكر	الجنس
100.0%	6.3%	26.2%	67.5%	% within الجنس		
550	12	61	477	Count	انثى	الجنس
100.0%	2.2%	11.1%	86.7%	% within الجنس		
676	20	94	562	Count	Total	
100.0%	3.0%	13.9%	83.1%	% within الجنس		

• إيلاء الاهتمام بالاحتياجات الخاصة بالنساء

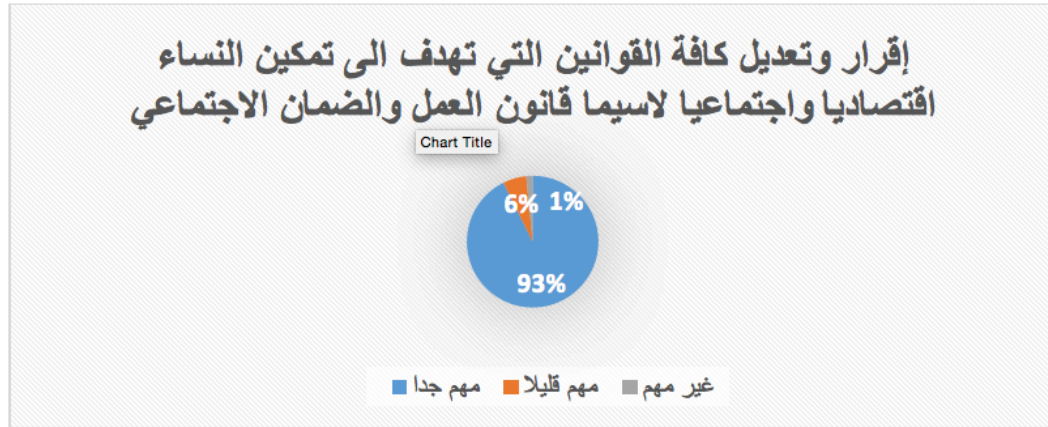


يعتبر إيلاء الاهتمام بالاحتياجات الخاصة بالنساء من أهم أولويات ومطالب الحراك بنسبة عالية تصل إلى 85% وتردد في ذلك 13% ولم يراها كذلك فقط 2%.

المحافظة * إيلاء الاهتمام بالاحتياجات الخاصة بالنساء Crosstabulation						
Total	إيلاء الاهتمام بالاحتياجات الخاصة بالنساء			المحافظة	بيروت	المحافظة
	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا			
115	2	15	98	Count	المحافظة	المحافظة
100.0%	1.7%	13.0%	85.2%	% within المحافظة		
167	1	18	148	Count	المحافظة	المحافظة
100.0%	0.6%	10.8%	88.6%	% within المحافظة		
182	2	20	160	Count	المحافظة	المحافظة
100.0%	1.1%	11.0%	87.9%	% within المحافظة		
132	6	15	111	Count	المحافظة	المحافظة
100.0%	4.5%	11.4%	84.1%	% within المحافظة		
80	6	16	58	Count	المحافظة	المحافظة
100.0%	7.5%	20.0%	72.5%	% within المحافظة		
676	17	84	575	Count	Total	
100.0%	2.5%	12.4%	85.1%	% within المحافظة		

الجنس * إيلاء الاهتمام بالاحتياجات الخاصة بالنساء Crosstabulation						
Total	إيلاء الاهتمام بالاحتياجات الخاصة بالنساء			الجنس	ذكر	الجنس
	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا			
127	6	27	94	Count	الجنس	الجنس
100.0%	4.7%	21.3%	74.0%	% within الجنس		
545	11	60	474	Count	الجنس	الجنس
100.0%	2.0%	11.0%	87.0%	% within الجنس		
672	17	87	568	Count	Total	
100.0%	2.5%	12.9%	84.5%	% within الجنس		

إقرار وتعديل كافة القوانين التي تهدف الى تمكين النساء اقتصاديا واجتماعيا لاسيما قانون العمل والضمان الاجتماعي



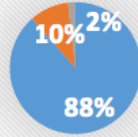
لا تزال القوانين التي تهدف إلى تمكين النساء اقتصاديا واجتماعيا (قانون العمل والضمان الاجتماعي) في صلب اهتمام وأولويات كل شرائح المجتمع اللبناني ومنها هذه العينة بنسبة عالية تصل إلى 93% وتردد فقط 6% وغير المهم 1%.

المحافظة * وضع القوانين وتعديل بعضها بهدف تمكين النساء اقتصاديا واجتماعيا لاسيما قانون العمل والضمان الاجتماعي						
Crosstabulation						
Total	وضع القوانين وتعديل بعضها بهدف تمكين النساء اقتصاديا واجتماعيا لاسيما قانون العمل والضمان الاجتماعي			Count	المحافظة	
	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا			
116	1	11	104	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	0.9%	9.5%	89.7%	% within المحافظة		
170	1	9	160	Count	جبل لبنان	المحافظة
100.0%	0.6%	5.3%	94.1%	% within المحافظة		
188	3	10	175	Count	محافظة الشمال	المحافظة
100.0%	1.6%	5.3%	93.1%	% within المحافظة		
135	5	9	121	Count	محافظة البقاع	المحافظة
100.0%	3.7%	6.7%	89.6%	% within المحافظة		
84	1	2	81	Count	محافظة الجنوب	المحافظة
100.0%	1.2%	2.4%	96.4%	% within المحافظة		
693	11	41	641	Count	Total	
100.0%	1.6%	5.9%	92.5%	% within المحافظة		

**الجنس * وضع القوانين وتعديل بعضها بهدف تمكين النساء اقتصاديا واجتماعيا لاسيما قانون العمل
والضمان الاجتماعي Crosstabulation**

Total	وضع القوانين وتعديل بعضها بهدف تمكين النساء اقتصاديا واجتماعيا لاسيما قانون العمل والضمان الاجتماعي			الجنس	ذكر
	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا		
130	4	12	114	Count	الجنس
100.0%	3.1%	9.2%	87.7%	% within الجنس	
557	7	29	521	Count	انثى
100.0%	1.3%	5.2%	93.5%	% within الجنس	
687	11	41	635	Count	Total
100.0%	1.6%	6.0%	92.4%	% within الجنس	

وضع وتنفيذ برامج حوارية فكرية وتربوية لنشر ثقافة المساواة بين الجنسين



■ مهم جدا ■ مهم قليلا ■ غير مهم

نشر ثقافة المساواة بين الجنسين من خلال وضع برامج حوارية فكرية وتربوية مطلب مهم ذو أولوية لدى 88% وتردد حوله 10% ولم يعره الاهتمام المطلوب فقط 2%.

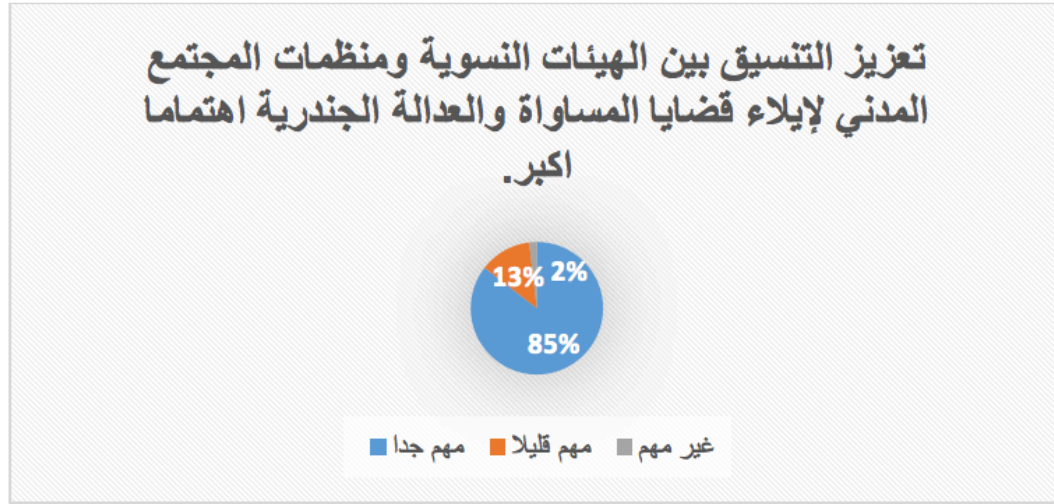
المحافظة * وضع وتنفيذ برامج حوارية فكرية وتربوية لنشر ثقافة المساواة بين الجنسين Crosstabulation

Total	وضع وتنفيذ برامج حوارية فكرية وتربوية لنشر ثقافة المساواة بين الجنسين			المحافظة	بيروت
	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا		
115	2	16	97	Count	المحافظة
100.0%	1.7%	13.9%	84.3%	% within المحافظة	
168	2	12	154	Count	جبل لبنان
100.0%	1.2%	7.1%	91.7%	% within المحافظة	
185	2	19	164	Count	محافظة الشمال
100.0%	1.1%	10.3%	88.6%	% within المحافظة	
136	6	15	115	Count	محافظة البقاع
100.0%	4.4%	11.0%	84.6%	% within المحافظة	
82	1	6	75	Count	محافظة الجنوب
100.0%	1.2%	7.3%	91.5%	% within المحافظة	
686	13	68	605	Count	Total
100.0%	1.9%	9.9%	88.2%	% within المحافظة	

الجنس * وضع وتنفيذ برامج حوارية فكرية وتربوية لنشر ثقافة المساواة بين الجنسين Crosstabulation

Total	وضع وتنفيذ برامج حوارية فكرية وتربوية لنشر ثقافة المساواة بين الجنسين			الجنس	
	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا		
129	5	19	105	Count	ذكر
100.0%	3.9%	14.7%	81.4%	% within الجنس	
550	7	49	494	Count	انثى
100.0%	1.3%	8.9%	89.8%	% within الجنس	
679	12	68	599	Count	Total
100.0%	1.8%	10.0%	88.2%	% within الجنس	

تعزيز التنسيق بين الهيئات النسوية ومنظمات المجتمع المدني لإيلاء قضايا المساواة والعدالة الجندرية اهتماما اكبر.



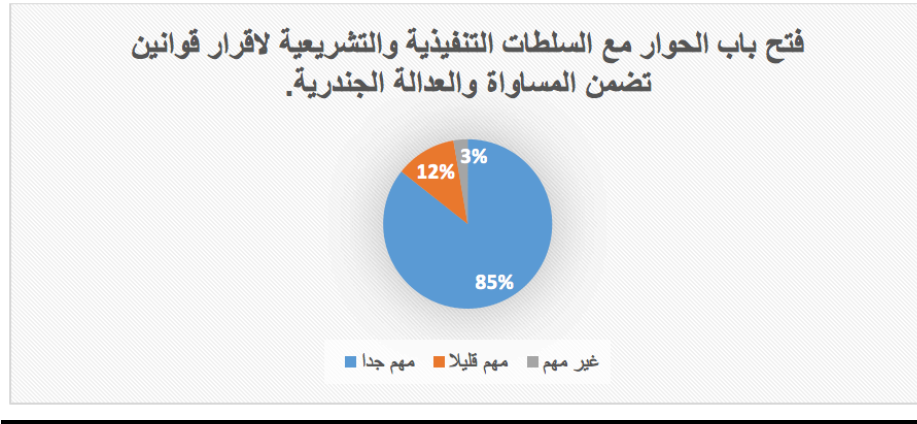
لا يزال التنسيق بين الهيئات النسوية ومنظمات المجتمع المدني لإيلاء قضايا المساواة والعدالة الجندرية المطلوب المهم بنسبة 85% وتردد حوله 13% ولم يهتم به فقط 2%.

المحافظة * تعزيز التنسيق بين الهيئات النسوية ومنظمات المجتمع المدني لإيلاء قضايا المساواة والعدالة الجندرية اهتماما اكبر.						
Crosstabulation						
Total	تعزيز التنسيق بين الهيئات النسوية ومنظمات المجتمع المدني لإيلاء قضايا المساواة والعدالة الجندرية اهتماما اكبر.			Count	المحافظة	بيروت
	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا			
117	3	14	100	Count	المحافظة	بيروت
100.0%	2.6%	12.0%	85.5%	% within المحافظة		
167	1	20	146	Count	المحافظة	جبل لبنان
100.0%	0.6%	12.0%	87.4%	% within المحافظة		
185	1	26	158	Count	المحافظة	محافظة الشمال
100.0%	0.5%	14.1%	85.4%	% within المحافظة		
133	4	17	112	Count	المحافظة	محافظة البقاع
100.0%	3.0%	12.8%	84.2%	% within المحافظة		
81	3	10	68	Count	المحافظة	محافظة الجنوب
100.0%	3.7%	12.3%	84.0%	% within المحافظة		
683	12	87	584	Count	المحافظة	Total
100.0%	1.8%	12.7%	85.5%	% within المحافظة		

**الجنس * تعزيز التنسيق بين الهيئات النسوية ومنظمات المجتمع المدني لإيلاء قضايا المساواة والعدالة
الجنديرية اهتماما اكبر. Crosstabulation**

Total	تعزيز التنسيق بين الهيئات النسوية ومنظمات المجتمع المدني لإيلاء قضايا المساواة والعدالة الجنديرية اهتماما اكبر.			الجنس	
	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا		
130	5	28	97	Count	ذكر
100.0%	3.8%	21.5%	74.6%	within %الجنس	
547	7	61	479	Count	انثى
100.0%	1.3%	11.2%	87.6%	within %الجنس	
677	12	89	576	Count	Total
100.0%	1.8%	13.1%	85.1%	within %الجنس	

فتح باب الحوار مع السلطات التنفيذية والتشريعية لإقرار قوانين تضمن المساواة والعدالة الجندرية.

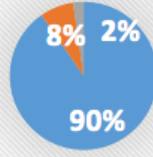


يؤمن 85% من العينة بضرورة فتح باب الحوار مع السلطات التنفيذية والتشريعية لإقرار قوانين تضمن المساواة والعدالة الجندرية ويتردد 12% ولا يهتم فقط 3%.

المحافظة * فتح باب الحوار مع السلطات التنفيذية والتشريعية لإقرار قوانين تضمن المساواة والعدالة الجندرية. Crosstabulation						
Total	فتح باب الحوار مع السلطات التنفيذية والتشريعية لإقرار قوانين تضمن المساواة والعدالة الجندرية.			المحافظة	بيروت	المحافظة
	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا			
115	2	15	98	Count	المحافظة	within % المحافظة
100.0%	1.7%	13.0%	85.2%	Count		
168	1	14	153	Count	المحافظة	within % المحافظة
100.0%	0.6%	8.3%	91.1%	Count		
186	6	21	159	Count	المحافظة	within % المحافظة
100.0%	3.2%	11.3%	85.5%	Count		
134	8	15	111	Count	المحافظة	within % المحافظة
100.0%	6.0%	11.2%	82.8%	Count		
82	2	14	66	Count	المحافظة	within % المحافظة
100.0%	2.4%	17.1%	80.5%	Count		
685	19	79	587	Count	Total	
100.0%	2.8%	11.5%	85.7%	Count	within % المحافظة	

الجنس * فتح باب الحوار مع السلطات التنفيذية والتشريعية لإقرار قوانين تضمن المساواة والعدالة الجندرية. Crosstabulation						
Total	فتح باب الحوار مع السلطات التنفيذية والتشريعية لإقرار قوانين تضمن المساواة والعدالة الجندرية.			الجنس	ذكر	الجنس
	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا			
130	9	27	94	Count	الجنس	within % الجنس
100.0%	6.9%	20.8%	72.3%	Count		
549	10	55	484	Count	الجنس	within % الجنس
100.0%	1.8%	10.0%	88.2%	Count		
679	19	82	578	Count	Total	
100.0%	2.8%	12.1%	85.1%	Count	within % الجنس	

تحفيز وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي لنشر ثقافة المساواة بين الجنسين.



■ مهم جدا ■ مهم قليلا ■ غير مهم

لطالما كانت وسائل الإعلام من أهم الأدوات في نشر ثقافة المساواة بين الجنسين وهنا يراها 90% من أفراد العينة مهمة جدا وتردد حولها فقط 8% ولا يراها بهذا الشكل فقط 2%.

المحافظة * تحفيز وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي لنشر ثقافة المساواة بين الجنسين. Crosstabulation						
Total	تحفيز وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي لنشر ثقافة المساواة بين الجنسين.			Count	المحافظة	
	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا			
117	2	9	106	Count	بيروت	المحافظة
100.0%	1.7%	7.7%	90.6%	% within المحافظة		
167	3	7	157	Count	جبل لبنان	
100.0%	1.8%	4.2%	94.0%	% within المحافظة		
187	2	15	170	Count	محافظة الشمال	
100.0%	1.1%	8.0%	90.9%	% within المحافظة		
132	7	11	114	Count	محافظة البقاع	
100.0%	5.3%	8.3%	86.4%	% within المحافظة		
83	2	8	73	Count	محافظة الجنوب	
100.0%	2.4%	9.6%	88.0%	% within المحافظة		
686	16	50	620	Count	Total	
100.0%	2.3%	7.3%	90.4%	% within المحافظة		

الجنس * تحفيز وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي لنشر ثقافة المساواة بين الجنسين. Crosstabulation

Total	تحفيز وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي لنشر ثقافة المساواة بين الجنسين.			Count	الجنس
	غير مهم	مهم قليلا	مهم جدا		
129	5	21	103		ذكر
100.0%	3.9%	16.3%	79.8%	% within الجنس	
550	11	31	508		انثى
100.0%	2.0%	5.6%	92.4%	% within الجنس	
679	16	52	611		Total
100.0%	2.4%	7.7%	90.0%	% within الجنس	

تحفيز وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي لنشر ثقافة المساواة بين الجنسين. * الجنس Crosstabulation

Total	الجنس		Count	مهم جدا	تحفيز وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي لنشر ثقافة المساواة بين الجنسين.
	انثى	ذكر			
611	508	103			
100.0%	83.1%	16.9%	% within الجنس لنشر ثقافة المساواة بين الجنسين.		
52	31	21		مهم قليلا	
100.0%	59.6%	40.4%	% within الجنس لنشر ثقافة المساواة بين الجنسين.		
16	11	5		غير مهم	
100.0%	68.8%	31.3%	% within الجنس لنشر ثقافة المساواة بين الجنسين.		
679	550	129		Total	
100.0%	81.0%	19.0%	% within الجنس لنشر ثقافة المساواة بين الجنسين.		

مطالب ذات أولوية لتحقيق المساواة بين الجنسين تدرجاً من الأهم فالمهم حسب رأي المستجوبين			
الرقم	المطلب	مهم جداً	مهم قليلاً
1	إقرار وتعديل كافة القوانين التي تهدف إلى تمكين النساء اقتصادياً واجتماعياً لاسيما قانون الضمان الاجتماعي والعمل	%93	%6
2	المطالبة بتطبيق المادة السابعة من الدستور التي تفرض تطبيق المساواة بين الجنسين بكافة السياسات والمجالات القانونية والاجتماعية	%90	%7
	تحفيز وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي لنشر ثقافة المواطنة والمساواة بين الجنسين	%90	%8
3	رفع التحفظات عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	%89	%9
	إلغاء القوانين التمييزية التي تتعارض مع الاتفاقية	%89	%9
4	العمل على إدراج اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في صلب الدستور	%88	%9
	وضع وتنفيذ برامج حوارية فكرية وتربوية لنشر ثقافة المواطنة بين الجنسين	%88	%10
5	فتح باب الحوار مع السلطات التنفيذية والتشريعية لإقرار قوانين تضمن المساواة والعدالة الجندرية	%85	%12
	تعزيز التنسيق بين الهيئات النسوية ومنظمات المجتمع المدني لإيلاء قضايا المساواة والعدالة الجندرية اهتماماً أكبر	%85	%13
	إيلاء الاهتمام بالاحتياجات الخاصة بالنساء	%85	%13
6	إشراك النساء في مفاوضات وعمليات السلام وتنفيذ قرارات مجلس الامن حول المرأة والأمن والسلام	%83	%14
	إقرار قانون مدني موحد للأحوال الشخصية	%83	%11
7	العمل على تفكيك الثقافة والسلطة الذكورية	%82	%13
8	إقرار قانون انتخابي عصري يضمن تمثيل للنساء على أساس المناصفة	%78	%15
	جعل مشاركة المرأة في جميع مواقع صنع القرار من أولويات الحراك	%78	%18
9	اعتماد المناصفة بين الجنسين في جميع المواقع السياسية والمجالس المنتخبة	%77	%16

ملاحظة: لقد تساوت النسب المئوية لبعض المطالب كما هو مبين بالجدول أعلاه ولم تكن الفوارق سوى بنسبة ضئيلة جداً.

شكلت الثورة لحظة تاريخية بالنسبة لجميع اللبنانيين، لحظة تميزت بالترقب والتردد والالتباس والحذر والاندفاع. لكن الاندفاع الهائل للمتظاهرين كان طاغياً ثورة \ انتفاضة \ حراك تعددت الأسماء وتعددت الأهداف وارتفعت الشعارات والأعلام واليافطات.

اعتبرها البعض استجابة لأجندات معينة وسارعت السلطة لاستخدام أدواتها للقمع في غمرة الاندفاع فانكشف الغطاء عن دولة منهاره متصدعة وعاجزة يعاني أبنائها من غياب بديهيات حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الخ.....

لم يخطر بالبال أن اللبناني المبهر بحضوره في المحافل الدولية (بثقافته المتعددة وديمقراطيته وحرية وافتتاحه والمظهر اللائق) يختزن هذا الكم الهائل من التفاوت الاجتماعي (فئوي - طبقي) عدا الانقسام السياسي والطائفي العميق.

كشفت الثورة \ الانتفاضة \ الحراك ملامح الأسس الواهية للدولة، وقد رصدت هذه الدراسة بعض ملامح أو مؤشرات عن الدوافع والأسباب للمشاركة في الحراك حسب المحافظات والمستوى التعليمي والعلاقة بالقوى العاملة والحالة الزوجية والعمر وغيرها من المؤشرات عن مدى الاهتمام والمشاركة بالشأن العام وخصائص المشاركين والمجموعات التي ينتمون إليها وكيفية مشاركتهم في الحراك ومعرفتهم بالقوانين التمييزية ضد المرأة التي تشكل عائقاً أمام المساواة في المواطنة.

كما رصدت أهمية مشاركة النساء في الحراك وما هي التحديات التي واجهت الحراك والتعرض للعنف أثناء الحراك.

فيما يلي أبرز نتائج الدراسة مع العلم أنها مذكورة في نهاية كل قسم من الأقسام الواردة أعلاه:

1- النشاط ضمن المجموعات:

يظهر تحليل المعطيات أن النشاط ضمن المجموعات كان متفاوتاً وجاء النشاط بمجموعة نقابية في اعلى مستوى 87.1% يليها الأهلية 81.8% والسياسية 79.5% والنسوية 71.5% وأخيراً المجتمع المدني 59.8%.

المجموعة	نسبة النشاط بشكل تدريجي من الأكثر إلى الأقل
نقابية	87.1%
أهلية	81.8%
سياسية	79.5%
نسوية	71.5%
مجتمع مدني	59.8%

2- أسباب المشاركة في الحراك:

إن ما دفع الناس للنزول إلى الشوارع حسب أفراد العينة بالدرجة الأولى المساواة الجندرية بنسبة 96.6% يليها الوضع الاقتصادي المتردي 95% وتتقارب نسبة غياب الدولة وضرب المؤسسات إلى 94% أما محاربة الفساد والمفسدين 88.45% وأخيراً لأسقاط الطبقة الحاكمة 84.4%

أما السبب الرئيسي للمشاركة من بين الأسباب المذكورة أعلاه جاء سبب محاربة الفساد والمفسدين 26.6% أولاً يليه المطالبة بتغيير النظام السياسي 25.6% وإسقاط الطبقة الحاكمة بنسبة 17.3% والوضع الاقتصادي المتردي 13.7%

يليه غياب الدولة وضرب المؤسسات بنسبة 5.5% والمطالبة بالمساواة الجندرية بنسبة 4.6% واخيراً كان السبب الرئيسي للمشاركة بالحراك هو وضع سياسات اقتصادية عادلة بنسبة 1.4%.

سبب المشاركة في الحراك حسب الأهمية بالنسبة لأفراد العينة			
الرقم	السبب	مهم	غير مهم
1	للمطالبة بالمساواة الجندرية	96.6%	3.4%
2	بسبب الوضع الاقتصادي المتردي	95%	5%
3	بسبب غياب الدولة وضرب المؤسسات	94.4%	5.6%
4	للمطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية	94.3%	
5	من أجل محاربة الفساد والمفسدين	88.4%	11.6%
6	من أجل إسقاط الطبقة الحاكمة	84.4%	15.4%

3- الموقف من القوانين المتعلقة بالمرأة

في موقف أفراد العينة من بعض القوانين المتعلقة بالمرأة نلاحظ تدرج الاهتمام فيما بينها من مؤيد إلى متردد إلى لا أؤيد.

الموقف من بعض القوانين المتعلقة بالمرأة تدرجاً من الأكثر إلى الأقل اهتماماً			
الرقم	القانون	أؤيد	لا مؤيد
1	إلغاء الطائفية في الوظيفة العامة	94.8%	2.3%
2	إلغاء الطائفية السياسية	92.0%	3.9%
3	منح المرأة جنسيتها لأسرتها	89.7%	5%
4	سن قانون يمنع زواج الفتاة قبل بلوغ الثامنة عشرة	89%	7.3%
5	إقرار قانون مدني موحد للأحوال الشخصية	81.0%	11.7%
6	مبدأ المناصفة في مقاعد البرلمان والحكومة بين الجنسين	75.6%	11.9%

4- المعرفة ببعض القوانين التي تميز ضد المرأة

المعرفة ببعض القوانين المتعلقة بالمرأة حسب أهميتها بالنسبة للعينة			
الرقم	القانون	أعرف جيداً	أعرف قليلاً
1	المعرفة بالفرق بين عقد الزواج الديني وعقد الزواج المدني	64.7%	28.4%
2	المعرفة بشروط حق حضانة الام لأبنائها وفق مذهبي	61.3%	30.9%
3	المعرفة ان المادة السابعة من الدستور اللبناني نصت على المساواة بين الرجل والمرأة بالحقوق والموجبات	59.7%	32.4%
4	قانون مناهضة العنف الأسري	57%	36.3%
5	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	51.6%	38.5%
6	قانون يجرم التحرش الجنسي	50.3%	39.6%
7	مقترحات إقرار الكوتا النسائية في القانون الانتخابي	40.4%	42.5%

بالنظر إلى الجدول أعلاه نجد ان معرفة أفراد العينة بالقوانين المتعلقة بالمرأة متقاربة من نسبة 64.7% للمعرفة بعقود الزواج الدينية والمدنية إلى نسبة 40.4% لمعرفة مقترحات قانون الكوتا النسائية في القانون الانتخابي.

5- العنف أثناء المشاركة بالحراك:

تعرض للعنف نعم 25%

لم يتعرض للعنف كلا 75%

أشكال العنف التي تعرض لها المشاركون

تحرش جنسي 32.4% ، عنف لفظي 15.6% ، عنف جسدي 13.9% ، عنف اجتماعي 9.3% ، عنف نفسي 3% ، عنف سياسي 2.2%.

الجهة التي مارست هذا العنف:

لم أتعرض 72.3% ، قوى حزبية 13.2% ، قوى أمنية 10.1% ، غير معروف 7.8% ، الأهل 2.8% ، الزوج 2.2%.

6- ما أدى إليه الحراك

أدى الحراك إلى التأكيد على بعض المفاهيم ولكن بدرجات متفاوتة يظهرها الجدول التالي:

Crosstabulation لم يتم التركيز على قضايا المرأة في الاعلام * الجنس					
Total	الجنس		Count	موافق	لم يتم التركيز على قضايا المرأة في الاعلام
	انثى	نكر			
293	246	47	Count	موافق	لم يتم التركيز على قضايا المرأة في الاعلام
100.0%	84.0%	16.0%	within الاعلام %		
303	238	65	Count	اوافق قليلا	
100.0%	78.5%	21.5%	within الاعلام %		
84	65	19	Count	غير موافق	
100.0%	77.4%	22.6%	within الاعلام %		
680	549	131	Count	Total	
100.0%	80.7%	19.3%	within الاعلام %		

ما أدى إليه الحراك بالتسلسل وفق الأهمية بحسب رأي المستجوبين				
الرقم	التأثير	أوافق	أوافق قليلاً	لا أوافق
1	أدى الحراك إلى فتح المجال لإعلاء الصوت للمطالبة بالدولة المدنية	61.3%	31.2%	7.5%
2	أدى الحراك إلى كسر المحرمات وجدار الحوف	58.8%	33.5%	7.7%
3	مشاركة المرأة غيرت نظرة المجتمع إلى صورة المرأة النمطية	56.8%	34.8%	8.7%
4	أدى الحراك إلى ازدياد تقبل المجتمع للمطالب المتعلقة بحقوق النساء	56.0%	35.1%	8.9%
5	أدى الحراك إلى ازدياد تقبل المجتمع للخطاب النسوي	54.2%	37.5%	8.3%
6	سلط الحراك الضوء على قضايا المرأة وبخاصة القوانين التي تميز ضدها	49.9%	36.8%	13.4%
7	أدى الحراك على نقل العمل النسائي النخبوي إلى كل شرائح النساء في المجتمع	47%	40.3%	12.6%
8	أدى الحراك إلى تكريس خطاب مدني غير طائفي	46.8%	40%	13.3%
9	الحراك شكل نقطة تحول بمواقف الرجال وردة فعل إيجابية تجاه موقع المرأة ودورها	46.1%	42.2%	11.7%
10	الحراك شكل أداة فعالة لتحقيق المساواة الجندرية	45.1%	38.8%	16.1%
11	لم يتم التركيز على قضايا المرأة في الإعلام	43.3%	44.1%	12.9%

7- التحديات التي تواجه الحركة النسائية من أجل تحقيق المساواة:

تسلسلت التحديات حسب رأي المستجوبين بالأهمية حسب الجدول التالي:

التحديات التي تواجه الحركة النسائية من أجل تحقيق المساواة تدرجاً بالأهمية حسب رأي المستجوبين				
الرقم	نوع التحدي	أوافق	أوافق قليلاً	لا أوافق
1	الثقافة السائدة في المجتمع (العادات والتقاليد)	76.2%	19.2%	4.6%
2	القوانين التمييزية	75.7%	16.6%	8%
3	عدم تطبيق القوانين	75.6%	16.6%	7.8%
4	السلطة الدينية	73.1%	17.8%	9.1%
5	النظام السياسي الطائفي	68.4%	18.8%	12.8%
6	السلطة السياسية	67.2%	22.2%	10.1%
7	ضعف وعي المجتمع بقضايا النساء	65.7%	24.4%	9.9%
8	ضعف وتشتت الحركة المطالبة	64.7%	26.1%	9.2%
9	الخطاب الذكوري	61.6%	27.4%	11.0%
10	ضعف وعي المرأة بقضايا النساء	53.4%	30.6%	16.0%
11	ضعف قدرات المرأة للدفاع عن حقوقها	49.3%	31.6%	19.1%

8- مطالب ذات أولوية لتحقيق المساواة بين الجنسين:

تدرجت المطالب ذات الأولوية التي تحقق المساواة بين الجنسين بالأهمية حسب رأي المستجوبين على الشكل التالي:

مطالب ذات أولوية لتحقيق المساواة بين الجنسين تدرجاً من الأهم فالمهم حسب رأي المستجوبين				
الرقم	المطلب	مهم جداً	مهم قليلاً	غير مهم
1	إقرار وتعديل كافة القوانين التي تهدف إلى تمكين النساء اقتصادياً واجتماعياً لاسيما قانون الضمان الاجتماعي والعمل	%93	%6	%1
2	المطالبة بتطبيق المادة السابعة من الدستور التي تفرض تطبيق المساواة بين الجنسين بكافة السياسات والمجالات القانونية والاجتماعية	%90	%7	%3
	تحفيز وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي لنشر ثقافة المواطنة والمساواة بين الجنسين	%90	%8	%2
3	رفع التحفظات عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	%89	%9	%2
	إلغاء القوانين التمييزية التي تتعارض مع الاتفاقية	%89	%9	%2
4	العمل على إدراج اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في صلب الدستور	%88	%9	%3
	وضع وتنفيذ برامج حوارية فكرية وتربوية لنشر ثقافة المواطنة بين الجنسين	%88	%10	%2
5	فتح باب الحوار مع السلطات التنفيذية والتشريعية لإقرار قوانين تضمن المساواة والعدالة الجندرية	%85	%12	%3
	تعزيز التنسيق بين الهيئات النسوية ومنظمات المجتمع المدني لإيلاء قضايا المساواة والعدالة الجندرية اهتماماً أكبر	%85	%13	%2
	إيلاء الاهتمام بالاحتياجات الخاصة بالنساء	%85	%13	%2
6	إشراك النساء في مفاوضات وعمليات السلام وتنفيذ قرارات مجلس الامن حول المرأة والأمن والسلام	%83	%14	%3
	إقرار قانون مدني موحد للأحوال الشخصية	%83	%11	%6
7	العمل على تفكيك الثقافة والسلطة الذكورية	%82	%13	%5
8	إقرار قانون انتخابي عصري يضمن تمثيل للنساء على أساس المناصفة	%78	%15	%7
	جعل مشاركة المرأة في جميع مواقع صنع القرار من أولويات الحراك	%78	%18	%4
9	اعتماد المناصفة بين الجنسين في جميع المواقع السياسية والمجالس المنتخبة	%77	%16	%7

ملاحظة: لقد تساوت النسب المئوية لبعض المطالب كما هو مبين بالجدول أعلاه ولم تكن الفوارق سوى بنسبة ضئيلة جداً.

- الإستفادة من فرصة الحرك/ الإنتفاضة/ الثورة لإستكمال النضال النسوي ومن موقع وطني والعمل من اجل حماية التنوع في الخطاب والرؤية النسوية وتوحيد المطالب. قوة الحركة النسوية ان تكون موحدة في مطالبها ضمن تنوع في الرؤية. والعمل لتطوير التفكير بإطار سياسي للعمل النسوي المشترك ودمج قضايا النساء والمساواة الجندرية في صلب التنمية. واليوم الحركة النسوية مدعوة بقوة للتحالف والتنسيق والتشبيك فيما بينها لمناهضة العنف والتمييز الجندري ولتقوية التضامن النسوي من خلال مقاربة شاملة لقضايا النساء والعمل من اجل الدولة المدنية الديمقراطية العلمانية للقائمة على القوانين المدنية التي تكرس المساواة في القانون والمساواة امام القانون.
- التأكيد ان التغيير الديمقراطي يقوم على أساس حقوق الإنسان وقيام الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة والتنمية المستدامة والمساواة الجندرية، لذلك يجب طرح قضايا حقوق النساء ضمن القضايا الوطنية، وحقوق النساء اساس وجوه حقوق الإنسان والمساواة الجندرية شرط قيام الدولة المدنية. والتأكيد على ان مشاركة المرأة في التغيير الديمقراطي تكسر الصورة النمطية للنساء. واليوم النساء مدعوات اكثر من اي وقت مضى للنضال السياسي لوقف إنهيار الدولة والحد من الفساد والعمل لجعل القضية النسوية جزء اساسي لا يتجزأ من القضية العامة رغم الخصوصية النسوية.
- مشاركة النساء السياسية الفاعلة والوازنة تتطلب العمل على التمكين السياسي والديمقراطي للبيئة الحاضنة للنساء والعمل في المستقبل يجب ان يتركز على تمكين هذه البيئة وليس فقط على تمكين النساء. فقط برز جلياً في الثورة اثر تمكين النساء من خلال المشاركة الوازنة والفاعلة لهن.
- العمل من اجل تطوير وتفعيل التنسيق بين كافة اجيال / وموجات الحركة النسوية ، وضرورة توحيد المطالب النسوية مع الحفاظ على تنوع الخطاب النسوي والحركة النسوية يجب ان تبرز بقوة كي لا تضع قضايا النساء ضمن السياق العام وان تتموضع الحركة النسوية ضمن القوى التغييرية. واعادة النظر بدور الأطر والهيئات الوطنية بخاصة الهيئة الوطنية للمرأة والعمل على مأسستها بشكل مستقل عن السلطة السياسية.
- تطوير معرفة الرجال والنساء بثقافة حقوق الإنسان والإستمرار في نشر ثقافة حقوق الإنسان للنساء.
- تعزيز دور النساء في إيجاد نظام بديل يعتمد على مقاربة جندرية للقوانين بخاصة لناحية قوانين الأحوال الشخصية وبهدف تنزيه القوانين اللبانية من كافة النصوص التي تمييز ضد النساء.
- العمل على زيادة العمل في الريف وتطوير مهارات وقدرات النساء الريفيات، فقد ظهر خلال الثورة اهمية ودور النساء الريفيات والنساء المهمشات وشكلن قوة ضاغطة في الأرياف والمناطق البعيدة عن العاصمة. العمل يجب ان يكون اكثر حساسية على الفئات المهمشة.
- يجب إستهداف النقابات والأحزاب السياسية من قبل الحركة النسوية لجعل قضايا النساء اولوية لديها، ضرورة تدريب النساء المنتميات الى الأحزاب السياسية ، لأن ذلك من شأنه ان يدفع بقضايا ومطالب النساء الى اجندات الأحزاب السياسية. ويجب تمكينها كيف تسائل وتحاسب وكيف تصل الى مواقع صنع القرار وان يكون لها دور كبير في الثقافة الانتخابية التي تتضمن قضايا المساواة الجندرية.
- ان اي مدخل للتغيير ومواجه العقلية الذكورية في تغيير القوانين يجب ان يتم من خلال ربط القانون بالمواطنة الكاملة للنساء، وربط مطالب النساء مع قضايا التغيير الديمقراطي؛ والتأكيد على المبادئ والقيم الأساسية لحقوق الإنسان والتأكيد ان الثورة يجب ان تكون مبنية على اساس المساواة التامة بين الرجال والنساء.
- ضرورة العمل لزيادة وتفعيل الحملات المطلبية لتغيير القوانين التي ما زالت تميز ضد النساء بخاصة الجنسية والأحوال الشخصية والكويتا النسائية ، وكذلك حملات من اجل تغيير النمط السائد للتعامل مع قضايا النساء وتفعيل وتطبيق القوانين التي تحميها، والتشهير والمعاقبة لكل من يخالف هذه القوانين.

- العمل على اقرار الكوتا النسائية او المناصفة في القوانين الانتخابية في البلديات والبرلمان وكذلك العمل على اقرار قوانين انتخابية عادلة ومنصفة وخارج القيد الطائفي، وتزخيم حملة المطالبة بشطب القيد الطائفي من سجلات النفوس في وزارة الداخلية.
- تطوير استراتيجيات العمل مع الإعلام كي يساهم في كسر الصورة النمطية للنساء ونشر الوعي والمعرفة بحقوق النساء ومناهضة التمييز والعنف ضدهن.
- ضرورة التركيز على دور الشباب في الثورة والعمل على تعزيز قدراتهم بخاصة المهارات القيادية ، وكذلك تعزيز ورفع وعي الشباب بقضايا النساء.

السؤال الأخير الذي تم طرحه في الاستمارة كان حول إذا كان لدى المستجوبين اقتراحات عملية أو آليات مساعدة لتحقيق المساواة من منظور جندي.

تمنع عدد من المستجوبين عن الإدلاء باقتراحاتهم وقد بلغت نسبتهم حوالي 21% لأنهم يعتبرون أن كل الطروحات قد وردت في أسئلة الاستمارة. في المقابل تعددت وتكررت اقتراحات النسبة الباقية، تم تجميعها وسنعرضها وفق الجدول التالي:

النسبة المئوية	الاقتراحات
4%	التركيز على التنشئة العائلية في تكريس مفهوم المواطنة بعيداً عن الانتماء الطائفي والديني.
4%	العمل مع المؤسسات التربوية والجمعيات الثقافية ومؤسسات المجتمع المدني لإدراج أنشطة وبرامج تعمل على تسليط الضوء على قدرات المرأة وعلى أهمية مشاركتها في مجالات عدة وفي مواقع متقدمة.
2%	تفعيل دور المرأة من خلال عمل مؤسسات المجتمع المدني انطلاقاً من مبدأ ان الحق يؤخذ ولا يعطى.
8%	إعادة النظر بتركيبة وأنظمة الهيئات والجمعيات النسائية ومنع إعطاء تراخيص لجمعيات تقوم على أساس طائفي أو مذهبي والتنسيق بين هذه الجمعيات لتشكيل قوة ضاغطة.
4%	إعادة النظر بتركيبة المجلس النسائي اللبناني والعمل للوصول إلى مجلس نسائي فاعل بعيداً عن المحاصصة الطائفية والمداورات الرئاسية وتحويله إلى مجلس وطني.
3%	يفترض ان تكون الهيئة الوطنية لمتابعة شؤون المرأة اللبنانية مستقلة ترأسها مناضلات من المجتمع المدني ولا أن تكون صورة عن السلطة.
2%	
2%	إجراء دراسات مماثلة ومحفزة تشكل قاعدة بيانات أساسية لتصويب المسار الحالي.
3%	تأمين فرص عمل للنساء في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لان الاستقلال المادي يساهم في تحرر المرأة ويمنحها الثقة بالنفس بالإضافة إلى أنه يفسح المجال أمامها للمزيد من المشاركة بالشأن العام.

مجمل هذه الاقتراحات تتمحور حول المساواة الجندرية بالحقوق والواجبات وعلى تغيير الصورة النمطية للمرأة وعلى اقرار قوانين وتشريعات تلغي كافة أشكال التمييز ضدها.

وعلى إقرار قانون إعطاء المرأة الجنسية لأولادها وحق الحضانة وتمكين المرأة وإفساح المجال أمامها للمشاركة في مواقع اتخاذ القرار.

توحيد العمل النسائي وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني.

لم تنته الثورة، ولم تستقر الأوضاع لا سياسياً ولا اقتصادياً ولا اجتماعياً ولم نتحسس حتى الآن مفاعيل الثورة (الحراك) ونتائجها. ولكن يمكننا أن نعقد الآمال على طبيعة المشاركة والشعارات والمطالب التي دعت إليها ورفعت الأصوات من أجل إلغاء التمييز الجندي وتطبيق التشريعات وإعطاء النساء حقوقاً متساوية يكفلها القانون والدستور.